الأربعاء 28 آب 2019
العدد 3842 السنة الرابعة عشرة
Mercredi 28 Août 2019 no 3842 14ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

استباحة كاملة لجرود عكار والضنية والهرمل
مجزرة كسّارات بتغطية رسمية

6

وساطات غربيّة مع لبنان لحماية إسرائيل

نصر الله: ليبقَ العدو مستنفراً! [2]

اللقاء الأميركي ـ الايراني
طهران غير مستعجلة

[18 ـ 20]

طهران وان اقتربت خطوة من استعدادها للتفاوض بعدما انجت سياسة «المقاومة الفاعلة» بوجه «الضغوط القصوى»، فانها لا تستعجل الحوار وتريد للمزيد من اوراقها ان تتكدّس على الطاولة (أ ف ب)

سوريا

لقاء بوتين ـ أردوغان: **«مقايضة» بين إدلب وشرق الفرات؟**

14

قضية

بعد حلّ «التشريعي» وإنهاء حكومة «الوفاق»
عبّاس: القضاء لي

14

تقرير

واشنطن و«طالبان» تنقّحان اتفاقهما
الإعلان بات وشيكاً

20

المشهد السياسي

وساطات غربية مع لبنان لحماية إسرائيل

نصر الله: لسنا مستعجلين وليبقَ العدو مستنفراً

كعادتهم، يهرع الأميركيون لحماية إسرائيل، هذه المرة عبر محاولات التخفيف من اهمية العدوان الإسرائيلي على لبنان وتقديم ضمانات وهمية بانضباط إسرائيل عن استهداف لبنان

(علي حشيشو)

سماء لبنان خلال الساعات الـ 36 الماضية، وكأنه دعوة من إسرائيل إلى المقاومة لإسقاط إحدى هذه المسيّرات واعتبار ذلك رداً كافياً.
في الجانب السياسي، لمست جهات بارزة في بيروت إشارات غربية تفسر أحد جوانب القلق من نشوب حرب كبيرة. وبدا ذلك من خلال انتقادات غربية للعدوان الإسرائيلي، بناءً على أن الغرب يسعى الى منع انهيار لبنان اقتصادياً، خشية أن يؤدي ذلك إلى انتقال حتمي وسريع لربع مليون لبناني من لبنان الى الغرب. وحذّر هؤلاء من أن نشوب حرب كبيرة ومدمرة مترافقة مع الانهيار الاقتصادي، ستتسبب بموجة نزوح أكبر من ذلك لن يتمكن أحد من منعها، وستشمل اللبنانيين وغير اللبنانيين المقيمين في لبنان.

اي رد؟

في الميدان، عزّزت قوات الاحتلال إجراءاتها الاحترازية على طول الحدود مع لبنان، مع توصيات للمستوطنين بعدم الاقتراب من السياج الحدودي خشية حصول عمليات خطف. كما عملت على تكثيف حركة طائرات الاستطلاع بهدف مراقبة أي حركة من الجانب اللبناني. واعتمدت القوات الدولية العاملة في الجنوب إجراءات قضت بعدم خروج الجنود من مواقعهم، ومنعهم من الاتصال عبر الهواتف الخلوية وعدم تحريك الآليات.
من جانب المقاومة، الموقف ثابت بالإصرار على تنفيذ الرد وفق توقيت وآلية وعنوان يتناسب مع طبيعة العدوان. وبحسب مطلعين، فإن التأخير في تنفيذ الرد ليس إلا عنصر تكتيك، وأن تأخير الرد أياماً أو أكثر، لن يجعله أقل قساوة.
وفسر المطلعون الموقف على قاعدة أن الرد لن يكون عملية انتقامية تقضي بضرب هدف أو قتل جندي إسرائيلي. بل هو رد يهدف الى ترسيخ معادلة جديدة تقوم على فكرة أن العدو لن يتمكن من القيام بأي عدوان جديد، وسيكون مضطراً إلى ضبط خروقاته البرية والجوية والبحرية للسيادة اللبنانية. وبالتالي، فإن اختيار الهدف والزمان كما آلية الرد وطريقته، تتصل في كيفية جعل الرد محققاً لهذا الهدف.
وتتقاطع هذه الأجواء، مع ما سُرّب من كلام عن لسان نصر الله خلال لقاء أمس مع المبلغين العاشورائيين في لقاء يعقده معهم سنوياً قبل رأس السنة الهجرية، إذ قال: «فيكن تناموا مرتاحين، الرد مش اليوم». وقال نصر الله إنه «وقت ضربة القنيطرة، كان الجو حامي وكان هناك 6 شهداء وانتظرنا 10 أيام، الآن لسنا مستعجلين وليبق الإسرائيلي مستنفراً».
وبخصوص الطائرات المسيرة، أكد أن «حزب الله لم يلتزم بأن يسقط كل الطائرات. المقاومة تقدّر متى وأين تضرب، يمكن أن تُسقط بعض الطائرات ليس أكثر، بشكل يقيّد حركة الإسرائيلي الاستطلاعية. وإذا كان لدينا سلاح نوعي فلن نستهلكه بالطائرات المسيرة».
(الأخبار)

«ليحصل الرد ولننته من هذا الفصل»، هو حصيلة الموقف الإسرائيلي حالياً. هذا ما عكسته اتصالات دولية مع لبنان أبدت اهتماماً بإنهاء حال الاستنفار القائمة في دولة الاحتلال. لكن الأهم هو أن العالم مدرك بأن الرد حتمي، وأن المسؤولين اللبنانيين، على اختلافهم، اكدوا أيضاً حتمية الرد. وإذا كان الرئيسان ميشال عون ونبيه بري قد أعلنا دعمهما الفوري لأي رد من جانب المقاومة، فإن الرئيس سعد الحريري لم يقُد حملة مضادة، ولو أنه حرص على إبلاغ الجميع خشيته من تدهور الوضع. لكن موقفه لم يكن معاكساً للتوجه الرسمي العام الذي عبّر عنه بيان المجلس الأعلى للدفاع، أمس، بالتأكيد على «حق اللبنانيين في الدفاع عن النفس بكل الوسائل ضد أي اعتداء، وعلى أن الوحدة الوطنية أمضى سلاح في وجه العدوان». ما وفّر، للمرة الأولى منذ زمن الرئيس إميل لحود، التغطية الرسمية الحاسمة والكاملة لحق لبنان ومقاومته في الرد على اعتداءات العدو.

> ثمة استعجال لافت من جانب كثيرين لأن يقوم الحزب برد شكلي لحماية إسرائيل

الجانب الآخر من خيبة الأمل الغربية، انعكس في أن الأميركيين عادوا ليكرروا الحديث عن «ضرورة عدم المبالغة في ما حصل»، مع «تأكيد أن واشنطن ستضمن عودة التزام إسرائيل بقواعد الاشتباك». بينما شعر البريطانيون بأنه «غير مرحب بأي تواصل منهم أو عبرهم». أما الفرنسيون فقد تبلّغوا، بوضوح، أن الرد حتمي ولا مجال لأي نقاش حوله، وأن قرار المقاومة حاسم بإعادة ضبط الأمور وفق قواعد اشتباك تمنع العدو من امتلاك أي هامش مناورة، مع تأكيد أنها لا تسعى الى حرب، وأن الرد يهدف الى منع وقوع الحرب. على أن الإشارة الأبلغ، كانت في امتناع الجانب الألماني عن الدخول في أي اتصالات، وهو الطرف الأكثر تفاعلاً في العادة لفهمه طبيعة الطرفين.
أسئلة كثيرة أثيرت حول طبيعة الرد الذي يمكن أن يقوم به حزب الله. وبدا كأن ثمة استعجالاً لافتاً، من جانب كثيرين، للرد، حتى من إسرائيل التي تتصرف على قاعدة أن الرد أكيد، لكنها تتمنى أن يحصل سريعاً، وتسعى من خلال الغرب إلى أن يكون شكلياً. وفي هذا السياق، فُسّرت كثافة الطيران المسيّر في

المجلس الأعلى للدفاع: خطة لمواكبة الردّ اللبناني

عدا عن محاولات وزراء القوات اللبنانية فتح سجال حول الاستراتيجية الدفاعية في جلسة الحكومة الصباحية، وبعض الأصوات من بقايا 14 آذار، يظهر السياق السياسي الرسمي والشعبي، إلى جانب القوى الحليفة لحزب الله، في توافق تام على التكاتف في مواجهة العدوان الإسرائيلي ومنع إسرائيل من تكرار ضرباتها للساحة اللبنانية.
بيان المجلس الأعلى للدفاع عكس الأجواء التي تحدّث بها رئيسا الجمهورية والحكومة وقائد الجيش اللبناني العماد جوزف عون والوزراء: علي حسن خليل، جبران باسيل والياس بو صعب. وفي حين يضع المجتمعون في حساباتهم أن ردّ المقاومة حتمي وضروري لمنع إسرائيل من التمادي، جرى استعراض سريع لسيناريوات، حول إذا ما كانت إسرائيل ستردّ على ردّ المقاومة، وما هي طبيعة الردّ وكيفية التصرف حياله. وسأل الحريري عن وضعية الجيش وجاهزيته للرد في حال العدوان، وسمع من القائد عن الإجراءات والجاهزية التي اتخذها منذ اليوم الأول للاعتداء لجهة التحسب لأي عدوان، مؤكّداً أن الجيش جاهز، كما أنه يكثّف دورياته في الجنوب ويعزّز من الدوريات المشتركة مع اليونيفيل. كما جرى الحديث عن متابعة الاتصالات الدولية، على أن يقوم الحريري وباسيل بإجراء سلسلة اتصالات لشرح موقف لبنان وحشد إدانة دولية للاعتداء، ووضع خطّة إعلامية لمواجهة الإعلام الإسرائيلي.

مقال

نقاط على الحروف: هدف الردّ ليس الردّ

يحيى دبوق

الحرب إن نشبت، ستكون حرباً إسرائيلية مبادراً إليها بقرار صادر عن القيادة الإسرائيلية، سواء توفرت الذريعة أو لم تتوفر. أما حرب اللاخيار التي تندفع تل أبيب إليها تلقائياً من دون حساب تبعاتها وبمجرد تحقق أسبابها، فهي التي تتعلق بالتهديد الوجودي المباشر والوشيك للكيان، وهو غير قائم بين إسرائيل ولبنان حالياً.
أي حرب ما دون التهديد الوجودي، على أن يكون مباشراً ووشيكاً، تبقى حرباً إسرائيلية ابتدائية خالصة وليست تلقائية، بل اتخذ قرارها بعد دراسة التبعات وإمكان تحقيق الأهداف مع تقدير الميزان الكلي للجدوى والفائدة مقابل الأثمان. رد حرب الله على الاعتداء الإسرائيلي لا يعني ولا يمكن أن يعني تلك الحرب التلقائية الإسرائيلية في أعقابه، ما لم تكن الحرب نفسها، مع أو من دون الرد، مقررة مسبقاً من جانب إسرائيل.
في موازاة هذه الحقيقة، وبنتيجتها، يجب التعامل مع العدو بحذر. إذا كانت الحرب نتيجة قرار ومبادرة يصدران عنه حصراً، فإن ذلك لا يعني بالضرورة دفع العدو الى تعجيل قرار اتخذه لمناسبة وظرف آخرَين. ورغم وجود رأي مناقض، إلا أن تبعات الحرب تفرض التأني في المبادرة الى ما من شأنه التعجيل بمبادرة اسرائيل الى الحرب. فميزان القدرة العسكرية بين الجانبين، بين التموضع الدفاعي لحزب الله والتموضع الهجومي لإسرائيل، لا يدع مجالاً لمعادلات مغايرة: لا أفعال من شأنها التسبب بمواجهة شاملة مع العدو.
هذه المعادلة التي حكمت أفعال حزب الله حتى الساعة تقريباً، ليست معادلة مطلقة. إذ لا يجوز السماح للخشية من الوقوع في الحرب، مع أو من دون نشوبها، بأن تتسبب بتبعات ونتائج أسوأ من تبعات ونتائج الحرب نفسها إن نشبت. يوجد حد يفصل بين حكمة التعامل مع إمكان الوقوع في الحرب، من خلال الانكفاء عما يتسبب بها، وبين الاستسلام المطلق للإرادة الإسرائيلية خشية هذه الحرب، وخاصة أن نتيجة الاستسلام يقينية: استباحة لبنان بمن وما فيه أمام الاعتداءات الإسرائيلية التي ثبت تاريخياً أن لا حدود لها، ما يتيح لإسرائيل فرض الإرادة السياسية والاقتصادية، بل وأيضاً الجغرافية الإقليمية على لبنان، وما الى ذلك.
يغفل البعض عن هذا المعطى في تحليلاتهم لطبيعة رد حزب الله ومدى تأثيراته وتبعاته. فحزب الله حدد هدف الرد، ويعمل على تحقيق هذا الهدف وهو منع اسرائيل من كسر المعادلة تجاه الساحة اللبنانية. وفي أساس تلك المعادلة انكفاء العدو عن الاعتداء على لبنان. هذا المنع يعني رداً بمستوى وحجم وطبيعة ونتائج، تؤدي الى تحقيق هذا الهدف تحديداً، وإلا لا لزوم للرد من أساسه، بل ان الرد الرمزي الشكلي اسوأ من عدم الرد.
بعض التحليلات في لبنان، تقدر ان هدف حزب الله من الرد هو الرد نفسه، الأمر الذي يدفعها الى تقديرات اقل ما يقال عنها انها سخيفة، وتعبر عن قصور في فهم حزب الله واسرائيل، والمعادلة وميزان القوة بينهما. والسخافة هنا توصيف لتفكير البعض بإمكان «تفاهم» حزب الله مع اسرائيل على رد يمكن اسرائيل من استيعابه، ويحفظ لحزب الله ماء وجهه. إن لم يكن التحليل قائماً على قصور فكري، وسخافة، فهو بالتأكيد استنساخ مع نيات مبيتة سيئة لأقوال تصدر عن كتابات «عمى ألوان» عربية، من أعداء حزب الله.
المسألة لا تتعلق برد من اجل الرد. بل تتعلق بهدف وجودي من شأنه تحديد مستقبل الساحة اللبنانية. هي معركة على الحؤول دون اعادة لبنان الى دائرة السيطرة الاسرائيلية المباشرة على قراره وناسه ومقدراته ومصيره. وهو يتحقق حصراً، من خلال تثبيت قواعد الاشتباك بين الجانبين كما كانت، ومنع كسرها. الرد هنا يتعلق بالوجود وماهية هذا الوجود، وليس مجرد حادث اعتداء اسرائيلي يستأهل هذا القدر من الرد او ذاك. والرد هو وسيلة وليس هدفاً بذاته، ويستخدم لتحقيق الغاية النهائية، وهو تثبيت قواعد الاشتباك.
على هذه الخلفية، يمكن للتحليل تقدير الرد وحجمه ومداه وتأثيره، وربما أيضاً تبعاته. فما هو الرد الذي يمنع اسرائيل من معاودة اعتدائها في لبنان؟ تصغر كل الموانع التي تعترض الرد ربطاً بأهدافه والغاية منه، مهما عظمت هذه الموانع. ذلك ان الفشل في منع اسرائيل من كسر المعادلة، وفي اساسها انكفاؤها عن لبنان، يؤدي الى نتيجة كارثية لا يفوقها سوء.

تقرير

إسرائيل تنتظر الردّ «الحتمي»:

المطلوب تصعيب المهمة على حزب الله

كما كان متوقعاً، واصلت اسرائيل بثّ رسائل التهديد الى لبنان، عبر كبار مسؤوليها وصغارهم، بالتزامن مع شبه «تصفير» لانتشار جنودها على طول الحدود مع فلسطين المحتلة، في محاولة لتفادي ما أمكن من خسائر جراء الرد المرتقب لحزب الله، والذي تقدر القيادة العسكرية الاسرائيلية انه سيستهدف الوحدات العسكرية حصراً.
من بين المتزاحمين على اطلاق التهديدات في تل ابيب، برز رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، الذي حذر حزب الله والدولة اللبنانية من «الاخلال بالهدوء». وشدد على ان اسرائيل قادرة على حماية نفسها وعلى «ردّ الصاع صاعين». وتوجه الى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وقائد فيلق القدس في الحرس الثوري الايراني قاسم سليماني بالقول: «سمعت تصريحات نصر الله واقترح عليه الهدوء. اقترح عليه وعلى قاسم سليماني ان انتبها لتصريحاتكما، واكثر من ذلك لأعمالكما».
وورد في الاعلام العبري (القناة 12) ان فرص تهديدات نصر الله حضورها على جدول اعمال نتنياهو، واضطراره للتعرض لها رغم مرور ايام عليها، مع التشديد على توجيه تهديدات مقابلة، يعني ان اسرائيل تقدر أن حزب الله يعدّ لعملية انتقام قاسية.
تهديدات نتنياهو وغيره من المسؤولين الاسرائيليين تأتي في سياق المعركة التي تقودها اسرائيل في مرحلة ما قبل الرد، والموجّهة الى وعي الطرف الآخر، في سياق محاولة التأثير على قرار الرد ومنع تعاظمه والحد من ايذائه، وذلك عبر التشديد على أن الرد على الردّ سيكون قاسياً، ولن يكون موجهاً الى حزب الله وحسب، بل ايضا الى الدولة اللبنانية.
والواضح ان معركة ما قبل رد حزب الله تختلف - كما يبدو من تعاطي اسرائيل وتصريحاتها وتسريباتها - عن تقديرات معركة ما بعد الرد، والرد الاسرائيلي على الرد الذي سيتحدد بناء على ميزان الكلفة والجدوى، بما يشمل منع التداعيات من الانفلات ضمن ضابطة باتت معلومة ويدركها الجميع: الحرب غير مفيدة للجانبين، وتحديدا للجانب الذي بدأ اسبابها، اي اسرائيل.
مع ذلك، وبعيداً عن التهديدات، نُقلت تقديرات عن مصادر عسكرية اسرائيلية، في صحيفة «اسرائيل اليوم»، تشير الى ان «الجيش الاسرائيلي يتعامل بجدية تامة مع تهديدات نصر الله وينظر اليها بوصفها انذاراً بتنفيذ عملية لحزب الله يمكن ان تأتي عبر اشكال مختلفة». وتضيف المصادر ان «التجربة تفيد ان حزب الله لا يعمد الى تنفيذ ردود فعل سريعة واعتباطية، بل يخطط ويستعد جيداً بعد اختيار الهدف، قبل اخراج عمله الى حيز التنفيذ. والتقدير ان اسرائيل ستواجه فترة غير قصيرة مشبعة بالتوتر على الحدود».
في السياق نفسه، ورد امس في صحيفة «هآرتس» توصيف، يعد معقولاً، للنقطة التي وصلت اليها المواجهة حالياً، والتي لم تنته بطبيعة الحال: تدرك إسرائيل ان نصر الله سيفي بوعده. فحزب الله رسم في الأشهر الأخيرة ايضاً في خطابات نصر الله، خطوطاً حمراً في معركة إسرائيل بين الحروب، وأكد انه سيرد على استهداف عناصره في سوريا وعلى كل محاولة اسرائيلية لمهاجمة الاراضي اللبنانية. الامر الذي يعني، بحسب رئيس مجلس الامن القومي الاسرائيلي السابق اللواء يعقوب عميدرور، أن فرصة تنفيذ التهديد (الرد) باتت عالية جداً، خصوصاً أن نصر الله هو من توعد بها. وهو التقدير نفسه لدى الجيش الاسرائيلي، كما يؤكد قائد الفيلق الشمالي السابق اللواء نوعام تيفون، فـ«نحن في الجيش ناخذ تهديداته على محمل الجد بشكل واسع جداً. اذ لدى هذا الشخص عنصر يستمر معه طوال الوقت، وهو الصدق، الامر الذي يخلق لدى الاسرائيليين خوفا (إن توعد). وفي الواقع، عندما

> التقدير الاسرائيلي بأن الرد سيستهدف الوحدات العسكرية حصراً

يقول إنّه سيرد، ففرضية العمل أنه سيردّ».
ميدانياً، عمدت قيادة الجيش الاسرائيلي الى تفعيل ما يمكن تسميته بـ«تصعيب المهمة» على حزب الله، عبر اجراءات فرضتها على الوحدات العسكرية على طول السياج الحدودي، وفي المنطقة المتاخمة لها، بهدف «عدم خلق اهداف لحزب الله» (القناة 12)، و«تقييد الحركة العسكرية في المنطقة» (الاذاعة العبرية)، اضافة الى «الطلب من المدنيين (المستوطنين) استئناف الحياة على خلفية التقدير بأن الرد سيوجه الى الوحدات العسكرية» (موقع «اسرائيل ديفنس»).
وفي هذا السياق، صدرت توجيهات بمنع عبور المركبات في عدد من المحاور والطرق في الشمال. وقال الناطق باسم الجيش الإسرائيلي إنه «في ضوء تقديرات الامن الجاري، تقرر تقييد حركة المركبات العسكرية في عدد من الطرق ولن يسمح لأي آلية عسكرية بالمرور الا بعد اذن مسبق». واوكلت مهمة المنع الى الشرطة العسكرية التي نصبت حواجز على محاور الطرق الرئيسية في المنطقة الحدودية، واصطحبت معها بلدوزرات وغرفاً متنقلة من الباطون المسلح للجوء اليها لحماية نفسها.
وذكر تقرير «القناة 12» امس انه «منذ الصباح، تركّز الشرطة العسكرية الحواجز في عدة نقاط على طول الحدود، اذ ان هدف الجيش في هذه المرحلة هو تقليص انتشار القوات التي لا يجب ان تكون قرب السياج الحدودي، ومنع قوات اخرى غير ضرورية من ان تكون على السياج، اي عمليا منع حزب الله من انتاج اهداف لأستهدافها، اذ من الواضح ان رد الحزب مقبل في وقت ما، وتحديدا كما هي التقديرات، سيتركز على ضرب اهداف عسكرية».

ي. د

بلّش سهرتك عَ بكّير
UNLIMITED EVENING - $8/MONTH*
From 7pm to 7am, enjoy Unlimited Internet
CYBERIA Internet for everyone
01 744 101
www.cyberia.net.lb
Terms and conditions apply | Price excludes VAT

تقرير

14 آذار... لا صوت يعلو فوق أصوات «السبهانيّين»

مع كل اشتباك بين حزب الله والعدو الإسرائيلي كان فريق 14 آذار وأركانه يتداعون لتحميل الحزب مسؤولية أي تصعيد. لكن نبرتهم تعليقاً على حادثة الضاحية الأخيرة أتت مختلفة. ليس من باب الإنصاف، وإنما نتيجة لسنوات كثيرة من الهزائم جعلتهم غير قادرين على أن يكونوا راس حربة في مواجهة مشروع المقاومة

ميسم رزق

ليس تفصيلاً حال معظم القوى في ما كان يُسمى فريق الرابع عشر من آذار، والذي ظهر في مشهد التعليق على الاعتداء الإسرائيلي الأخير في الضاحية الجنوبية. باستثناء قلّة قليلة من الشخصيات المعروفة بكونها من فريق «السبهانيين»، لم تخرُج بيانات قوى هذا الفريق الأساسية عن إطار الموقف اللبناني الرسمي الموحّد من الحدث الذي

> **الاعتداء الإسرائيلي أعاد تسليط الضوء على تهمقر فريق 14 آذار بعد التسوية**

> باغت اللبنانيين فجر الأحد الماضي. بيانات أجمعت على إدانة ما فعله العدو، من دون الذهاب الى تحميل الحزب اي مسؤولية، مع التأكيد على ضرورة التضامن الداخلي في وجه أي اعتداء. تغلّب ذلك على ما عداه من شعارات رُفعت سابقاً حول السلاح غير الشرعي، وإن حاول البعض تجميلها بالحديث عن «قرار السلم والحرب بيد الدولة».

لا شكّ في أن هذه المواقف «غير المألوفة» تغذّت بفعل عوامل خارجية، استطاعت تغيير المعادلة في الساحة اللبنانية ونسفت الانقسام الحاد الذي أنتج زمن 8 و14 آذار. بعد 14 عاماً، انعدم الفرق بين المعادلتين: اختارت قوى 14 آذار

موقف الحريري يتكامل مع نشاط دبلوماسي اطلقه ويهدف إلى تحصين الساحة الداخلية (داالتي ونهرا)

في لبنان («أبغض الحلال») وذهب كل منها في حال سبيله بحثاً عن قوتها السياسي اليومي، حتى بات من الصعب جمع قياداتها في صورة واحدة. فيما كانت قوى «المقاومة» (رغم خلافاتها التكتيكية في ملفات داخلية) تزيد كل يوم حجراً في جدار علاقتها الاستراتيجية، وتزيده متانة مع كل انتصار يتحقق في سوريا والعراق، وصولاً الى اليمن. التحوّل الأساسي في مواقف قوى 14 آذار (سابقاً)، هو موقف رئيس الحكومة سعد الحريري الذي وصل الى حدّ الاشتباك مع وزراء القوات على طاولة مجلس الوزراء بعد مطالبتهم بمناقشة الاستراتيجية الدفاعية وحصر السلاح بيد الدولة. عندها انتفض الحريري قائلاً إن ما جرى هو اعتداء إسرائيلي موصوف. وفي ظل الاعتداء الإسرائيلي، لا يُمكن الحديث عن استراتيجية دفاعية. موقف الحريري هذا يتكامل مع نشاط دبلوماسي أطلقه، يهدف الى تحصين الساحة الداخلية، بخلاف ما كان الوضع أيام حرب تموز 2006. وهذا التغير يعود الى عاملين أساسيين: الأول هو انتصار الحزب في لبنان وعدم انهزام المحور الذي ينتمي إليه في المنطقة، والعامل الثاني، هزيمة المشروع الآخر وتراجع الرئيس الحريري، وصولاً الى حالة الوهن بعد رهانات خائبة على حلفائه المفترضين في الخارج والداخل. وجد الحريري أن لا مناص من وضع اليد بيد حزب الله للحفاظ على التسوية، وبالتالي موقعه ودوره وحيثيته. وهذا ما يترجمه في مواقفه، سواء عبر القنوات الدبلوماسية او عبر المواقف التي يطلقها والاتصالات التي يجريها.

ليلة الضاحية الاستثنائية (الاعتداء الإسرائيلي فجر الأحد الماضي)، شكلت اختباراً عسيراً مرّ به الآذاريون، أعاد تسليط الضوء على تقهقر فريقهم الذي تحوّل «رئيسه»، سعد الحريري، من رأس حربة في مشروع مواجهة حزب الله، الى شريك للحزب في التسوية الرئاسية. أمام هذا الواقع، اشتد عود حلفاء الحزب، أما «حلفاء» الحريري فقد قضت التسوية على حيويتهم، ما انعكس «اعتدالاً» في مواقفهم الأخيرة. اعتبر النائب السابق وليد جنبلاط أن «الوحدة الوطنية هي أفضل طريقة لمواجهة الاعتداء الإسرائيلي»، فيما اكتفى رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ـ غير القادر على المواجهة وحيداً ـ بالتعبير عن «تعاطفه الكامل مع أهلنا في الضاحية الجنوبية»، مستنكراً «الاختراقات الإسرائيلية المتكرّرة لسمائنا واللجوء إلى طائرات مسيّرة مفخّخة ضد أهداف في لبنان». الصوت الأعلى ضد المقاومة، ويكاد يكون الوحيد، حتى الآن، هو لـ«السبهانيين».

مقالة

عون يمسك بالسياسة الخارجية: الدولة والحزب في خندق واحد

هيام القصيفي

مع كلام رئيس الجمهورية ميشال عون عن التطور الإسرائيلي الأخير في لبنان، يدخل الرئيس الاستحقاق الأمني الثاني في عهده، المختلفين بظروفهما وعناصرهما، بعد عملية فجر الجرود، على تقاطع مع حزب الله وتنسيق معه. فبعد تشنج الوضع الداخلي الأخير، أعاد عون تفعيل دوره مجدداً، على خط الوضع الاقتصادي. لكن الاعتداءات الإسرائيلية دفعت به مجدداً كي يمسك بزمام الأمور رسمياً، فلا تكون الدولة في جهة وحزب الله في جهة أخرى.

قد تكون الصدفة وحدها، جعلت العملية الإسرائيلية في الضاحية الجنوبية، متزامنة مع الاحتفال بالنصر في معركة الجرود، لكن رئيس الجمهورية، الذي تريث في الساعات الأولى للعملية، في انتظار استكمال كل العناصر المتعلقة بها، رفع سقف توصيفه لها الى الحد الأقصى باعتبارها إعلان حرب. ورغم أن موقفه جاء بعد كلام الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله، إلا أن عون أعطى شرعية رسمية لموقف الحزب، ولم يتبنّه فحسب، بل تخطى ذلك الى سعيه الى تشكيل شبكة أمان كبيرة محلية ودولية لاحتمالات الرد على العملية.

يمكن التوقف عند نقاط عدة في دخول رئاسة الجمهورية بقوة عند هذا التطور الأمني الخطير:

أولاً، يمكن ملاحظة أنه منذ اللحظة الأولى للعملية، وقف الحزب وراء بيان الجيش، في توصيف العملية وتحديد إطارها، قبل كلام نصر الله، قبل أن يعود الحزب ليعلن نتيجة التحقيقات في الطائرة الأولى. في سياق تدريجي، كان لبنان الرسمي يتحرك على اتجاهين: رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية من جهة، ورئاسة الحكومة من جهة ثانية. لكن بدا واضحاً أن الطرفين اكتفيا بالاستنكار وتريثا لاتضاح الصورة كاملة. رغم التنسيق بينهما، إلا أن عون تخطى موقف الحريري وتحرك، ليضع بين يديه وحده صلاحية إدارة أزمة تتداخل فيها العوامل الإقليمية والدولية الى حد تهديد استقرار لبنان. وهو أصاب عصفورين بحجر واحد، استعاد الإطار الخارجي وحدد سياسة الدولة، وغطى احتمالات الرد على إسرائيل، وأعطاه شرعية، انطلاقاً من «ثلاثية الشعب والجيش والمقاومة». وفي الوقت نفسه، حيّد التيار الوطني الحر ورئيسه جبران باسيل، كمرشح رئاسي، عن خوض مواجهة دولية وإقليمية على هذا المستوى، ليحصر دوره كوزير خارجية ينفذ تعليمات الحكومة أو رئيس الجمهورية. ما قاله عون لا يتحمله مرشح رئاسي يسعى الى تخفيف الأضرار عليه، بل يحسب لرئيس للجمهورية جالس على كرسي الرئاسة، ولا يضع أثقالاً على مسيرة باسيل الرئاسية ـ دولياً ـ حتى لو كان يشاطر رئيس الجمهورية الموقف نفسه، علماً بأن بيان وزارة الخارجية، الأحد، ذكر «أن حرص لبنان على الالتزام بقرارات الشرعية الدولية وتمسكه بالاستقرار لا يسقط حقه في الدفاع عن السيادة الوطنية والقيام بما يلزم لصونها».

ثانياً، حدد عون بعد هدوء الساعات الأولى للعملية، وإثر توالي رسائل التحذير العالية اللهجة ومنها دبلوماسية ومنها عبر القوات الدولية، إطار تحركه، بعيداً عن الحكومة. فاجتماع المجلس الأعلى للدفاع يعني تسلم زمام الأمور وحده وربط قرارات المجلس الأعلى للدفاع به، وإبعاد الحكومة كلياً عن هذا التطور، وهي التي انصرفت الى معالجة قضية النفايات. قد يكون اعتراض القوات اللبنانية سياسياً في محله، لأن الحكومة مجتمعة يفترض ان تتحمل مسؤوليتها، في تطور من هذا النوع، كما ان هناك من افترض ان وجود القوات كان مناسبة لإحراجها في اتخاذ مواقف سياسية تصب في مصلحة الرد على أسرائيل. لكن عون والحريري تناغما عند نقطة اساسية هي حصر التعامل مع هذا التطور من خلال المجلس الاعلى للدفاع، وإبعاد التجاذبات السياسية مجدداً عن الحكومة التي استعادت للتو عافيتها واجتماعاتها. وهنا يحضر جانب اساسي يتعلق ايضاً بوضع الجيش في صورة ما جرى ويتم الاستعداد له، لأن الجيش لن يكون من الآن وصاعداً في منأى عن اي تطور يتعلق بإسرائيل. وسبق ان جرى هذا الحوار في اجتماعات سابقة تتعلق باستعداده لأي عمل عسكري ضد اسرائيل. والجيش الذي احتفل بذكرى معركة فجر الجرود بمناورة عسكرية بدعم اميركي كامل، اسلحة وذخائر وتدريبات، لا يمكن ان يستثمر المناورة اعلامياً ـ رئاسياً، من دون ان يكون جزءاً اساسياً من اي تدحرج للمواجهة مع إسرائيل.

ثالثاً، لا يمكن عزل التطورات الأخيرة عن توقيت انفجار الكلام عن البحث مجدداً في حيثيات الحدود والقرار 1701 الذي لم يسمّه بالاسم نصر الله في اطلالته الأخيرة. هذا الجانب من التطورات والتفاوض الدولي مع لبنان في شأنه، له اكثر من خصوصية تتعلق بترسيم حدود البحر والبر ووقف الأعمال العدائية. في كل ما جرى، كان عون في خلفية الصورة. اليوم أصبح في مقدمة الحدث. وهو الخارج توّاً من «معركة» سلّف فيها واشنطن الإحاطة مجدداً برئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط، واستيعاب حادثة قبر شمون وإعادة رسم حدود التهدئة الداخلية، هو نفسه الذي يرفع السقف ويطالب المجتمع الدولي بوقف الاعتداءات الإسرائيلية واستعداده لحماية الرد عليها. وهذا الموقف سيذهب به عون الى الحد الأقصى، لأنه بات يملك ورقة أساسية تتعلق بدوره الأخير في حفظ الاستقرار، من دون التخلي عن حليفه حزب الله في ما يتعلق بإسرائيل. فلا يتخطى القرار 1701، لكنه يبقي باب الاحتمالات مفتوحاً، لأنه في هذه النقطة يتحول دوره كرئيس للجمهورية أساسياً أمام المجتمع الدولي، مهما كانت الاعتراضات عليه داخلياً.

تقرير

إضراب تجار المشتقّات النفطية: أزمة شحّ الدولارات تزداد سوءاً

تنفّذ الشركات العاملة في مجال استيراد وتوزيع المشتقات النفطية اضراباً غداً احتجاجاً على شحّ الدولارات في السوق وانعكاس هذا الأمر على تجار المحروقات الذين يشترون البنزين والمازوت بالدولار فيما هاتان السلعتان مسعّرتان من وزارة الطاقة بالليرة... الأزمة تزداد سوءاً مع القلق مما يروّج له من ضرائب وإجراءات موجعة تصيب الشرائح الفقيرة والمتوسطة

محمد وهبة

لا تزال أزمة شحّ الدولارات في السوق المحليّة تشكّل الهاجس الأكبر لدى المصارف والتجار. فالمصارف بدأت بإجراءات صامتة مع زبائنها وأبلغتهم بأنها ستعمد إلى توزيع السيولة المتوفرة لديها بالدولار على الزبائن، وأنه بات يتحتّم عليهم إبلاغها مسبقاً بحاجاتهم من دون أن يعني هذا الأمر أنها ستغطي كل الكميات اللازمة لهم «بل هي تحاول الا تخسر زبائنها من خلال تنظيم إدارة سيولتها المحدودة بالدولار. بمعنى آخر، فإن المصارف تعمل في إطار إدارة الأزمة» يقول أحد المصرفيين.

هذه الأزمة ظهرت لدى أكثر من قطاع، مثل الصناعيين الذين يستوردون المواد الأولية، ومستوردي الدواء، ومستوردي الأغذية، إلا أنها بدأت تتفاقم لدى مستوردي البنزين والمازوت الذين يتنافسون في السوق على شراء أكثر من مليارين ونصف مليار دولار من المصارفين. وبحسب الرئيس السابق لجمعية مستوردي النفط، مارون شماس، فإن شحّ الدولارات كان متقطعاً في البدء، إلا أن الوتيرة بدأت تصبح أكثر ثباتاً رغم أن المشتقات النفطية «تُعدّ سلعة أساسية وحيوية، وهي خاضعة للتسعير من وزارة الطاقة بالعملة المحلية، فيما يدفع المستوردون ثمن البضاعة المستوردة بالدولار الأميركي».

في السابق، كانت مبيعات البنزين والمازوت بالدولار تشكّل أكثر من نصف الكمية المبيعة في السوق. لكن مع بدء أزمة الدولارات، بدأت تنخفض النسبة إلى أقل من 20%، وهي أصبحت اليوم بحدود أدنى «كما أنه لم تكن هناك فروق في سعر الصرف، لذا لم يكن لدينا مشكلة» يقول أحد مستوردي المشتقات النفطية. ويشير إلى أن تجار المحروقات كانوا يحصلون على الدولارات من المصارف بشكل اعتيادي، غير أن هذه الأخيرة بدأت تقنن بيع الدولارات، ما دفعنا إلى شراء الكميات اللازمة من الصرافين. يومها عولجت المشكلة بشكل جزئي إلى أن بدأ شحّ الدولارات يزداد أكثر فأكثر وبات التجار يلجأون إلى الصرافين لشراء الدولار من دون أن يتمكنوا من الحصول على الكميات اللازمة لتغطية الاستيراد». واليوم أصبح الأمر أكثر تعقيداً: «نحن بحاجة إلى الدولارات لتسديد قيمة الاعتمادات المفتوحة لدى المصارف لتغطية كميات البنزين والمازوت المستوردة من الخارج. طلبنا من شركات التوزيع ومن أصحاب محطات البنزين تسديد الفواتير بالدولار، إلا أن هذا الضغط لم يعد يجدي نفعاً لكون الأزمة شاملة السوق كلّه وليست محصورة بقطاع واحد».

شماس يلفت إلى أن سعر البنزين والمازوت محدّد من قبل وزارة الطاقة بالعملة المحلية على أساس 1507,5 ليرات لكل دولار، لكن السعر السوقي لليرة مقابل الدولار تجاوز 1540 ليرة لكل دولار، ما يعني أن هناك «فرقاً في كل صفيحة تباع للمستهلك بقيمة 300 ليرة يتحمّلها التاجر». ينطلق شماس من هذا الأمر ليطالب بإيجاد حلّ لهذه المشكلة عبر إعادة تسعير الصفيحة على أساس السعر السوقي للدولار، أو من خلال تأمين الكميات اللازمة من الدولارات لمستوردي المشتقات النفطية عبر المصارف بالسعر المحدّد من قبل مصرف لبنان». اعتبارات هذا المطلب تستند إلى أن البنزين والمازوت «يعدّان سلعة حيوية وضرورية للمستهلك ولكل القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية، وهذا هو السبب وراء تسعيرهما من قبل وزارة الطاقة».

ويعقد اليوم اجتماع في وزارة الطاقة بحضور مستوردي المشتقات النفطية وأصحاب محطات البنزين لتدارس سبل المعالجة. يتوقع أن يطلب التجار معالجة الأمر على أساس عدم المسّ بأرباحهم في ضوء تسعير صفيحتي البنزين والمازوت من قبل الوزارة ضمن هامش ربح محدّد مسبقاً. لكنهم يدركون أن مفتاح الحلّ موجود لدى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي بات عليه أن يغطّي استيراد هذه السلعة، وإلا فإنهم مجبرون على التوقف عن الاستيراد، إلا أن الإضراب غداً «لا يعني التوقف عن تسليم البنزين والمازوت في السوق»، وفق شمّاس.

الخبراء يشيرون إلى أن السياسات النقدية الانكماشية التي ينفذها مصرف لبنان حالياً، تهدف أصلاً إلى التقليل من الاستيراد للتخفيف من الطلب على الدولار طالما أن جزءاً كبيراً من السلع المستهلكة محلياً مستوردة، ويدفع اللبنانيون ثمنها بالعملات الأجنبية، لذا فإن المصرف المركزي لن يتجاوب بشكل كامل مع مطالب تجار المشتقات النفطية. وسلامة كان قد التقى قبل أشهر وفداً من تجار المشتقات النفطية الذين طالبوه بإيجاد حلّ لهذه المشكلة، إلا أنه أبلغهم بأن تأمين الدولارات لتغطية الاستيراد يقع على عاتق المصارف... في المحصلة، بات واضحاً أن الضغوط في مواجهة أزمة شحّ الدولارات تنتقل من طرف إلى آخر بحسب توزّع القطاعات وهرميتها. مصرف لبنان يضغط على المصارف، وهذه الأخيرة تنقل الضغط إلى التجار والمستوردين، وبدورهم ينقلونها إلى الموزعين وبائعي المفرق، ثم إلى المستهلك، وكلهم «ينقّون» عند السياسيين. حلقة الضغوط لا أفق لها لمعالجة أزمة بنيوية ناتجة من كون لبنان يعتمد بشكل أساسي على التدفقات الرأسمالية من الخارج التي شحّت إلى حدودها الدنيا، وسط طلب على الدولارات في المنطقة. اضطر مصرف لبنان الى أن ينفذ هندسات ترفع أسعار الفائدة إلى أكثر من 17% لجذب الدولارات. آخر هذه الهندسات استقطب 2 مليار دولار بحسب ما أبلغ المصارف في اللقاء الشهري الأخير الذي عقد يوم الجمعة الماضي. لكن، في المقابل، سجّلت احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية ارتفاعاً بقيمة 700 مليون دولار، بحسب ما أبلغ مصرف لبنان وكالات التصنيف، ما يعني أن المبالغ التي خرجت من لبنان تبلغ نحو 1,3 مليار دولار في الفترة نفسها.

> **شماس: الإضراب غداً لا يعني التوقف عن تسليم البنزين والمازوت في السوق**

هذا الوضع بشكل عام، انعكس سلباً على الاقتصاد. فالفوائد المرتفعة منعت المصارف من مواصلة عملية الإقراض نظراً الى عدم جدوى الاستدانة بكلفة باهظة، وبات شحّ الدولارات الهاجس الأساسي للشركات، وتراجع الاستهلاك العام والخاص، ما دفع الشركات إلى تنفيذ موجات من صرف العمال، ما رفع معدلات البطالة بشكل إضافي... هذه هي السياسات النقدية والاقتصادية المعتمدة في مواجهة الأزمة. مظاهر الأزمة قد تزداد سوءاً في الأيام المقبلة، وهناك من بدأ يروّج للتضحيات والإجراءات الموجعة، ما يمكن تفسيره بأنه عودة الى الطروحات التي تشير إلى ضرورة ضرب القطاع العام للنجاة من الكارثة، وأن التضحيات يجب أن تكون من خلال رفع الضرائب كما يحدّدها صندوق النقد الدولي، أي رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15% وفرض ضريبة على استهلاك صفيحة البنزين بقيمة 5000 ليرة وغيرها من الإجراءات التي تمس معيشة الشرائح الفقيرة والمتوسطة.

قضية

فوضى عارمة تسود ملف المقالع والكسارات في الشمال، وتحديداً على السفوح الجبلية بين منطقتي عكار ـ الضنية وعكار ـ الهرمل، حيث منبع المقالع والكسارات التي قضت على غابات عكار النادرة، وتحديداً الكسارات العملاقة في مناطق كرم شباط وبيت جعفر لجهة عكار ـ الهرمل، وفي وادي جهنم وجيرون ووادي سري وبقرصون لجهة عكار ـ الضنية

استباحة كاملة لجرود عكار والضنية والهرمل

مجزرة كسّارات بعد مهلة الحسن ـ جريصاتي

العقارات التي تقوم عليها الكسارات في جرود الضنية وعكار تعود ملكيتها الى الدولة (الأخبار)

نجلة حمود

قرار وزيرة الداخلية ريا الحسن، بالتنسيق مع وزير البيئة فادي جريصاتي، السماح لأصحاب المقالع والكسارات الواقعة في منطقة بيت جعفر بنقل الستوك المتراكم، والطلب من القوى الأمنية منع العمل داخل الكسارات وإغلاقها بالشمع الأحمر، تُرجم هجمةً غير مسبوقة من التعديات تستخدم فيها أقوى أنواع المتفجرات التي تسمع أصواتها الى مناطق بعيدة، في سباق مع الزمن لمراكمة مزيد من الستوك قبل اتخاذ مجلس الوزراء قراراً بتطبيق المخطط التوجيهي للمقالع والكسارات.

الرعب من المخطط التوجيهي شرّع أيضاً جرود منطقة الضنية لفوضى شاملة، كارثة بيئية حقيقية وقعت في الأيام الأخيرة على الحدود بين عكار والضنية، بدءاً من وادي جهنم الذي يضم ثمانية مواقع (مرامل ومقالع) وصولاً إلى بلدة جيرون (الواقعة على مثلث عكار - الضنية - الهرمل) التي يحاصرها ما لا يقلّ عن اربعين مقلعاً وكسارة (تعمل على مدار 24 ساعة) أدت الى استباحة أجمل الغابات والمواقع الأثرية التي تضمها المنطقة، وإطاحة غابات اللزّاب، خصوصاً من نوع «برو» النادر الذي اشتهرت به منطقة جيرون. المجازر البيئية تطال أيضاً وادي سري، أحد أجمل الأودية الذي تحوّل بكامله الى كسارة ضخمة ولم يتبقَّ منه إلا بعض من أشجار الصنوبر والشوح. فلتان الكسارات ينسحب ويستمر صعوداً حتى جرد مربين على ارتفاع 1800 متر، حيث تنتشر مرامل تتداخل مع الأراضي الخاصة المشهورة بزراعة التفاح والإجاص. وعلى النحو نفسه، بات الجرد المشترك بين محافظتي الضنية وعكار مستباحاً أمام فوضى المقالع والكسارات «تحت أعين القوى الأمنية وبتغطية سياسية مباشرة من نواب وفاعليات الضنية»، بحسب أحد البيئيين في الضنية، مؤكداً أن «الغوص في ملكية هذه المقالع والكسارات يكشف مدى وقاحة سياسيي المنطقة وجشعهم». وتؤكد مصادر مطّلعة أن ما يجري «استباحة كاملة للدولة، إذ إن العقارات التي تقوم عليها الكسارات في جرود الضنية وعكار تعود ملكيتها الى الدولة، فيما يتقاسم نهشها أصحاب رؤوس الأموال وسياسيون من مناطق وطوائف عديدة. والأنكى أن الوزارات تعمد الى إعطاء المهل لنقل الناتج من الستوك المخالف أساساً»!

> قرار البيئة والداخلية شكّل غطاءً لمراكمة التعديات في جرود عكار والضنية والهرمل

رئيس «مجلس البيئة» أنطوان ضاهر لفت الى أن «قرار وزيري الداخلية والبيئة السماح للشاحنات بنقل الستوك من كسارات بيت جعفر غير الشرعية، أدى الى فلتان الملقّ، لأن أصحاب الشاحنات شركاء لأصحاب الكسارات، ويشتركون معهم في جريمة قضم غابات عكار والهرمل النادرة وتهجير السكان... وهذا القرار شكّل غطاءً لمراكمة التعديات في جبال الضنية وأوديتها أيضاً». ولفت الضاهر إلى أن المدعي العام البيئي غسان باسيل «لم يتخذ لغاية اليوم قراراً جريئاً من شأنه وضع حدّ للفلتان الحاصل». وسأل: «ألم يحن الوقت بعد للإفراج عن مئات الادعاءات التي ترفع له؟ وكيف يمكن التساهل مع أصحاب المقالع والكسارات غير المرخصة، علماً بأن هذه يستحيل تسوية أمورها قانونياً لعدم وجود أي مستند يثبت ملكية أصحابها للعقارات التي تقوم عليها، كونها جميعاً تقع في الملك الجمهوري».

مصادر مطّلعة أكّدت لـ«الأخبار» أن فريقاً من وزارة البيئة كشف أخيراً ميدانياً على المقالع والكسارات في جرد مربين ووادي سري وبقرصون، وتبيّن أن «حجم التعديات يفوق بثلاث مرات تلك الموجودة في بيت جعفر على الحدود مع محافظة عكار، وأن الكسارات العملاقة تعمل في هذه المناطق من دون حسيب أو رقيب وتستبيح أجمل المواقع البيئية».

تقرير

«مقاطعة مسيحية» واعتراض على «ديكتاتورية» عيتاني

انقسام طائفي في بلدية بيروت؟

انفجت دفء مجلس بلدية بيروت وتفرّق رئيسها واعضاؤها بعدما كان الودّ السياسي طاغياً في السنوات الثلاث الماضية. منذ ثلاثة اسابيع، يقاطع بعض الاعضاء الجلسات ويعطلون نصابها. واللافت ان معظم هؤلاء من الطائفة المسيحية

رلى إبراهيم

الخميس الماضي، فاجأ بعض أعضاء مجلس بلدية بيروت «الريّس» جمال عيتاني بمقاطعتهم جلسة المجلس البلدي. كانت تلك المرة الثانية التي يقاطع فيها هؤلاء الاجتماع الأسبوعي، بعدما تغيبوا يوم الخميس الذي سبقه. «المقاطعة» أفقدت الجلسة نصاب الانعقاد بعدما اقتصر الحضور على عشرة أعضاء فقط. والـلافت أن معظم المقاطعين ينتمون الى الطائفة المسيحية، وإن كانوا، وفق مصادر «الأخبار»، غير متفقين مسبقاً على ذلك وتختلف أسباب كل منهم للمقاطعة عن الآخر. فالعضو القواتي راغب حداد، مثلاً، وزميله غابي فرنيني قاطعا بعدما وصلتهما رسالة من عيتاني بأنه غير مرحب بهما في مكتبه بسبب «رفضهما للمحرقة وانضمامهما الى الاعتصام الذي نظم ضد معمل التفكك الحراري أمام مبنى البلدية قبل شهور، وهو ما اعتبره الرئيس بمثابة مسعى لتأليب الرأي العام ضده». الرسالة نفسها وصلت أيضاً الى نائب الرئيس إيلي أندريا بعد احتدام النقاش بينهما حول تلزيم صيانة الأنفاق وتلويح أندريا باللجوء الى التفتيش المركزي، حتى كاد الأمر يتطور الى تعارك بالأيدي. المشكلة، بحسب أحد الأعضاء، «أن الرئيس بات يتعاطى بفوقية مع الأعضاء، ظناً منه أنه الحاكم الأوحد، ويتصرف كما لو أن المبنى البلدي ملك خاص به يحق له طرد واستقبال من يريد فيه». فيما يشير آخر الى أن «جلسات البلدية تحولت الى استدعاء للحضور لإمرار ما يريده عيتاني، مسقطاً التوافق والديموقراطية من قاموسه. وبات يبدي انزعاجه بشكل واضح لدى اعتراض البعض على الدراسات والمشاريع المشكوك فيها وباسعارها وبطريقة تلزيمها، ويقول لمن يرغب بإبداء رأيه: سجلوا اعتراضكم بالأكثرية».

من جهته، العضو العوني في المجلس سليمان جابر، يقاطع الجلسات لأنها باتت «مضيعة للوقت» و«لفقدانه الأمل بإقرار أي مشروع»، على ما تقول مصادر بلدية، إذ إن الجلسات «غالباً ما تقرّ تلزيم دراسات من دون أن يتطور الأمر إلى مشاريع حقيقية».

مقاطعة الأعضاء الثلاثة جرّت معها مقاطعات رفاقهم في المجلس، لينتهي النصاب بـ 10 أعضاء، اثنان منهم ينتمون الى الطائفة المسيحية (ماتيلدا خوري المحسوبة على تيار المستقبل وأنطوان سرياني الذي كان مستقبلياً قبل أن يتحوّل أخيراً الى مستقل). عيتاني ردّ على المقاطعة بالدعوة، خلال 24 ساعة من تاريخ عقد آخر جلسة، الى جلسة أخرى بمن حضر لمناقشة جدول الأعمال، وهو ما «يهدّد الميثاقية» وفق أعضاء في المجلس، «لأنه يتيح لثمانية أعضاء أخذ القرار عن الآخرين، وخصوصاً أن الأمر يتعلق بالعاصمة وليس بأي منطقة أخرى».

المقاطعون يحذرون من لعب عيتاني على الوتر الطائفي عبر تحويل المقاطعة الى مقاطعة طائفية، من منطلق استهداف موقع رئيس البلدية السني. ويشددون على أن اعتراضهم «محصور بأداء الرئيس الذي يفرض القرارات باستخدام النفوذ والضغط السياسي». فيما يرى أعضاء في المجلس أن عدم قدرة عيتاني على تأمين نصاب لجلسات المجلس البلدي، «يدل، أولاً، على خسارته ورقة القوة التي انتخب على أساسها بالتوافق بين جميع الأحزاب، وفشله ثانياً في الوصول الى نهايات سعيدة للمشاريع التي

> نصاب الجلسة الماضية لم يتعدّ الـ 10 أعضاء وعيتاني دعا إلى جلسة الخميس المقبل «بمن حضر»

اعتراضهم «محصور بأداء الرئيس الذي يفرض القرارات باستخدام النفوذ والضغط السياسي». فيما يرى أعضاء في المجلس أن عدم قدرة عيتاني على تأمين نصاب لجلسات المجلس البلدي، «يدل، أولاً، على خسارته ورقة القوة التي انتخب على أساسها بالتوافق بين جميع الأحزاب، وفشله ثانياً في الوصول الى نهايات سعيدة للمشاريع التي غالباً ما تبقى حبراً على ورق».

رئيس البلدية نفى في اتصال مع «الأخبار» أن تكون هناك مقاطعة طائفية «فبعض الأعضاء المسلمين غابوا أيضاً. وهناك آخرون لم يأتوا بداعي السفر. فيما جزء ثالث لم يحضر بسبب اعتراضه على بعض البنود والمشاريع أو لمصلحة خاصة». وشدّد على أن «المشاكل تحل داخل المجلس وليس بتسجيل عدم الحضور». وعن لجوئه الى المادة 34 من قانون البلديات بالدعوة الى جلسة بمن حضر فـ«ليس هدفه حصر القرار بيد عدد معيّن من الأعضاء، بل حثّ الآخرين على تحمل مسؤولياتهم والالتزام بواجباتهم تجاه العاصمة». واعتبر أنه لا يمكن تعطيل المجلس، «ومن لديه اعتراض فليسجله. ونحن نحوّل دائماً كل الاعتراضات الى وزارة الداخلية وديوان المحاسبة». هل حقاً أبلغ البعض بعدم ترحيبه بحضورهم الى مكتبه؟ أجاب: «أبداً، مكتبي مفتوح للجميع في أي وقت للنقاش في شؤون العمل».

عيتاني: المشاكل تحل داخل المجلس وليس بتسجيل عدم الحضور (مروان بو حيدر)

على الحافة

معالجة النفايات

الحكومة تتقدّم... باتجاه الهاوية

حبيب معلوف

خلاصة اجتماع مجلس الوزراء، أمس، حول قضية النفايات، أن وزير البيئة فادي جريصاتي عرض خطته للمطامر والمعامل وتوسيع خطة الطوارئ مع مراسيم التخفيف والفرز من المصدر. وطلب ممن يعترض على المواقع والخيارات المطروحة أن يقدم البديل في غضون شهر. وبما أن بعض البلديات تربط حل مشكلة النفايات بتأمين المال، طلب بعضها التمهل في درس كيفية تأمين التمويل. وتوقف الموضوع في الجلسة أمس بين حدّين: إيجاد المواقع من جهة وتأمين التمويل من جهة أخرى. وهذا يعني عودة الى المربع الأول، وكأن شيئاً متقدماً لم يقرّ!

وزير المال علي حسن خليل اقترح إعطاء البلديات مستحقاتها، على أن تتكفل بحل مشكلة النفايات لديها. في المقابل، رفض جريصاتي ذلك كون الأمر يحتاج الى تمويل ضخم لا يمكن للبلديات أن تؤمّنه من مستحقاتها. إلا أن أحداً لم يقدم أرقاماً واضحة حول الكلفة الحقيقية. الرقم القديم المتداول لكلفة معالجة النفايات، بحسب مصادر في وزارة المال، يقارب الـ 400 مليار ليرة سنوياً. لكن أحداً لا يملك جواباً عما إذا كانت هذه كلفة الجمع والكنس والطمر والمعالجة حيث أمكن، وما إذا كانت لكل البلديات التي لا تتساوى في طرق التخلص من النفايات؟ إذ إن كلفة الطن يمكن أن تراوح بين 20 دولاراً وأكثر من 100 دولار، لأن كلفة الجمع والرمي في المكبات العشوائية غير كلفة الكنس والجمع والفرز في المعمل والتخمير، ومن ثم الطمر.

انطلاقاً من ذلك، كان يفترض أن تتضمن الخطة والمقترحات الاستراتيجية الكلفة الحالية لخطط الطوارئ، والكلفة المتوقعة لكل خيار، ووضع هذه الأرقام أمام الرأي العام ومجلس الوزراء، مع العلم أنه كلما كانت المعالجة أفضل بيئياً كانت أعلى كلفة.

عملياً، جرى أمس تأجيل البحث في موضوع الكلفة والضرائب، وأحيل موضوع التمويل الى لجنة تضم وزراء البيئة والمال والداخلية لدرس كل المقترحات: بين أن يكون التمويل من مستحقات البلديات في الصندوق المستقل، أو الأخذ بمقترحات وزير البيئة كفرض ضريبة عشرة آلاف ليرة كحد أدنى على المنزل، أو البدء بالمساحات الكبيرة وتأجيل الضريبة على المنازل الصغيرة، أو الضريبة على الوزن... الخ. وقد تبين أن هذا الموضوع لا يزال يحتاج الى نقاش.

مصادر وزارية أخرى لفتت إلى أن الموضوع المالي لم يطرح بعد في العمق، وأن الكباش الفعلي لم يبدأ بعد. صحيح أن مجلس الوزراء أقر الإطار الاستراتيجي الذي عرضه وزير البيئة لناحية القبول بالمبادئ الاستراتيجية، كما أقر مرسومي التخفيف والفرز من المصدر (من ناحية المبدأ أيضاً)، الا أن موضوع التمويل لن يأخذ الحيز الأوسع ـ والحاد ـ في النقاش، إلا حين يصل الى البنود المتعلقة بالتوجه الاستراتيجي بعد أربع سنوات، أي التوجه الى إنشاء محرقتين على الأقل بكلفة لا تقل عن مليارَي دولار. فمن يريد أن يستثمر من الآن في إنشاء المحارق، عليه أن يضمن، من الآن أيضاً، أن استثماره سيكون مربحاً ومضموناً لناحية تحصيل عائداته، وأن هناك من سيدفع أكثر من مئة دولار للطن بشكل منتظم ومقونن، تماماً كما يحصل في ملف تمويل السدود، إذ تعهدت مصلحة مياه بيروت وجبل لبنان على سبيل المثال (تطبيقاً لخطة المياه عام 2010 المسماة استراتيجية) أن تزيد فاتورة المياه السنوية مئة دولار، وأن تمرر هذه الزيادة على دفعات.

لذلك، على من يصر على أن الحل «الاستراتيجي» بعد أربع سنوات، حسب خريطة طريق وزارة البيئة التي أقرها مجلس الوزراء، عليه أن يحدّد، من الآن، من سيموّل ومن سيدفع الكلفة العالية جداً؟

تقول وزارة الداخلية إن موضوع التخطيط الاستراتيجي والتوجهات العامة عند وزارة البيئة. ويقول وزير البيئة إن موضوع الكلفة عند وزارة المال، وتقول الأخيرة إن موضوع معالجة النفايات عند البلديات واتحادات البلديات. وهذه الأخيرة كانت تستسهل القول «اعفونا من ديوننا وأعطونا مستحقاتنا والباقي علينا»... فمن يوفق بين كل هذه التناقضات، وما الذي فعلته اللجنة الوزارية برئاسة رئيس الحكومة التي اجتمعت أكثر من جلسة أخيراً تحضيراً لجلسة أمس، إذا لم تبحث بعد في كل هذه الأمور «الاستراتيجية»؟!

ليست المشكلة في اختيار مواقع المعالجة فقط، كما يظن البعض، مع علم الجميع بما لهذا الموضوع من حساسيات، تظهر أكثر وأكثر مع كل استحقاق. كل ما أقر أمس ليس سوى بداية الطريق نحو هاوية سحيقة من التناقضات والأزمات والكوارث.

استسهل مجلس الوزراء إقرار المبادئ كالتخفيف والفرز من المصدر، لكنه أجّل البحث في أصعب مشكلتين: المواقع المقترحة للمعالجة على أنواعها والتمويل. ويبدو أن الطريق لن تكون معبدة أمام الحلول السليمة والمستدامة، إذا استمر النهج الاستثماري نفسه في مقاربة هذا الملف.

تعتبر جماهير الدوري الإنكليزي الأكثر عنصرية

قضية

المسلسل البشع بدأ باكراً
العنصرية تجاوزت الملاعب الإنكليزية

تطور كبير شهدته كرة القدم خلال السنوات الماضية. أموال هائلة تُصرف في هذا العالم، وأسعار اللاعبين باتت «فلكية». الرياضة الأكثر شعبية في العالم تجذب الجميع دون استثناء، خاصة الكرة الأوروبية، حيث الشكل والتنظيم والملاعب المتطورة. كما كرة القدم الحديثة. ولكن كل هذا الجمال وهذه المثالية تخفي وراءها سلبيات كبيرة، أولها العنصرية، حيث يتعرض اللاعبون أصحاب الأصول الأفريقية لإساءات عنصرية بشكل مستمر في الملاعب الأوروبية عامة، وهذه المرة بدأت هذه الإساءات باكراً في إنكلترا. وهي مرشّحة للازدياد إذا لم يتم اتخاذ تدابير صارمة

حسين سمور

خلال المواسم القليلة الماضية، ارتفعت وتيرة الإساءات العنصرية ضدّ لاعبي كرة القدم أصحاب البشرة السمراء في أوروبا. الجمهور هو أول من يوجّه هذه الإساءات للاعبين، وفي المرتبة الثانية تأتي إساءات اللاعبين لبعضهم البعض. تتجاهل غالبية الجمهور الأوروبي أن لاعبي منتخب بلاده بمعظمهم، هم من أصول أفريقية أو أميركية جنوبية، ويواصل توجيه الإساءات وإظهار عنصريته ضدهم. خلال الموسم الماضي تعرض لاعب منتخب إنكلترا ونادي مانشستر سيتي رحيم ستيرلينغ لإساءات وعبارات عنصرية من جمهور نادي تشيلسي ووبستهام يونايتد. اللاعب المصري محمد صلاح نجم نادي ليفربول، طالته أيضاً هذه الإساءات العنصرية خلال تلك الفترة، وتم تصويره على أنه إرهابي ويريد زراعة قنبلة لتفجيرها. الأمر لم يقتصر على إنكلترا بل انسحب إلى فرنسا مع تعرّض قائد نادي ايمبان برينس غوانو لإساءات عنصرية خلال مباراة مع نادي ديجون. ومن نسي كلّ هذه التفاصيل، لا يمكنه نسيان ما حصل مع لاعب نادي يوفنتوس السابق وبايرتون الحالي مويس كين، الذي تعرّض لإساءات عنصرية من الجمهور، كما من زميله في الفريق ليوناردو بونوتشي، الذي عاد واعتذر منه لاحقاً.

هذا الموسم بدأت «حفلة العنصرية» باكراً، فخلال مباراة كأس السوبر الأوروبي التي جمعت ليفربول الإنكليزي بنظيره تشلسي في مدينة اسطنبول التركية، هاجمت جماهير الأخير لاعب فريقها تامي أبراهام بعبارات عنصرية، بعد إضاعته ركلة جزاء لفريقه. حاول الإعلام الإنكليزي حينها الدفاع عن جماهير تشلسي، ومحاولة تصوير أن هذه الإساءات قام بها الجمهور التركي الذي كان موجوداً في الملعب، ولكن ما يقوم به جمهور تشلسي عادة، يؤكد أنه ليس بعيداً عن ما حصل بحق ابراهام. جمهور النادي اللندني اعتاد على توجيه عبارات عنصرية للاعبين أصحاب البشرة السمراء، ولم ينسَ أحد ما قامت به جماهير الـ«بلوز» في العاصمة الفرنسية باريس قبل حوالى ثلاث سنوات، عندما منعوا أشخاصاً من الصعود إلى «ميترو الأنفاق» لأن بشرتهم سمراء، وكانوا يصيحون حينها «نحن عنصريون ونفتخر».

لا يمكن لأحد أن ينكر أن اللاعبين المهاجرين هم الذين يصنعون أمجاد الأندية والمنتخبات الأوروبية على حد سواء، ورغم ذلك يتعرضون لكلّ هذا دون رادع، أو حساب حقيقي من قبل الاتحاد الدولي لكرة القدم، أو الجهات المسؤولة عن حماية اللعبة واللاعبين على حد سواء. تؤكد العديد من الجهات والمصادر أن غياب المحاسبة هو الذي يؤدي إلى تفاقم هذه الظاهرة.

إساءات عبر وسائل التواصل الاجتماعي

الجماعات العنصرية من الجماهير طورت أساليبها، وبدأت تلجأ إلى وسائل التواصل الاجتماعي لتوجيه الإساءات للاعبين. هذا الأمر حصل بداية الموسم الحالي وقبل أيام قليلة تحديداً، عندما تعرّض لاعب نادي مانشستر يونايتد الإنكليزي بول بوغبا لإساءات عنصرية خلال مباراة فريقه مع وولفرهامبتون ضمن منافسات الجولة الثانية من الدوري الإنكليزي الممتاز، وذلك بعد أن أضاع ركلة جزاء. الإساءات كانت عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فما كان من مدرب منتخب إنكلترا للسيدات فيل نيفيل إلا أن دعا إلى مقاطعة مواقع التواصل الاجتماعي. وقال نيفيل حينها: «أعتقد أنه علينا اتخاذ تدابير صارمة كمجتمع كرة قدم. لقد عانت لاعباتي من هذا الأمر على مواقع التواصل الاجتماعي كما عانى منه نجوم الدوري الإنكليزي الممتاز ولاعبو الدرجة الأولى». وتابع: «أتساءل عما إذا علينا كمجتمع كرة قدم مقاطعة هذه المواقع. لأن تويتر لن يقوم بشيء حيال الأمر أسوة بإنستغرام، يرسلون رداً عبر البريد الإلكتروني أنهم سيحققون في المسألة، ولكن لا يحدث شيء». وعبر الدولي الإنكليزي السابق (1996-2007) عن غضبه قائلاً: «لقد فقدت الأمل بكلّ من يشرف على مواقع التواصل الاجتماعي هذه، لذا فلنبعث رسالة شديدة اللهجة: لنغيب عن المواقع لمدة ستة أشهر. فلنرَ التأثير الذي قد تتركه (المقاطعة) على شركات مواقع التواصل الاجتماعي». وبعد هذه الحادثة تقرر أن يحصل اجتماع بين إدارة نادي مانشستر وممثلين عن موقع تويتر، وجمعية «اركله خارجاً» وهي مؤسسة لمحاربة التمييز في كرة القدم، وأعضاء من المجتمع المدني مهتمين بسماع كيف يعمل موقع تويتر بنشاط وبشكل استباقي من أجل مكافحة الإساءات العنصرية عبر الإنترنت تجاه بعض اللاعبين في المملكة المتحدة.

> أجريت العديد من الدراسات والأبحاث حول ظاهرة العنصرية في ملاعب كرة القدم

الاعتداء على بوغبا تبعته الجماهير الإنكليزية باعتداء آخر على زميله في الفريق ماركوس راشفورد، بعدما سدد ركلة جزاء اصطدمت بالعارضة في المباراة التي خسرها فريقه أمام كريستال بالاس. ومن جهته طالب مدرب اليونايتد أولي غونار سولشاير بضرورة وضع حدّ لهذه الممارسات التي تؤثر سلباً على نفسية اللاعبين، كما على اللعبة بشكل عام.

كل هذه الظواهر والإساءات العنصرية حصلت والدوري لا يزال في بدايته، والمباريات في معظمها يمكن تعويضها، ولكن ربما الأمر بات جزءاً من التشجيع في بريطانيا، وبالتالي يجب أن يتم اتخاذ قرارات جدية وسريعة.

القدم والعواطف الموجودة في العمل تزيد من وضوح العنصرية الكامنة بين السكان». وبحسب كلاسترز فإن ملاعب كرة القدم هي الأماكن العامة شبه الوحيدة التي يمكن سماع عبارات عنصرية فيها، ويحاول الناس إسكاتهم. هذا الكلام الأخير لا يوافق عليه كثيرون، على اعتبار أن الإساءات العنصرية باتت ترتفع نسبتها في الشوارع الأوروبية أيضاً.

وبحسب العديد من المتابعين والمراقبين، فإنّ الإجراءات التي تتخذها اتحادات الدول، وحتى الـ«فيفا» هي غير كافية. فعلى سبيل المثال، تغريم النادي مالياً ليس هو الحل، لأن المبالغ عادة لا تكون كبيرة، وبالتالي يمكن للأندية التي لديها ميزانيات ضخمة أن تدفعها. حتى أن منع الجمهور من الدخول إلى المباريات لفترة قصيرة لم يحلّ المشكلة نهائياً.

ومن الحلول التي تُعتبر منطقية بحسب العديد من المتابعين، هو أن يتم التنسيق بشكل أكبر بين الهيئات والجمعيات العاملة في هذا المجال، والتعاون مع الشرطة في تلك الدول، خاصة في الدوريات التي تعاني فعلياً من العنصرية. وكانت المطالبة بأن يتم تجريم كلّ من يوجّه عبارات عنصرية ضد اللاعبين.

أما الحلّ الأفضل فكان بحسب أكثر من دراسة ومتابعة، هو أن تصل شخصيات من جنسيات مختلفة، وقارات مختلفة إلى مراكز قيادية في إدارة الاتحاد الدولي لكرة القدم، وباقي الوظائف الرياضية الكبيرة، حتى في الاتحادات داخل الدول الأوروبية. فيقول كلاسترز في هذا الإطار: «كرة القدم يقودها في معظمها رجال بيض»، ومن وجهة نظره يجب أن يشغل المناصب العليا أشخاص كفوئين بغض النظر عن جنسياتهم، ولا يجب أن يحتكر هذه الوظائف الرجال البيض فقط، على اعتبار أن هذا الأمر يعزز العنصرية. الاقتراح الأخير يتطابق مع ما نشرته «BBC» عن أن منذ عام 1990، كان واحد من بين كلّ أربعة لاعبين إنكليز دوليين متقاعدين هو من أصحاب البشرة السمراء، أو ينحدر من أقلية عرقية، ونفس النسبة تنطبق تقريباً على كل لاعبي الدوري الإنكليزي. لكن منذ ذلك الحين، أصبح خمسة فقط من لاعبي منتخب إنكلترا السابقين مدربين. وهذا يدل على أن اللاعب الأبيض هو فقط من يتقدم ليصبح إدارياً أو مدرباً، لذلك كان هناك توصية لتطبيق «قاعدة روني» في الدوري الإنكليزي، والتي تقضي بأن أيّ وظيفة يجب أن يترشح لها واحد على الأقل من أصحاب البشرة السمراء، أو الآسيويين أو من الأقليات العرقية. وفي عام 2015، أفادت دراسة بأن الأمر قد يستغرق 30 عاماً، قبل أن يمثّل اللاعبون السمر، والأقليات العرقية بشكل عادل في وظائف التدريب، في كرة القدم الإنكليزية.

ظاهرة العنصرية مستمرّة في الملاعب الأوروبية، والأكيد أن للأمر علاقته وارتباطاته بالسياسة، والتطورات على مستوى العالم بينها الاقتصادية والاجتماعية أيضاً، كما أن الحلول لا تزال ضعيفة. تلافت هذا الموسم أن الإساءات العنصرية بدأت باكراً، وهي مرشحة للارتفاع، وربما الأمر الوحيد الذي يمكن أن يضع حدّاً لكل هذا، هو أن يتّخذ اللاعبون أصحاب الأصول الأفريقية والأميركية الجنوبية قراراً قوياً، ويقاطعوا اللعب في الملاعب الأوروبية، أو بالحدّ الأدنى في الأندية التي يتعرّضون فيها لهذه الإساءات، علّها تكون «ضربة صادمة» تعيد الأمور إلى نصابها، وتدرك من خلالها الجماهير والإدارات والاتحادات على حد سواء، أن اللاعب المهاجر هو الأصل، وهو الذي يجلب الألقاب والإنجازات.

حلول على المدى البعيد

دائماً ما يؤكد الاتحاد الدولي لكرة القدم ضرورة اتخاذ إجراءات صارمة ضد الإساءات العنصرية في الملاعب، ولكن ما يحصل هو أن هذه العنصرية تزداد يوماً بعد آخر. في الفترة الأخيرة باتت تظهر العديد من الجمعيات والروابط التي تعمل على محاولة الحدّ من العنصرية في ملاعب كرة القدم، بينها جمعية «اركله خارجاً» الإنكليزية، ولكن تأثيرها لا يزال ضعيفاً. وإضافة إلى كل هذا، عمدت بعض الجامعات إلى إجراء دراسات تتعلق بالموضوع في محاولة لاجتراح حلول. صحيفة «كوريير إيتراسيونال» الفرنسية نقلت دراسة أجريت في نيسان/ ابريل الماضي عن صحيفة «Le Temps» السويسرية تحدثت عن أهمية وضرورة مكافحة العنصرية في كرة القدم العالمية.

ويذكر المقال أن الملاعب الأوروبية تشهد كلّ أسبوع تقريباً إساءات عنصرية تتمثل بـ«صرخات قرود» موجهةً إلى لاعبين من أصول أفريقية، أو حتى رشق فاكهة الموز على الملعب، وتوجيه عبارات عنصرية من أجل تشبيه بعض اللاعبين بالقردة. ونقلت المقالة عن المؤرخ في جامعة لوزان السويسرية نيكولاس بانسيل قوله: «في جميع أنحاء أوروبا، نشهد ارتفاعاً في القومية منذ بضع سنوات». أما البروفيسور الرياضي باتريك كلاسترز فيقول من جهته: «التغطية الإعلامية لكرة

كالشيو

بعد طول انتظار، بدأ الموسم الكروي في إيطاليا. انتصار خجول ليوفنتوس أمام بارما بهدف نظيف خارج الديار، تبعه انتصار مثير لنابولي برباعية مقابل 3 أهداف على أرض فيورنتينا، في حين خسر روما نقطتين ثمينتين عندما تعادل على ارضه (3-3) أمام جنوى، واخيراً فاز انتر ميلانو على ليتشي باربعة اهداف دون رد. هكذا، حققت الأندية الكبرى بداية منطقية، أما المفاجأة، فقد كمنت بسقوط إي سي ميلان على ميدان اودينيزي بهدف نظيف، مستكملاً مسلسل خيبات الموسم الماضي

خيبة الـ«روسونيري»
شبح غاتوزو يلوح في الأفق

حسين فحص

كانت التطلعات مرتفعة في الموسم الماضي، خاصةً مع تسلم الإدارة الجديدة، المتمثّلة بصندوق إليوت الأميركي، وصولاً إلى الاعتماد على أبناء النادي، أو نجومه التاريخيين، لشغل مراكز إدارية مهمة في الفريق. مشروع جديد أعطى مؤشرات على أن العمل سيكون من أجل إعادة ميلان إلى الطريق الصحيح، أقله المشاركة بدوري أبطال أوروبا، لتُستكمل عملية البناء في الموسم المقبل، غير أن ذلك لم يحدث. صفقاتٌ وإعدة أبرمها ميلان خلال الفترة الأخيرة (آخر سوقي انتقالات)، على غرار المهاجم البولندي كريستوف بيونتك ومتوسط الميدان البرازيلي لوكاس باكيتا، تعاقدت علّقت عليها الآمال لعودة العملاق الإيطالي من جديد، غير أنّ لغة الميدان كانت مختلفة، وخالفت لغة اللاعبين وإدارة النادي على حد سواء. كان ميلان قاب قوسين أو أدنى من بلوغ مقعد مؤهل إلى دوري أبطال أوروبا الموسم الماضي، إلا أن النتائج المتقلبة على فترات متقطعة من الموسم حالت دون ذلك، وأدخلت الفريق في المقابل إلى بوابة الدوري الأوروبي. قررت المحكمة الرياضية الدولية فيما بعد حرمان ميلان من المشاركة في مسابقة الدوري الأوروبي موسم 2019-2020، بعد خرقه قواعد اللعب المالي النظيف. هكذا، غاب ثاني أكثر الفرق تحقيقاً لألقاب دوري أبطال أوروبا برصيد 7 كؤوس عن البطولات الأوروبية، مواصلاً مسلسل الخيبات منذ آخر مشاركة له في الـ«تشامبيونز ليغ»، موسم (2013-2014).

بعد هذا السقوط قامت الإدارة بإقالة المدرب جينارو غاتوزو، لإعادة هيكلة الفريق من جديد بما يتناسب مع طموحاتها، وعينت مكانه مدرب سامبدوريا السابق ماركو جيانباولو، غير أن هذا الأخير أظهر في مباراته الأولى من الموسم الحالي نسخة «كربونية» عن ميلان الموسم الماضي، دون أي إضافة تذكر.

صيفٌ حافل عرفه إي سي ميلان، جاء خلاله العديد من اللاعبين أصحاب الإمكانيات الجيدة، بأقل كلفة ممكنة. تعاقدت جديدة أبرمتها الإدارة لتمويل جيانباولو بالعناصر المناسبة لأفكاره، فجاء كل من تيو هيرنانديز لاعب ريال مدريد وريال سوسيداد السباق، لاعب خط الوسط الكرواتي رادي كرونتش الذي قدّم موسماً استثنائياً مع ناديه الإيطالي السابق إمبولي، إضافةً إلى الجزائري اسماعيل بن ناصر، أفضل لاعب في بطولة كأس الأمم الأفريقية الأخيرة. رغم وفرة الأسماء، مني ميلان بخسارة مفاجئة أمام أودينيزي في الأسبوع الأول، وضعت الكثير من علامات الاستفهام على مشروع النادي الجديد، خاصةً على صعيد أسلوب جيانباولو المعتمد في وضع التشكيلة وتسيير المباراة.

بدأ جيانباولو اللقاء أمام أودينيزي بلاعبي الموسم الماضي، في حين اقتصر ظهور الوجوه الجديدة على إشراك اسماعيل بن ناصر ورافاييل ليا في أواخر الشوط الثاني من المباراة. أداءٌ باهت للروسونيري، انعكس عبر الإحصائيات، إذ سدد لاعبو ميلان 14 تسديدة على مرمى أودينيزي. أنهى الموسم الماضي بالمركز الثاني عشر في الدوري . دون أن تستقر أي تسديدة بين الخشبات الثلاث.

قبل بداية الموسم، أبدى جيانباولو إيمانه بإمكانيات الفريق للعودة إلى الطريق الصحيح، بعد سنواتٍ عجاف طوال. في تصريح صحافي سابق، أكد جيانباولو أن انسجام الفريق مع أسلوبه كان أسرع مما خطط له، وأنه يمتلك الجودة الكافية من أجل موسم يعد بالكثير لميلان. غير أنّ الأداء السيئ في المباراة الأولى، أظهر حاجة جيانباولو إلى إعادة النظر في كلامه، أقله من ناحية تجانس المنظومة. أمر سيسعى إليه المدرب بدءاً من المباراة المقبلة، إذ صرح لقناة النادي بعد نهاية اللقاء أنه سيجرب خطة 3-4-3 بدلاً من 3-4-1-2 لاستخراج أفضل إمكانيات اللاعبين، خاصةً سوسو الذي كان ثالثاً في المباراة الأولى.

الإمكانيات التي أظهرها جيانباولو سابقاً تعد بالكثير، غير أن طموحات ميلان أعلى من طموحات سامبدوريا. البداية كانت سيئة، غير أن مشوار الدوري طويل. بإشراك الأسماء الجديدة وتغيير خطة اللعب، قد يعود ميلان إلى أيامه الذهبية مع مدربه الجديد، وهو ما تعوّل عليه جماهير الروسونيري، التي ضاقت ذرعاً من الانتظار.

إنتر ميلانو قدّم اسلحته

وجه إنتر ميلانو بقيادة مدربه الجديد أنطونيو كونتي إنذاراً شديد اللهجة ليوفنتوس، بطل المواسم الثمانية الماضية، بفوزه الكبير على ضيفه العائد بين الكبار ليتشي في ختام المرحلة الأولى من الدوري الإيطالي لكرة القدم. إنتر من خلال هذه المباراة قدم نفسه كمنافس جدي على الألقاب. شخصية قوية للفريق مع أنطونيو كونتي، وكذلك تنظيم ممتاز في جميع الخطوط. في المباراة الأولى أشرك كونتي الوافدين الجديدين البلجيكي روميلو لوكاكو وستيفانو سينسي، فكانا عند حسن ظنه بهزمها الشباك في أول اختبار رسمي مع «نيرازوري».

يحتاج ميلان الى تغيير فلسفته (ميغيل ميدينا - اف ب)

فلاشينغ ميدوز

فيدرر يتأهل ورسالة قوية من سيرينا

خسر فيدرر مجموعة واحدة (أ ف ب)

تأهل السويسري المخضرم روجيه فيدرر الى الدور الثاني من بطولة أميركا المفتوحة لكرة المضرب، بعد فوزه على اللاعب الهندي المغمور سوميت ناجال، بثلاث مجموعات مقابل مجموعة واحدة، وبواقع (4-6) و(6-1) و(6-2) و(6-4)، في غضون ساعتين و30 دقيقة. وتعرض إرسال السويسري، الحاصل على 20 لقباً في الفردي بالبطولات الأربع الكبرى، للكسر ثلاث مرات أمام المصنف 190 عالمياً. وعبّر فيدرر عن إعجابه بهدوء اللاعب الهندي وتماسكه.

وقال فيدرر (38 عاماً) عن منافسه "ربما يكون أكثر ما أعجبني طريقة تعامله مع الموقف، ليس من السهل أن تقدم أفضل ما لديك في الظهور الأول، لكن هذه هي اللحظات التي يعيش من أجلها أي لاعب ويحلم بها، الظهور في أكبر المحافل. أعتقد أنه تعامل مع الأمر بشكل جيد جداً". وتابع "يتمتع بثبات كبير في المستوى ويتحرك جيداً، ويجيد تسديد الكرات في أرجاء الملعب، أتوقع له مستقبلاً كبيراً". من جهته، قال ناجال إن اللعب أمام فيدرر تجربة فريدة.

وفي مباراة ثانية تأهل الإسباني بابلو كارينو بوستا إلى الدور الثاني من بطولة أميركا المفتوحة، بالفوز على جاوديو بيلا (6-3) و(4-6) و(7-6) و(6-3).

وعند السيدات، حققت الاميركية سيرينا ويليامز مفاجأة كبيرة، فجر الإثنين. الثلاثاء، عندما سحقت الروسية ماريا شارابوفا بمجموعتين من دون رد (6-1) و(6-1). الفوز جاء بعد 12 شهراً من هزيمتها في النهائي أمام اليابانية نعومي أوساكا، لتوجه بذلك رسالة واضحة بأنها جاهزة لحمل اللقب مرة جديدة. وأكدت سيرينا تفوّقها على شارابوفا مجدداً حيث حققت الفوز الـ20 في 22 مباراة خاضتها أمام شارابوفا على مدار مسيرتهما الرياضية حتى الآن.

> قدمت سيرينا ويلياماز نفسها كمنافسة جدية على اللقب

الكرة اللبنانية جاءت خسارة فريق العهد أمام الاتحاد السعودي في الدور 32 من مسابقة كاس الأندية العربية لكرة القدم. وكلام المدير الفني باسم مرمر بعد عودته من السعودية، لتطرح سؤالاً: هل هناك مشاكل في نادي العهد؟ كثير من الكلام يقال حول وجود نار تحت رماد في اروقة بطل لبنان. الاجواء في التمرين لا توحي بذلك، لكن هذا لا يعني عدم وجود اختلافات في وجهات النظر

الكلام عن خلافات لا ينطبق على أرض الواقع
العهد: لا صوت يعلو على صوت آسيا

عبد القادر سعد

هي ليست المرة الأولى التي يحكى فيها عن خلاف في نادي العهد. تبقى الأمور في إطار الكلام وبعض التسريبات، من دون وجود دليل حسيّ على الأرض. لكن في النهاية لا يوجد دخان من دون نار. أكثر ما يذهب اليه ناقلو الكلام عن وجود خلافات، هو تلك التي بين الرئيس تميم سليمان والمدير الفني باسم مرمر. يرى متابعون أن التجانس بين الطرفين مفقود. هذا الأمر يذكّي التحليلات حول وجود خلافات. مؤخراً، زاد الحديث عن تفاقم تلك الخلافات، حيث يرتكز الناقلون على أمرين: خيار اللاعب التونسي أحمد العكيشي، وعدم اقتناع الرئيس سليمان بأن مرمر هو الرجل المناسب في المكان المناسب على الصعيد الآسيوي؟ مؤخراً دخل موضوع خلافي جديد على الأخبار المتعلقة بالعهد، وهو اللاعب أحمد زريق، خصوصاً بعد ما نشره اللاعب على صفحته على فايسبوك من كلام يتعلق بالجمهور والعلاقة التي عمرها 15 سنة، وبطريقة توحي بأن الكلام وداعي.

يؤكد أحد المصادر من خارج نادي العهد أن خلافاً كبيراً حصل بين سليمان ومرمر، وكان هناك كلام كبير بين الطرفين حول الخيارات والتشكيلات وأسماء اللاعبين. ويضيف المصدر نقطة خلافية أخرى بين الطرفين تقوم على رفض مرمر للتعاقد مع العكيشي من البداية، حيث يؤكد المتابع أن الكابتن باسم لم يكن موافقاً على ضم اللاعب، لكن جرى التعاقد معه بناءً على رغبة الرئيس سليمان.

إذاً هي مجموعة نقاط يعتبرها متابعون كرويون أنها تؤكد وجود خلافات داخل نادي العهد.

زيارة أمس الى الملعب، وفي الجعبة كل تلك الأمور التي يضج بها الشارع الكروي، لتبيان الحقيقة. تصادف وجود اجتماع إداري-فني، أعقبه لقاء مع اللاعبين هو الأول منذ العودة من السعودية وقبل المواجهة المرتقبة في الإياب يوم السبت في بيروت.

تسأل أهل العهد عمّا يشاع عن وجود خلافات. تبدأ من الكابتن باسم، وتحديداً موضوع اللاعب التونسي أحمد العكيشي. تخبره بأن هناك كلاماً عن أن التعاقد معه كان عكس إرادته، وتحديداً من الرئيس تميم سليمان. يستغرب مدرب فريق العهد مع ردّ سريع «والله هذا الكلام غير صحيح. أنا من أكثر الأشخاص الذين كانوا مع ضمّ العكيشي. حتى إن الخيار كان بينه وبين لاعب برتغالي (عاد واحترف في الصين) وأنا كنتُ مع خيار العكيشي». ويضيف الكابتن باسم «من البداية جاء الأستاذ تميم وأبلغنا بأن اللاعب العكيشي يتواصل معه، وأن سليمان لا يعرفهُ. وقدّم لنا ما لديه من فيديوات، تاركاً الخيار لنا كفنيين. وحين شاهدت تلك المشاهد، حبذا إن اللاعب كان يلعب في السعودية، قلت بالحرف الواحد: إذا استطعنا الاتفاق معه فذلك سيكون أمراً جيداً. هذه قصة التعاقد مع العكيشي والله على كلامي شهيد»، يختم مرمر حديثه عن هذه النقطة.

لكن ما قصة الخلاف بين مرمر وسليمان في أحد الاجتماعات، والذي كان سقف الكلام فيه عالياً؟

أحد المسؤولين العهداويين يؤكد أن وجود اختلافات في وجهات النظر أمرٌ طبيعي وهو موجود، خصوصاً أن طبيعة باسم مرمر مختلفة عن مدربين كثيرين مرّوا على النادي. «لكن أن يقال إن كلاماً كبيراً قيل في إحدى الجلسات فهذا تجنٍّ. فلا مرمر في وارد الحديث بهذه الطريقة، وحتى القيّمين على النادي لا يقبلون بأن يكون هناك كلام من هذا النوع بين المدرب ورئيس النادي الذي يعتبرونه السلطة الأعلى».

لكن هل حصل خلاف؟

الجواب يأتي من رئيس النادي تميم سليمان: «بالفعل حصل خلاف خلال بطولة الدوري على خلفية كثرة الإصابات في الفريق وطريقة إعداده وإذا ما كان لها دورٌ في تعرّض اللاعبين للإصابة. لكن لم يتأخر الخلاف أكثر من يومين، حيث زارني مرمر في منزلي وتم توضيح الأمور».

> لا ينفي المسؤولون في العهد وجود تباين في وجهات النظر لكن ليس الى درجة الخلافات

حضر زريق في تمرين الفريق امس وذلك عكس ما يقال عن اعتكافه (عدنان الحاج علي)

يقول سليمان لـ«الأخبار»، خلال تمرين الفريق أمس.

لكن كثيراً ما يحكى عن عدم اقتناعك بقدرات مرمر الفنية، وأنك تشعر بالخطر على حظوظ الفريق أسيوياً؟

«هذا الكلام غير صحيح. وساكون صريحاً، لو كنت أشعر بأن مرمر ليس مناسباً لهذه المهمة لكنت طرحت الموضوع ووصلنا الى صيغة أخرى. لكني مقتنع بأن مرمر هو الرجل المناسب في المكان المناسب. طرحنا اليوم خلال الاجتماع ما حصل في السعودية. وتوافقنا على أننا تركنا باسم وحيداً خلال الفترة الماضية، وبالتالي يجب علينا كإداريين أن نكون حاضرين أكثر، وهذا ما سيحصل».

بقي موضوع أحمد زريق والكلام الكثير الذي قيل عن اعتكاف اللاعب، وما ساعد على ذلك غيابه عن التمارين وعدم مشاركته مع الفريق في المباراة أمام الاتحاد السعودي. أحد المسؤولين العهداويين يشير الى أن زريق كانت لديه مطالب مادية. ولا ينكر أن هذا الأمر خلق توتراً في العلاقة، لكن هذا لا يعني أن الغياب كان لهذه الأسباب. فاللاعب يعاني من إصابة في المحالب منذ نهاية الموسم الماضي. وقد قررنا متابعة الموضوع مبكراً، حيث زار اللاعب الدكتور الفرد خوري الذي وضع له علاجاً بالحقن وتمارين خاصة، لتنتهي فترة العلاج قبل يومين من السفر الى السعودية، حيث التحق بالمجموعة يوم الخميس والفريق سافر يوم السبت لخوض المباراة يوم الثلاثاء في 20 الجاري. و«لذلك لم يشارك في المباراة. أما بالنسبة إلى الموضوع المادي، فقد تم إبلاغ زريق عدم وجود زيادات على الرواتب، باستثناء قلة فقط هناك فوارق كبيرة بينهم وبين باقي اللاعبين. وبالفعل فإن الإدارة لم ترفع الرواتب سوى لأربعة لاعبين هم خليل خميس، وعلي حديد، وحسين منذر ومحمد قدوح. وقد تقبّل زريق الموضوع، وها أنت تراه في التمرين اليوم، علماً بأنه كان حاضراً في التمرين الصباحي أيضاً»، يختم المسؤول العهداوي كلامه.

هي مجموعة نقاط وأمور، يجب عنها المسؤولون في العهد، لا شك أن لا صوت يعلو الآن على صوت آسيا. فنتيجة المواجهة مع الجزيرة الأردني في 24 أيلول والأول من تشرين الأول ستحدد الكثير من معالم بطل لبنان. فإذا كانت النتائج إيجابية، فكل الخلافات ستزول، أما إذا كانت سلبية، فلا شك أن تغييرات كبيرة سيشهدها النادي على جميع الصعد.

عادت بعثة منتخب لبنان للسيدات بكرة السلة إلى لبنان يوم أمس بعدما أحرزت لقب بطولة دول غرب آسيا التي استضافتها العاصمة الأردنية عمّان. وأحرز منتخب لبنان المركز الأول بتحقيقه أربعة انتصارات في أربع مباريات خاضها في البطولة الإقليمية، على كل من سوريا والأردن وإيران. ونالت قائدة المنتخب ريبيكا عقل جائزتي أفضل لاعبة وأفضل موزعة في البطولة. ولما مقدّم جائزة أفضل سارقة للكرات «ستيل». وكان في استقبال البعثة في مطار بيروت الدولي عضو اتحاد كرة السلة مدير المنتخبات الوطنية غازي بستاني، الذي هنأ أفراد البعثة على الإنجاز المحقق في بطولة غرب آسيا. وهو إنجاز جديد لكرة السلة اللبنانية على الصعيد الخارجي. بدورها، نوّهت رئيسة البعثة شدا نصر بالإنجاز المحقق ووجّهت الشكر إلى الاتحاد اللبناني للعبة.

استراحة

كلمات متقاطعة 3243

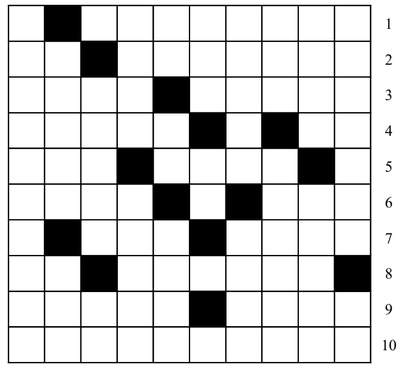

أفقيا

1- قناة فضائية تلفزيونية إعلامية عربية متنوعة مركزها بيروت – 2- عاصمة ولاية اركنساس الأميركية – عائلة أديب فرنسي راحل إشتهر بروايات مسلسلة تصف حياة البؤساء في أحياء باريس الفقيرة – 3- اللعاب داخل الفم – صخر رسوبي مكوّن من حبيبات الرمل الملتحمة بعضها ببعض بشدّة بواسطة مواد لاصقة طبيعية – 4- لحم غير مطبوخ – مدينة في شمال سوريا – 5- إله مصري – إزالة أثر العدوان – 6- رجاء – عكسها إخفاء الكفر في الباطن والتظاهر بالإيمان – 7- عملة روسية – أعتق العبد – 8- الصفحات الداخلية المضافة الى الجريدة – حرف جر – 9- من يتعاطوا تقويم النتاج الأدبي – جمع حوزة – 10- رئيس حكومة لبناني

عمودياً

1- صحيفة لبنانية محتجبة – يبس الخبز أو اللحم – 2- خلاف نهاري – مواضع ومراكز العسكر – 3- وحدة قياس الطول – صحيفة بحرينية – 4- يأتي بعدهم – حرف أبجدي يوناني – 5- سهاد وقلة النوم – من الطيور – 6- نوتة موسيقية – حرف نصب – أحرف متشابهة – 7- يشرب الماء من الإناء – خروف صغير عند العامة – 8- آلة موسيقية هوائية – هيئة الملابس – 9- حيوانات برمائية – هارب من السجن – 10- عاصمة دولة الفلبيين السابقة وهي المدينة الأكثر إكتظاظاً بالسكان فيها جامعة شهيرة

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الفونوغراف – 2- أبو قير – 3- أينوب – صباح – 4- راك – لي – أنف – 5- خنفوس – رت – 6- بدوي – كد – رو – 7- راي – فو – قيس – 8- تنورين – 9- اف – اليمام – 10- تابوت العهد

عمودياً

1- الأرخبيلات – 2- باندا – فا – 3- فرنكفورت – 4- وي – ناو – 5- نابلس – فولت – 6- وبَ – كوريا – 7- غوص – رد – يملّ – 8- رقبات – قناع – 9- ايّان – ري – مة – 10- فرح فاوست

sudoku 3243

9	6	1			8	7		4
		5	6					
2	8			9			3	
		7		2			4	
3			9		1			5
		8		6		2		
	2		1					6
1				4				
	7	9			6	5		2

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3242

1	3	9	6	8	7	2	5	4
8	6	2	9	4	5	3	1	7
5	4	7	3	2	1	8	6	9
4	8	1	7	3	6	5	9	2
2	7	5	8	1	9	6	4	3
3	9	6	2	5	4	7	8	1
7	1	4	5	6	2	9	3	8
6	2	3	1	9	8	4	7	5
9	5	8	4	7	3	1	2	6

مشاهير 3243

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثل فرنسي (1930-2013) إشتهر بتجسيد شخصية اللص الظريف أرسين لوبين التي ابتكرها الكاتب موريس لوبلان في مسلسل عرض على الشاشة خلال سبعينات القرن الماضي

5+3+2+1+6 = ظلمة ■ 4+9+8+7 = رقصة مشهورة ■ 10+11 = سقي النبات

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: مبارك الصباح

أخبار محلية

باتريك نجيم قريب من بطولة لبنان للراليات

يقف السائق الشاب باتريك نجيم (22 عاماً) على عتبة إنجاز تاريخي في رالي لبنان الدولي في نسخته الـ 42. مدركاً أن تحقيقه لنتيجة جيدة في رالي بلاده يمكن أن يشرع الباب أمامه للفوز بلقب بطولة لبنان للراليات للمرة الأول في مسيرته، إضافة إلى الاحتفاظ بلقب سيارات المجموعة «ن». ويتصدر باتريك الترتيب العام الموقت للسائقين (غير الرسمي) برصيد 279 نقطة أمام رودريك الراعي (250) وروجيه فغالي (180). ويملك فرصة كبيرة في أن يتوج بطلاً في حال تمكّن من تحقيق نتيجة جيدة في رالي لبنان الدولي، ثالث جولات بطولة الشرق الأوسط للراليات والذي يُقام في 30 و31 آب الجاري و1 أيلول المقبل.

ويعتلي السائق الشاب صدارة بطولة سيارات المجموعة «ن» كونه يشارك على متن سيارة «ميتسوبيشي لانسر إيفو 9» إلى جانب ملاحه تيبري روحانا، وينتظر أن يواجه منافسة من الراعي الفائز بلقب هذه المجموعة عام 2015 مع ملاحه جورج ناضر (إيفو 9) ونديم حلبي المتوج بطلاً لسيارات المجموعة «ن» وتسلق الهضبة للفئة ذاتها عام 2017 وملاحه كارلوس حنّا (إيفو 9). يذكر أن هذه المنافسة تكرّرت أكثر من مرة في بطولة لبنان للراليات للعام الجاري وتمكن الشاب نجيم من حسم الصراع لصالحه في راليي جزين والأرز، فيما عاد لقب رالي الربيع وسيارات المجموعة «ن» للراعي.

الرابية الخضراء بطل كاس تحدي الضيع

اختتمت المرحلة الثانية لبطولة كأس تحدي الضيع اللبنانيّة لكرة السلة، من تنظيم شركة «سبورتس مانيا» وتحت إشراف اتّحاد اللعبة، حيث استضاف نادي الرابية الخضراء مغدوشة تحدّي قضاء الجنوب. شاركت في المرحلة الثانية 8 ضيع لبنانيّة من الجنوب وهي: نادي الثقافي الرياضي الاجتماعي لبعا . نادي الندوة الثقافيّة رميش . نادي عازور . نادي فينيكس جزين . نادي الرابية الخضراء مغدوشة . نادي الشير حيطورة . نادي الميا والميا . نادي صربا الجنوب. وفي الدور نصف النهائي، فاز نادي الثقافي الرياضي الاجتماعي لبعا على نادي الشير حيطورة بنتيجة (68 . 65) ونادي الرابية الخضراء مغدوشة على نادي الندوة الثقافيّة رميش (77 . 58). وحقق الرابية اللقب بالفوز على لبعا بنتيجة (67 . 58) أمام جمهور غفير.

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير الحسوتي: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الإلكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

البحرين العلاقة بين النخبة الموالية والعائلة الحاكمة... هل من تمرّد سنّي؟ [2/2]

«مستعدون للموت من اجل البحرين» (من الويب)

عباس بوصفوان *

ليس انشقاق الضابطين الجاهمة والبوفلاسة، اللّذين برزا في وثائقي الجزيرة «اللاعبون بالنار»، إلا نموذجين من عيّنات أخرى عديدة للتمرد السنّي المحدود، لكنه معبّر، بالنظر إلى حدوثه في الجيش، أهم مؤسسة ترتكز عليها السلطة الحاكمة. وتعاني المؤسسة العسكرية البحرينية من خلل جوهري، ولا تحظى بتوافق وطني ويزداد وضعها قتامة بانشقاق بعض الضباط، وتنامي نفوذ المجنّسين. ويشكل الجيش حجر الزاوية لأمن الحكم ومستقبله. وعادة ما تُعلي الحكومة في أدبياتها من مقولات القوة، ولا تعتدّ بالوثائق الدستورية التي مزّقتها، مثل تعليقها العمل بدستور دولة البحرين (1973) بعد نحو سنتَين من كتابته من قِبل مجلس تأسيسي، وعدم التزامها ببنود ميثاق العمل الوطني، الذي صوّت عليه المواطنون في 2001.

ويبدو أن رَدّ الحكومة البحرينية على الدولة القطرية بشأن بثّ الوثائقي، لن يكون خارج المألوف، في ضوء تقديرات ترجّح استنفاذ التحالف السعودي الإماراتي البحريني معظم أوراقه في صراعه ضد الدوحة. وبالفعل، باستثناء تغريدة لوزير الخارجية منتقداً الدوحة، وصدور عدد من المقالات تعوزها المعلومات وتستند على السباب، التزمت البحرين الصمت إزاء الوثائقي المجلجل. لكن الردّ الذي يبدو معقداً هو ذاك الذي من المحتمل توجيهه إلى بعض الأطراف في الجماعات الموالية، التي برز من بين صفوفها أبطال الفيلم. فالتمرّد السني المحدود، لا بدّ أن يثير قلق الحكم، وافتراض امتناع الحكومة عن القيام بردّ فعل ما، لا ينسجم وفكرة الإعلاء من نظرية «الأمن أولاً».

> خيارات الحكم في التعاطي مع الاستياء القبلي السنّي سيكون طويل المدى

ويشغل أبناء عائلات المهاجرين إلى قطر مواقع مهمة في القطاع المدني والعسكري، مثلاً، شقيقة يأسر الجاهمة هي مسؤولة رفيعة في وزارة الصحة. لذا، فإن افتراض التزام الحكومة سيناريو «عفا الله عمّا سلف»، يُضعف توقّع اقتفائه في هكذا حالات. لكن تبلور معالم الردّ الحكومي يحتاج إلى بعض الوقت كي يتضح واقعاً في المؤسسة العسكرية خصوصاً، وعلينا مراقبة أسماء العائلات التي من المتوقع تقليص نفوذها، خصوصاً عائلة الجاهمة، التي كان أحد أفرادها (يوسف الجاهمة) وزير شؤون الدفاع، حتى وقت قريب. وقد عيّن يوسف الجاهمة وزيراً لشؤون الدفاع، في 2014، في أعقاب اعتقال «البحريني سابقاً» صلاح الجاهمة بتهمة الخيانة والتجسّس بالجنسية القطرية. وأزيح الجاهمة من موقعه وزيراً للدفاع، العام الماضي، في تغيير روتيني على الأغلب، وعُيّن بدلاً منه أحد أبناء عائلة النعيمي، التي يعتقد أن حظوظها تزداد في التراتيبة القائمة. ويمكن افتراض أن منصب وزير شؤون الدفاع سيُمنح إلى العوائل القبلية السنية المقرّبة من الحكومة، وقد دشّن هذا النهج في 2014، تزامناً مع المعركة المشتدّة مع الدوحة، في مثلاً، شقيقة يأسر الجاهمة هي مسؤولة رفيعة في وزارة الصحة. لذا، فإن افتراض التزام الحكومة سيناريو «عفا الله عمّا سلف»، يُضعف توقّع اقتفائه في هكذا حالات. لكن تبلور معالم الردّ الحكومي يحتاج إلى بعض الوقت كي يتضح واقعاً في المؤسسة العسكرية خصوصاً، وعلينا مراقبة أسماء العائلات التي من المتوقع تقليص نفوذها، خصوصاً عائلة الجاهمة، التي كان أحد أفرادها (يوسف الجاهمة) وزير شؤون الدفاع، حتى وقت قريب. وقد عيّن يوسف الجاهمة وزيراً لشؤون الدفاع، في 2014، في أعقاب اعتقال «البحريني سابقاً» صلاح الجاهمة بتهمة الخيانة والتجسّس بالجنسية القطرية. وأزيح الجاهمة من موقعه وزيراً للدفاع، العام الماضي، في تغيير روتيني على الأغلب، وعُيّن بدلاً منه أحد أبناء عائلة النعيمي، التي يعتقد أن حظوظها تزداد في التراتيبة القائمة. ويمكن افتراض أن منصب وزير شؤون الدفاع سيُمنح إلى العوائل القبلية السنية المقرّبة من الحكومة، وقد دشّن هذا النهج في 2014، تزامناً مع المعركة المشتدّة مع الدوحة، في مثلاً، شقيقة يأسر الجاهمة هي مسؤولة رفيعة في وزارة الصحة. لذا، فإن افتراض التزام الحكومة سيناريو «عفا الله عمّا سلف»، يُضعف توقّع اقتفائه في هكذا حالات. لكن تبلور معالم الردّ الحكومي يحتاج إلى بعض الوقت كي يتضح واقعاً في المؤسسة العسكرية خصوصاً، وعلينا مراقبة أسماء العائلات التي من المتوقع تقليص نفوذها، خصوصاً عائلة الجاهمة، التي كان أحد أفرادها (يوسف الجاهمة) وزير شؤون الدفاع، حتى وقت قريب. وقد عيّن يوسف الجاهمة وزيراً لشؤون الدفاع، في 2014، في أعقاب اعتقال «البحريني سابقاً» صلاح الجاهمة بتهمة الخيانة والتجسّس بالجنسية القطرية. وأزيح الجاهمة من موقعه وزيراً للدفاع، العام الماضي، في تغيير روتيني على الأغلب، وعُيّن بدلاً منه أحد أبناء عائلة النعيمي، التي يعتقد أن حظوظها تزداد في التراتيبة القائمة. ويمكن افتراض أن منصب وزير شؤون الدفاع سيُمنح إلى العوائل القبلية السنية المقرّبة من الحكومة، وقد دشّن هذا النهج في 2014، تزامناً مع المعركة المشتدّة مع الدوحة، في

الخليفي - المعارض لزيادة مساحة نفوذها، وقد تضاعف حجم المكاسب للجماعات الموالية، بعد 2011، في الوظائف والبعثات والمناقصات والخدمات. واستثمر الحكم الأزمة الناشئة لزيادة حضور المجنّسين، وهو أمر يزعج بعض الجماعات التي ترى أن مكاسبها تتقلّص، كما أنها ترى في التجنيس أضراراً فادحة بهوية البلاد.

وخلاف أنظمة أخرى، تلعب على وتر الطوائف، تكاد تقصي العائلة الحاكمة في البحرين كلّ الفاعلين الشيعة، بما في ذلك العائلات الشيعية الموالية تقليدياً للحكم، والتي تقلّص نفوذها على نحو جليّ منذ اعتلى الملك حمد موقع القرار في 1999، وتضاعف ذلك بعد 2011. (انظر مقالتي، «إعادة هيكلة النخبة الشيعية الموالية»، «الأخبار» في 19 كانون الثاني 2018).

واعتاد الأنظمة الخليجية أن تعوّض عن غياب الديمقراطية بتوازنات تحفظ للمكونات الشعبية ثقلاً سياسياً واقتصادياً. لكن الملك حمد يرى في التوازنات إخلالاً بارجحيته، وهي نظرة ما كانت متّبعة حين كان رئيس الوزراء خليفة بن سلمان صاحب الكلمة الفصل في البلاد (1972 – 1999).

ويبدو أن القصر يرى في الاستناد إلى الموالين بمثابة ارتهان، لا يختلف – في جوهره - عن إشراك المعارضين في منظومة الحكم، ولذا تراه يلجأ إلى المجنّسين، وإدخالهم في هياكل المؤسسات العسكرية والأمنية والمدنية، وهو ما يجرّ إلى مزيد من المشاكل.

في ظلّ ذلك، فإن خيارات الحكم في التعاطي مع الاستياء القبلي السني سيكون طويل المدى، ذلك أن العنف الأهوج ضدّ الموالاة، كذاك الذي يطبّق ضد الشيعة والمعارضين قد يعني تفكيك منظومة الحكم القائم. وقد شنّت أطراف صحافية وخطباء مساجد عمليات تخوين علنية ضد المهاجرين إلى قطر، ووصفهم بالخوارج. وهذه اللغة يمكن أن تستثمرها السلطة كمقدّمة لاتّخاذ إجراءات عقابية ضدّ من تراه السلطة متعاطفاً مع قطر. ولا يتّسع المقام هنا لرصد الاتهامات الحكومية المتكررة ضد المواطنين، وربطهم بقطر، وفي حالات معينة تمّ ربط انتقاد سياسات التقاعد الحكومية، على سبيل المثال، ومسائل خدمية، بالعلاقة المشبوهة بالدوحة! إزاء ذلك، لا يمكن إخفاء القلق الموالي من الردّ الحكومي المحتمل على ظهور منشقّين سُنّة، على قناة تعتبرها الحكومة معادية، والحديث في أمور تُصنّف قبلياً أسرار دولة.

وفي محاولة لجبر خاطر الحكومة، أصدرت العديد من العائلات الموالية، خصوصاً التي وردت أسماء أفراد منها في الفيلم الوثائقي، بيانات تؤكّد الولاء للقيادة السياسية، وتتبرأ من الذين تحدثوا على شاشة «الجزيرة»، وهو إجراء معتاد في البحرين في حالات كهذه. وتعاني بعض الجماعات السنية، خصوصاً تيار «الإخوان المسلمين»، من التضييق في ضوء الضغوط الإماراتية التي تجد في الإسلام السياسي خصماً

> تنامي الاستقطاب الطائفي إبان عهد الملك حمد، في ظلّ دوائر ومنظومة انتخابية، شيدها الحكم وفق أسس طائفية، ضمن نظرة تفتيتية أوسع لإدارة البلاد. وما زاد من الطين بلة تركيز الإسلام الشيعي، الممثل بجمعية «الوفاق»، على الفوز بالمقاعد، في تجربتيه الانتخابيتين في 2006 و2010، عوض الحرص على تشكيل قائمة وطنية.

حالياً، يظل القسط الأكبر من القمع والسجون والمنافي والتضييقات الاقتصادية الواسعة، موجه للمعارضين، لكن مختلف الألوان السياسية تشرب من كأس الحكومة الأمني، إذا يتم اتهام الموالين السنة بالولاء إلى قطر، ويتم اتهام المعارضين الشيعة بالولاء لإيران. بيد أن ذلك لا يغير من تقدير الموالين بأن التغيير السياسي سيعني أفضلية الشيعة أو مساواتهم مع الموالين، في حين بُني البلد – في رأي النخبة الموالية - على أساس هزيمة تاريخية للشيعة في 1783، يجدر بهم تجرع سُمها حتى قيام الساعة.

* كاتب وصحافي من البحرين

لدوداً. وقد تمت إحالة عدد من الناشطين الموالين، في السنوات الأخيرة، على التحقيق الأمني، لأسباب سياسية، لكن خيارات الحكومة معقدة في إدارة الملف السني، إذ لا يمكن تعميم العنف ضدها، كما فعلت ضد الشيعة الذين فصل الآلاف منهم من أعمالهم، وزُجّ بالآلاف في السجون.

العنف.. هل من ارضية؟

هل علينا أن نتفاجأ من أن اثنين من أبطال وثائقي «الجزيرة» يؤيدان استخدام العنف ضد المعارضين؟ لم يُظهر الضابط ياسر الجاهمة الذي قاد الهجوم على دوار اللؤلؤة ندماً إزاء فعلته وهو يحكي مشهد الهجوم الدامي. ولا يعرف فيما إذا كان سيكرر الفعلة لو أوكلت إليه ثانية. ومثل هذا السؤال موجه أيضاً إلى القطاعات العسكرية والأمنية، التي أخشى أن إجابتها ستكون بالإيجاب. كما لم يُظهر السلفي محمد صالح أسفاً إزاء موافقته على قتل معارضين شيعة، ولا يعرف إن كان سينفّذ الطلب لو كُلف به ثانية. وأظن أن نقاشاً يتوجب إطلاقه بمسؤولية وشجاعة وحكمة، يتعلق بموقف النخبة الموالية من العنف ضد الشيعة. فمن المحتمل أن يكون الشخصان المذكوران لا يعبّران عن وجهة نظر النخبة الموالية الفاعلة، تجاه تأييد استخدام القوة ضد المعارضين. لكن هناك احتمال ثانٍ، يبدو مرجحاً، مفاده أن الجلاهمة وصالح ليسا نموذجين شاذين تجاه مشروعية العنف ضد الرأي الآخر، بل إن هذا العنف يجد تبريراته داخل الأوساط النخبوية الموالية، المتناغمة مع الحكم. وقد شاهدنا في 2011 حماسة من الموالين منقطعة النظير ضد عمليات الاعتقال والقتل والتعذيب وهدم المساجد والفصل من العمل التي طالت القطاعات الشيعية المعارضة وغير المعارضة.

الاصطفافات الجامدة

تقليدياً، يُصنّف الإعلام الدولي الشيعة معارضين، والسُنة موالين. بيد أن ذلك التوصيف لا يعبّر عن الواقع إبان عقود الخمسينيات والستينات والسبعينات من القرن الماضي، حين كانت قيادات عروبية ويسارية سُنية تتقدم صفوف المعارضين. التوصيف الطائفي شاع منذ التسعينات على الأقل، حين تحركت انتفاضة تطالب بعودة العمل بدستور 1973، ورغم مساهمة الحركة اليسارية، ورموزها السنيين في التنظير للرؤى الدستورية الرفيعة، فإن الشارع السني، عموماً، كان مضاداً للحركة المطلبية التي تحمّس لها الجمهور الشيعي. حينها كان «الإخوان المسلمون» متسيدين للمشهد السياسي السني، ولا يعرف عن تيار الإخوان البحريني تأييده للإصلاحات السياسية، منذ نشأته في أربعينات القرن الماضي في البحرين، وينطبق ذلك حتى على أدائه البرلماني (2002 – 2019) الرافض لتعديلات دستورية تمنح المؤسسة التشريعية صلاحيات حقيقية. هذا، فضلاً عن الأجواء الإقليمية التي هاجمت إيران في بعديها الفارسي والشيعي، واستثمر ذلك داخلياً لتشتيت الموالين عن جوهر الصراع الدستوري.

وتنامى الاستقطاب الطائفي إبان عهد الملك حمد، في ظلّ دوائر ومنظومة انتخابية، شيدها الحكم وفق أسس طائفية، ضمن نظرة تفتيتية أوسع لإدارة البلاد. وما زاد من الطين بلة تركيز الإسلام الشيعي، الممثل بجمعية «الوفاق»، على الفوز بالمقاعد، في تجربتيه الانتخابيتين في 2006 و2010، عوض الحرص على تشكيل قائمة وطنية.

حالياً، يظل القسط الأكبر من القمع والسجون والمنافي والتضييقات الاقتصادية الواسعة، موجه للمعارضين، لكن مختلف الألوان السياسية تشرب من كأس الحكومة الأمني، إذا يتم اتهام الموالين السنة بالولاء إلى قطر، ويتم اتهام المعارضين الشيعة بالولاء لإيران. بيد أن ذلك لا يغير من تقدير الموالين بأن التغيير السياسي سيعني أفضلية الشيعة أو مساواتهم مع الموالين، في حين بُني البلد – في رأي النخبة الموالية - على أساس هزيمة تاريخية للشيعة في 1783، يجدر بهم تجرع سُمها حتى قيام الساعة.

* كاتب وصحافي من البحرين

الوعي المهزوم: اليمين الفلسطيني مثالاً

نجيب نصر الله

يمكن الزعم أن وعي الهزيمة والوقوف على أسبابها ومسبباتها غير هزيمة الوعي. الأول يتيح القراءة والتعلّم ومن ثم إعادة الوقوف واستنهاض القوى وتعبئتها وإعادة توجيهها... (وهو بالتمام ما فعله القائد الراحل جمال عبد الناصر عقب هزيمة عام 67). أما الثاني فيستدعي الهزيمة ويستبق وقوعها ويهيئ لشروطها المذلّة حتماً. ولا يتردّد (عندما يتأخر وقوعها) في تظهير تلهفه واستعداده لاستقبالها وتالياً الرضوخ والتسليم بموجباتها النافية لكرامة الوجود الحرّ واستحقاقه.

كما يمكن الزعم أيضاً، وبقليل من التعسّف المدروس، أن استبطان الهزيمة المسبّق، والخشية منها، هو واحد من أسرع السبل المؤدية إليها. ولو لم يكن الأمر كذلك لتغيّرت نتائج الكثير من المواجهات العسكرية والسياسية والثقافية وحتى الاقتصادية التي طبعت تاريخ العالم. ولانقلبت بعض هزائم التاريخ (وبعضها كان مفاجئاً) إلى انتصارات مدوّية. وفي التاريخَين اللبناني والعربي القريب واحد من أبرز الأمثلة على صحة الفرضية أو الزعم الذي نذهب إليه. فلو لم يستبطن وعي المقاومة اللبنانية (وبشكل خاص حزب الله) إرادة الانتصار الحاسم، ويعمل له وعليه، وينطلق من مراجعة دقيقة ومسؤولة وجريئة للهزائم السابقة وأسبابها، لما تحقّق لها تحرير معظم الأرض اللبنانية، ولما تيسّر لها دحر العدو في واحدة من أروع ملاحم المقاومة ضد عدو لا نظير إقليمياً لتفوقه. فهذا العدو الاستثنائي في إجرامه وإرهابه وفوق تفوقه الواضح والجلي مدعوم ومتقدم ومدجج بأحسن للحصول على اعتراف لفظي من قِبل القوى نفسها التي تولّت عملية طرد المقاومة من بيروت. والأرجح أن هذا الأمر ما كان ممكناً، بالطريقة التي جرت فيها، لولا سيطرة التصورات الجديدة التي ارتسمت في ذهن القيادة الفلسطينية (اليمينية طبعاً) التي أُخرجت (عنوة) من بيروت. والواقع يوجب القول إنها لم تكن بالتصوّرات الطارئة بل إن تمكّنها من الوعي الفلسطيني (اليميني مجدداً) الحاكم وتسللها إليه يعود إلى زمن سابق على التاريخ المذكور. وهنا كانت المأساة. خصوصاً أنها جاءت من خارج السياق. وخارج الوقائع التي كانت ترسمها الانتفاضة الأولى. أما صلتها بالبرامج النضالية المعروفة وبمفردات الحق الفلسطيني وأدبيات المقاومة والتحرير فكانت معدومة. إن تلهّف تلك القيادة المكشوف والمفضوح، وتعجّلها محاولة قطف ثمار الانتفاضة الأولى التي كانت قد أعادت بعض الروح، وأعادت فتح باب الأمل الذي كان سبق للمقاومة اللبنانية أن بشّرت به، تسبّب في خسران وضياع وتبديد كل تلك النتائج التي صنعتها انتفاضة جبّارة. وجعل من بيعها لقاء المشاركة في حضور طاولة صنعها الإسرائيلي وهندسها الأميركي ودفع تكاليفها العربي الذليل ضرباً من التفريط لم يسبق لهزوم حقيقي أن فعله.

إن استبطان الهزيمة ومن ثم وقوعها هو الأساس والنتيجة الطبيعية التي أفضت لاحقاً إلى تمكّن المدعو محمود عباس وأمثاله من القفز إلى مواقع القرار الفلسطيني. وإذا شئنا التهذيب لاكتفينا بالقول إن هذا الكائن يمثّل الترجمة الدقيقة والأمينة والمثال الأكمل عن حقيقة الوعي المهزوم ومآلاته الشنيعة. وربما كان هذا هو الدرس الأساس الذي حفظته المقاومة اللبنانية وبنت عليه.

إن الدور المتنامي والمتعاظم الذي تلعبه قوى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية يساعد ولا شك في القطع الحاسم مع مسار الانحطاط الفلسطيني الذي تمثله ما يسمى بـ «السلطة». كما من شأنه أن يفاقم من عزلتها وانعزالها، بعدما أوغلت في الدم الفلسطيني، وتفوقت في وظيفيتها القذرة على الممارسات التي اعتيدَ إيكالها لفرق «المستعربين» الذين يتناسلون ويتكاثرون في مشيخات النفط المسروق.

ويوماً بعد آخر نستوثق من صحة الطريق الذي سبق للمناضل جورج حبش ورفيق دربه وديع حدّاد وباقي الرفاق الروّاد أن دلّوا عليه، وسلكه مناضلون كثر ليس آخرهم أبطال غزة والضفة، الذين يواجهون الأعداء مسلحين بوعي عميق بحتمية انتصار الإرادة والوعي المقاوم.

> إن هزيمة المقاومة الفلسطينية في عام 1982 لم تكن قدراً لا رادّ له

سوريا

لقاء بوتين ـ إردوغان: «مقايضة» بين إدلب وشرق الفرات؟

حملت زيارة إردوغان لروسيا إشارات إيجابية بخصوص الملف السوري (أ ف ب)

حمل لقاء الرئيسين الروسي والتركي، أمس، في موسكو، إشارات «إيجابية» من شأنها تخفيض التوتر الذي يشوب العلاقة بين البلدين. اللقاء الذي يأتي بعد التصعيد الأخير في إدلب، والاتفاق التركي ـ الأميركي شرقي الفرات، ناقش هذين التطورين بشكل خاص. إلا أن مايمكن فهمه مقاخرج على لسان الرئيسين، هو أن ملامح اتفاق جديد بدأت بالتشكل، وخصوصاً في ما يتعلق بإدلب

في المؤتمر الصحافي الذي عقده الرئيسان، الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب إردوغان، عقب محادثاتهما، أمس، على هامش معرض «ماكس ـ 2019» للطيران والفضاء الدولي قرب موسكو، كان واضحاً الاهتمام الخاص بالملف السوري، الذي أكد الرئيسان بخصوصه اتفاقهما على «ضرورة التركيز على إرساء الاستقرار على الأرض في البلاد، وعلى التسوية السياسية». وأشار بوتين إلى «(أنهما) يتشاطران قلقاً بالغاً» في شأن الوضع في منطقة إدلب، مضيفاً إن «الوضع في منطقة خفض التصعيد في إدلب يثير مخاوف خطيرة لنا ولشركائنا الأتراك». وجدّد «تفهّم مخاوف تركيا إزاء الأمن على حدودها الجنوبية»، معتبراً أن «هذه المصالح مشروعة». من جهته، قال إردوغان إن «الوضع (في إدلب) تعقّد بشكل كبير إلى درجة بات معها جنودنا حالياً في خطر. لا نريد أن يستمر ذلك. سنتخذ كل الخطوات الضرورية لحمايتهم»، لافتاً إلى أنه «ناقش ذلك مع بوتين». وفيما شدد الرئيس الروسي على ضرورة التزام الطرفين «باتفاق أستانا، وهو الأكثر فعالية لحل الأزمة»، اعتبر إردوغان أنه «لا يمكننا الإبقاء بالمسؤوليات الملقاة على عاتقنا بموجب اتفاقية سوتشي إلا بعد وقف هجمات النظام».

أعاد الرئيسان، إذاً، تأكيد كثير من مواقف بلديهما السابقة، إلا أن تصريحين مفتاحيين يمكن الانطلاق منهما لـ«توقع» ما يمكن أن تتجه إليه الأحوال في الشمال السوري. التصريح الأول هو إعلان بوتين اتفاقه «مع الرئيس التركي على ضرورة اتخاذ الترتيبات اللازمة لإزالة بؤر الإرهابيين في منطقة إدلب شمال سوريا»، في إشارة إلى «هيئة تحرير الشام» والفصائل «الجهادية» الأخرى. أما التصريح الثاني فهو قوله أيضاً إن روسيا «تتفهّم قلق تركيا في شأن حماية حدودها الجنوبية»، في إشارة إلى الاتفاق التركي ـ الأميركي شرقي الفرات. بالنسبة إلى التصريح الأخير، يبدو أنه يحمل موافقة ضمنية ودعماً للاتفاق الذي اتمّه الأتراك مع الأميركيين وبدأت مراحله التنفيذية بالفعل، وإن كان ذلك عبر «المقايضة» مع مكتسبات لمصلحة روسيا في ما يخص ملف إدلب. وفي هذا الإطار، نقلت وكالة «رويترز»، أمس، عن المتحدث باسم «قوات سوريا الديموقراطية»، مصطفى بالي، أن «وحدات حماية الشعب» الكردية و«قسد» ستنسحب من قطاع «يتراوح عرضه بين خمسة و14 كلم على الحدود مع تركيا». وأضاف بالي إنه «وفقاً للمحادثات الأميركية ـ التركية، فإن عرض الشريط الحدودي على الجانب السوري سيتفاوت، وسيشمل مناطق ريفية أو مواقع عسكرية، وليس مدناً أو بلدات». وفي السياق نفسه، أعلنت «الإدارة الذاتية الكردية لشمال وشرق سوريا» أنه في إطار «التفاهمات الثلاثية» في ما يخص أمن الحدود مع تركيا، «تمّ البدء بالخطوات العملية الأولى، وذلك في منطقة رأس العين في ريف الحسكة الشمالي الغربي بإزالة بعض السواتر الترابية وسحب مجموعة من وحدات حماية الشعب والأسلحة الثقيلة إلى نقاطها الجديدة وتسليم النقاط الحدودية إلى القوات المحلية». وأضافت «الإدارة»، في بيان نشرته عبر صفحتها على «فايسبوك»، إنه «تم تنفيذ نفس الخطوات المذكورة في منطقة تل أبيض في ريف الرقة الشمالي»، مؤكدة أن هذه الإجراءات «تؤكد جدّية التزامنا بالتفاهمات الجارية، وحرصنا على التوصّل إلى حل كل القضايا عن طريق الحوار السلمي مع دول الجوار».

أما بالنسبة الى التصريح الأول، الذي يتعلق بالاتفاق على «إزالة بؤر الإرهابيين في إدلب»، فإن المسار يبدو متجهاً نحو إقناع موسكو، أنقرة، بضرورة قيام الجيش السوري ببعض العمليات العسكرية المحدودة لتنفيذ مخرجات «أستانا» بالقوة ضد الفصائل الإرهابية، وأهمها فتح الطرق الدولية، كما حصل في المعركة الأخيرة التي سيطر فيها الجيش على خان شيخون وجبب ريف حماة الشمالي وجزء من الطريق الدولي. في هذا السياق، تبدو مفيدة مراقبة سلوك «هيئة تحرير الشام» والفصائل «الجهادية» المتعاونة معها في المرحلة المقبلة في إدلب، لفهم طبيعة «الاتفاق» الذي أعلنه بوتين حول إزالة البؤر الإرهابية. إذ إن «الهيئة» هي الفصيل الأساسي الذي تصرّ موسكو على أن تبدأ تركيا بـ«تفكيكه» تمهيداً لإنهاء دوره تماماً. ومع أن هذه المهمة تبدو صعبة على أنقرة، ولطالما كانت كذلك، إلا أن مراقبة اتجاهين أساسيين في إدلب في الفترة المقبلة، هما علاقة «الهيئة» بباقي الفصائل المسلحة، بالإضافة الى نشاط «الإدارة المدنية» و«حكومة الإنقاذ».

> **بدت روسيا، يوم أمس، غير مستعدة لمزيد من تعقيد العلاقة مع تركيا**

ستوضح طبيعة التوجه التركي بهذا الخصوص.

من الواضح أن العلاقة بين موسكو وأنقرة تعقدت كثيراً في الآونة الأخيرة، وخصوصاً على خلفية الملف السوري، ما دفع بالرئيس التركي إلى التوجه نحو العاصمة الروسية في زيارة مفاجئة. وفي ظلّ محاولة كلّ من الولايات المتحدة وروسيا كسب أنقرة (مرحلياً) إلى جانب كل منهما، بدت روسيا، يوم أمس، غير مستعدة لمزيد من تعقيد العلاقة مع تركيا، بل ظهر أنها تنحو نحو تكريس التعاون والتنسيق معها عبر تقديم عروض «سخية» للجانب التركي، وخاصة في مجال الصناعات الدفاعية. النهج الروسي يراعي محصّلة المحاولات الأميركية الحثيثة لإعادة تموضع أنقرة إلى حيث يكون أكثر اتساقاً مع سياسات الولايات المتحدة وحلف «الناتو». وعلى الرغم من صدور إشارات عديدة عن لقاء أمس، تساهم في رسم ملامح المشهد السوري في الفترة المقبلة، إلا أنه لا بد من انتظار التطورات لفهم طبيعة ما تم التوافق عليه في موسكو أمس، وما بقي عالقاً.

(الأخبار)

قضية

بعد حلّ «التشريعي» وإنهاء حكومة «الوفاق»
عبّاس: القضاء لي

لم يمرّ عام بعد على قرار حلّ «المجلس التشريعي» في غزة، وإنهاء حكومة «الوفاق الوطني»، وتنصيب حكومة «فتحاوية» بديلة، حتى أكمل محمود عباس مسلسل السيطرة على مؤسسات السلطة بحلّه هذا الشهر «مجلس القضاء الأعلى» وتشكيله مجلساً انتقالياً. إلى جانب قرارات أخرى يرى كثيرون أن شعارها الإصلاح وباطنها الاستحواذ

تم اختيار «المجلس الانتقالي» من دون ترشيحات، وبسرية تامة (أ ب أ)

غزة ــ **محمود عبد الكريم**

تركت سنوات الانقسام الفلسطيني الداخلي آثارها في النظام السياسي الذي تشكل بناءً على اتفاقية «أوسلو» مع العدو الإسرائيلي. فمنذ 2007، تعاني منظومة القضاء، التي تمثل السلطة الثالثة بعد السلطتين التشريعية والتنفيذية (الحكومة) وفق هيكلية السلطة، تشوّهاً دستورياً. وبينما شُلّ «المجلس التشريعي»، وتعاقبت الحكومات في كلّ من الضفة المحتلة وقطاع غزة أو عليهما معاً (حكومة «الوفاق الوطني» السابقة)، بقيت المنظومة القضائية تواجه التهرّل وتدني ثقة الجمهور بها، مع مطالبات رسمية وأهلية بإصلاحها، إلى أن أصدر رئيس السلطة، محمود عباس، في الثامن عشر من الشهر الجاري، قرارين تحت عنوان «الإصلاح»، قضى القرار الأول بخفض سن تقاعد القضاة من 70 عاماً إلى 60، فيما حلّ بموجب القرار الثاني «مجلس القضاء الأعلى» ووضع بدلاً منه مجلس قضاء أعلى انتقالي لمدة عام، يتولى خلاله مهمات المجلس السابق، كما عليه إعادة تشكيل هيئات المحاكم في الدرجات القضائية كافة، بالإضافة إلى ترتيب أوضاع القضاة. ويرأس المجلس الانتقالي المكون من سبعة أعضاء المستشار عيسى أبو شرار، وهو رئيس «المحكمة العليا» و«مجلس القضاء الأعلى» سابقاً. لكن القرار الأخير أثار موجة من الجدل القانوني والسياسي، فبينما رأه البعض مطلباً إصلاحياً، اعتبره آخرون «تغوّلاً لا تحمد عقباه».

أصل الإشكالية

تدنّت ثقة الجمهور الفلسطيني بقضائه خلال السنوات الأخيرة لأسباب كثيرة؛ منها طول أمد التقاضي أمام المحاكم، إذ وصل في بعض القضايا إلى أكثر من عشر سنوات، إضافة إلى الازدحام القضائي وتباطؤ العمل في دعاوى المواطنين، والأهم من ذلك شيوع الخلافات بين أطراف المنظومة العدلية. جراء ذلك، صدر قرار سابق من رئاسة السلطة في 2019/1/20 بتكليف «ديوان الرقابة المالية والإدارية» في رام الله التدقيق في عمل السلطة القضائية بما يشمل جلسات «القضاء الأعلى» والقرارات الصادرة عنه، وكذلك أعمال التفتيش القضائي والموازنة السنوية للمجلس، لكن الأخير حال دون أن يكمل الديوان عمله، ليسحب على إثر ذلك «ديوان الرقابة» مدققيه، ويعلن أن «القضاء الأعلى» رفض التعاون معه. في هذا الإطار، يقرّ المتحدث باسم الحكومة في رام الله، إبراهيم ملحم، في حديث إلى «الأخبار»، بأنه شابت الجهاز القضائي «الكثير من العثرات التي كان لا بد لها من قرار رئاسي للتدخل، واتخاذ قرارات تعزز الشفافية وتقدم نموذجاً للعدالة لمنع أي نوع من التذمر لدى المتقاضين».

مع ذلك، ما إن صدر القرار الأخير بحلّ المجلس حتى انقسمت الآراء في شأنه إلى ثلاثة اتجاهات: الأول أثنى عليه بل برّره، والثاني هاجمه وشكّك في دستوريته ورأى فيه تناقضاً قضائياً، فيما جاء الثالث موافقاً على المضمون معترضاً على الآلية والأداة. المحامي نائل الحوح (من المكتب الحركي للمحامين التابع لحركة «فتح» في نابلس) كان من الذين هاجموا القرار، قائلاً إن أصل الإشكالية هو «غياب جميع صور الديموقراطية في غزة أو الضفة، والفراغ السياسي في الشأن المحلي». يشرح الحوح أن هناك إجماعاً ـ على الأقل في الضفة ـ على وجود حالة من «الترهل القضائي» والتصارع على المراكز المتقدمة في القضاء، مشيراً إلى أن الواقع الذي يفرضه العدو الإسرائيلي ويجعل السلطة التنفيذية محصورة التحرك في مناطق محدودة من الضفة (المساحة مناطق أ)، أدى إلى تراكم القضايا بسبب شبه استحالة توصيل البلاغات إلى الأطراف المتخاصمة. وبينما لا ينفي المحامي «حالات التسلط الإداري بسبب غياب الرقابة على الأداء القضائي»، يرى أن هناك ثُغَراً في قرارَي الرئيس؛ «فأبو شرار المعيّن لإدارة القضاء يبلغ من العمر 82 عاماً، وهذا يناقض معيار السن الذي حدده القانون الأول بـ 60 عاماً، وأيضاً من تم استحقاقهم للقضاء في المجلس البديل كانوا يتقلدون مناصب قضائية في السابق، الأمر الذي يثير الشك في قدرة هذا المجلس على التغيير والإصلاح».

في المقابل، أصدرت «نقابة المحامين» (مركزيتها رام الله) بياناً رحبت فيه بقرارات عباس. ويقول أمين السر في النقابة، داود درعاوي، لـ«الأخبار»، إن القرار لا يعني حلّ المجلس القائم، بقدر ما هو تعيين لمجلس انتقالي يدير إصلاح الجهاز القضائي، مضيفاً: «القرار على درجة كبيرة من العقلانية لأن له علاقة بالانقسام السياسي المستمر والحالة التي وصل إليها النظام السياسي». وفي شأن دستورية القرار، يعتبر أن «الجو المحيط بالقرار غير دستوري، لكن واقعياً لا بد من الذهاب إلى مجلس انتقالي كممرّ إجباري لإطلاق عملية الإصلاح... منذ 2007 ونحن معتادون حكم الاستثناء لا القانون». واستدرك: «هناك تحديات أمام المجلس الانتقالي، أولها مدى توافر الضمانات لإنجاح عمله، وعدم تدخل السلطة التنفيذية في مهمات القضاة أو محاولتها فرض إملاءات في ما يتعلق بالتعيينات، إضافة إلى خلل المعايير الأمنية في التعيينات»، في إشارة إلى قضية معروفة وهي أن رضى الأجهزة الأمنية عن القضاة من أهم شروط التعيين. التحدي الثاني، وفقاً لدرعاوي، هو «مدى جاهزية الحكومة لتوفير متطلبات الإصلاح من موازنات معلنة، وتحسين الظروف المعيشية للقضاة الذين لم يطرأ على رواتبهم أي تغيير منذ 2002... التحدي الثالث ألا تكون هناك تغييرات بنيوية في قانون السلطة القضائية من دون وجود مجلس تشريعي». يُذكر هنا أن أول قرار غُرض على «المحكمة العليا» بعد الانقسام السياسي كان مشروعية القرارات التي تصدر عن رئيس السلطة وفقاً للمادة 43، وعليه أصدرت «العليا»، بصفتها الدستورية، قانوناً بأنه «لا معقّب على قرارات الرئيس وسلطاته باستخدام المادة 43 في ما يتعلق بإصدار قرارات بقوانين، باستثناء حالة وحيدة هي تعديل القانون الأساسي».

«تغوّل» سلطوي

ترى مجموعة من القانونيين إشكالية في قرارات عباس. من هؤلاء مدير «المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء» (مساواة)، إبراهيم البرغوثي، الذي يصف ما صدر من قوانين بأنه «مجزرة لمستقبل القضاء وإجهاض للعقيدة القضائية المبنية على استقلال القضاء، لأن الإصلاح يجب أن يتم بتوافق مجتمعي كون القضاء سلطة مستقلة لا دائرة من دوائر السلطة التنفيذية». ويقول لـ«الأخبار»: «الرئيس لا يقرر في هذا الشأن، بل يصدر قراراً باعتماد ما يختاره الناس. يجب أن يكون الاختيار ضمن منظومة من المعايير الدولية التي لا تستند إلى الانتقام أو الاستبعاد، بل إلى شروط الوظيفة القضائية في منظومة العدل الرسمية»، مشدداً على أن «الأزمة أزمة نظام سياسي كامل لا القضاء فقط. الحل المقبول شعبياً هو تمكين الجمهور من اختيار من يمثله في المجلس التشريعي والرئاسة عبر انتخابات عامة». يشار إلى أن الرئيس الحالي لـ«الانتقالي»، أبو شرار، كان قد شغل منصب رئيس «مجلس القضاء الأعلى» من 2005 حتى 2009، كما أن اختياره جاء من دون ترشيحات، بل جرى بسرية تامة من دون الإفصاح عن الأسماء المختارة قبل التوقيع. ولذلك يرى البرغوثي أن ما يحدث «تكريس لتبعية القضاء للسلطة التنفيذية، ويلغي أي فرصة لاستقلال القاضي الذي سيكون أمامه الولاء لتعليمات مجلس القضاء أو التعرض للعبث في استقراره الوظيفي، وصولاً إلى حدّ العزل الوظيفي».

ويبلغ عدد القضاة في غزة والضفة 250، سيُحال 50 منهم على التقاعد. وبسبب أحداث الانقسام، لا يمارس القضاة من موظفي السلطة في غزة عملهم بعدما أصدر «أبو مازن» قراراً بمنعهم من العمل لدى المؤسسات التي سيطرت عليها حكومة «حماس». وبالمثل، لا تشارك «حماس» أو «الجهاد الإسلامي» في انتخابات «نقابة المحامين» في غزة التابعة لرام الله، وبذلك صار في القطاع تياران للعمل النقابي للمحامين: الأول تابع لـ«حماس»، والآخر لتيار «منظمة التحرير». وجراء ذلك، لا تواصل قضائياً بين غزة والضفة، في وقت تبقى فيه «نقابة المحامين» في غزة «شعرة معاوية» بين الجانبين مع ميلها أكثر إلى تعميمات رام الله.

> **سبق أن كُلّف «ديوان الرقابة» متابعة القضاء لكن الديوان أعلن عجزه**

مع ذلك، أثار القرار موجة من الامتعاض في غزة. إذ يرى المتحدث باسم «حماس» في القطاع، عبد اللطيف القانوع، أن هذا «جزء من سياسة عباس الاستبدادية والإقصائية تجاه الفصائل، لضرب حالة الإجماع الوطني والدعم الشعبي للشراكة السياسية». ويضيف القانوع، في حديث إلى «الأخبار»، إن ما يحدث «تعدٍّ على النظام السياسي الفلسطيني، ولا سيما أن هذه الخطوة سبقها حل المجلس التشريعي في غزة بمراسيم رئاسية (عبر قرار من «الدستورية» في 2018/12/22)». أيضاً، ينبّه عضو المكتب السياسي في «حزب الشعب» وليد العوض، إلى أن «الطريقة التي تم بها حلّ مجلس القضاء السابق، وفي ظلّ غياب المجلس التشريعي، يمكن أن تعزّز سيطرة السلطة التنفيذية على مفاصل الحياة المجتمعية، ولا تساعد على سلامة بنية النظام السياسي الفلسطيني». ولذلك «كان يجب أن يمرّ الأمر عبر إجراءات دستورية وقانونية داخل جسم القضاء نفسه وبترشيحاته وتوصياته». في المقابل، قال أمين السر لـ«هيئة العمل الوطني»، محمود الرّق، إن «الرئيس له الصلاحية الكاملة في اتخاذ أي إجراء طالما الأمر يتعلق بإصلاح المنظومة القضائية».

عباس يجهز على مستشاريه فجأة

ضمن الإجراءات «الإصلاحية» التي تروّج لها السلطة الفلسطينية، قرر محمود عباس، في التاسع عشر من الشهر الجاري، على نحو مفاجئ، إعفاء مستشاريه من مهماتهم، وإرجاع «الأموال المهدورة» في حكومة رامي الحمدالله السابقة، والتي كانت نتيجة قرار بزيادة رواتب الوزراء. وكما موضوع القضاء، لقيت خطوة عباس هذه ترحيباً من جهات ورفضاً من أخرى، فيما رآها البعض «متأخرة» وتحاكي مرحلة البقاء. وفي تفاصيل القرار، قالت «وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية» (وفا) إن عباس قرر إلغاء العمل بالقرارات والعقود المتعلقة بمستشاريه البالغ عددهم تسعة، وإيقاف الحقوق والامتيازات المترتبة على صفتهم كمستشارين، فيما لم يوضح البيان الأسباب. أما الحمدالله فأشاد بقرار إرجاع الأموال الذي بدأ وزير المال الحالي وفي عهده، شكري بشارة، العمل عليه مباشرة.

السودان

ملفات ملحّة جديدة وأخرى قديمة تنتظر بتّها عبر جسم تنفيذي في السودان. الجو العام متفائل بإعلان التشكيلة الوزارية اليوم، بعدما تسلّم عبد الله حمدوك قائمة بـ65 شخصية من «الحرية والتغيير»، ليختار منها الوزراء ورؤساء أربعة مجالس وزارية

جدلٌ حول ترشيحات «الحرية والتغيير»
حكومة حمدوك تبصر النور اليوم؟

سيف الله وعد حمدوك بإرجاع القائمة في حال لم يجد الكفاءات المطلوبة (الأناضول)

الخرطوم ـ **مي علي**

أمضى السودان الرسمي الأيام الماضية، منذ قسم «مجلس السيادة» يمينه الدستورية، في حالة اجتماعات ماراثونية، كان آخرها اجتماع تواصل لثلاثة أيام وانتهى في الساعات الأولى من صباح أمس، وسلّمت فيه قوى «إعلان الحرية والتغيير» رئيس الوزراء المكلف، عبد الله حمدوك، قائمة احتوت أسماء مرشحيها، ليختار منها من يشغل حقائب الجهاز التنفيذي خلال المرحلة الانتقالية المُحدّدة بثلاث سنوات وثلاثة أشهر، فيما يُفترض أن تكون الكفاءة هي القاسم المشترك بين من وردت أسماؤهم في تلك القائمة.

«الحرية والتغيير» على «فايسبوك»، سيجمع لقاءً مغلق حمدوك مع وفد من 65 شخصية لشغل 14 حقيبة، إضافة إلى وزارتَي الدفاع والداخلية وأربعة مجالس أخرى (الثقافة والإعلام، والحكم الاتحادي، والتعليم العالي، والشؤون الدينية)، كذلك سُرّب من الأسماء إبراهيم البدوي للمالية، وعمر قمر الدين للخارجية، وفيصل محمد صالح لمجلس الثقافة والإعلام. وتنتظر الخرطومَ حالةٌ من الانبهار الاقتصادي، وعجز في الميزان التجاري، إلى جانب ارتفاع غير مسبوق في معدّلات التضخم. ويرى متابعون أن الحكومة الجديدة، جانب الكفاءة، في تجنّب المحاصصة أو أسلوب الترضيات في شغل المناصب. ولم يغب عن القوائم بعض المرشحين من ذوي الخلفيات الحزبية، لكنهم يتفوقون إذا ما وضعوا في ميزان الكفاءة، كما تقول مصادر.

أياً يكن، فقد سبق لحمدوك أن أعلن، منذ حطّت قدماه في مطار الخرطوم، أنه سيكون «صارماً جداً» في اختيار الوزراء من قائمة «الحرية والتغيير»، مشدداً على أنه في حال لم تتوافر شروط الكفاءة في كل المرشحين، فسيُرجع القائمة مرة أخرى إلى القوى. هذا الكلام وجد صدى واسعاً في أوساط المواطنين الذين رأوا أنه معيار أساسي لتشكيلة الحكومة المقبلة. ووفق ما هو وارد في «الوثيقة الدستورية»، من المقرر أن يعلن رئيس الوزراء حكومته اليوم (28 آب/ أغسطس). ولذلك، عليه أن يختار من بين 65 شخصية لشغل 14 حقيبة، إضافة إلى وزارتَي الدفاع والداخلية وأربعة مجالس أخرى (الثقافة والإعلام، والحكم الاتحادي، والتعليم العالي، والشؤون الدينية)، كذلك سُرّب من الأسماء إبراهيم البدوي للمالية، وعمر قمر الدين للخارجية، وفيصل محمد صالح لمجلس الثقافة والإعلام. وتنتظر الخرطومَ حالةٌ من الانبهار الاقتصادي، وعجز في الميزان التجاري، إلى جانب ارتفاع غير مسبوق في معدّلات التضخم. ويرى متابعون أن الحكومة الجديدة،

> **ثمة اعتراض على نسبة التمثيل النسائي وتخوف من تكرارها في البرلمان**

إضافة إلى التحديات المُرحَّلة من النظام السابق، يفترض بها الإسراع في معالجة ملفات عاجلة، منها الفيضانات والسيول التي اجتاحت أجزاءً واسعة من البلاد، تاركة آلاف الأسر في العراء، خاصة أن مناسيب نهر النيل تشهد ارتفاعاً غير مسبوق. كذلك، هناك الملف الأمني، بعدما اشتعلت الفتنة القبلية شرق البلاد، وتحديداً في مدينة بورتسودان، بين قبيلتَي البني عامر والنوبة، مُخلّفة عشرات القتلى، ما اضطر «السيادي» إلى عزل الوالي ومدير الأمن في الولاية وتعيين آخرين، في محاولة للسيطرة على الأزمة، فيما لا يستبعد ثوريون أن يكون وراء الأحداث منسوبو النظام السابق.

بالعودة إلى التشكيلة الحكومية، وعلى رغم ظهور عدد من المرشحات ضمن قوائم «الحرية والتغيير»، فإنه بالتزامن مع اجتماعات القوى للتوافق حول مرشحيها، نظمت النساء وقفات احتجاج، مطالبة بتمثيل عادل للمرأة في هياكل السلطة الانتقالية بنسبة 50%، إذ يرى عدد من الناشطات في الحركات النسوية أن «تمثيل المرأة في المرحلة الانتقالية غير متكافئ مع دورها العظيم في الثورة». في هذا السياق، تعرب إحسان فقيري، وهي مؤسِّسة حركة «لا لقهر النساء»، عن أسفها لضعف تمثيل المرأة على رغم «الإرث العظيم للحركة النسوية منذ 1952». ومع أن ترتيب «لا لقهر النساء» هو الخامس ضمن القوى الموقّعة على «إعلان الحرية والتغيير»، إلا أنه لم يسمح لها بالمشاركة في اللجان السياسية. تقول فقيري لـ«الأخبار» إنها طرقت جميع أبواب كتل «الحرية والتغيير»، لكن الأحزاب الموقّعة، «سواء من اليمين أم اليسار، جميعها لم تلقَ منها أيّ ردود إيجابية». ولذلك، تبدي قلقاً حتى من نسبة 40% التي وُعدت بها النساء في مقاعد المجلس التشريعي المزمع انتخابه.

في المقابل، يرى القيادي في «الحزب الشيوعي» و«قوى الإجماع الوطني»، صديق يوسف، أن حقوق المرأة لا تأتي بالمشاركة في القيادة السياسية، بل بالمواثيق التي يتم التوافق عليها. واستنكر يوسف، في حديث إلى «الأخبار»، مطالبة كيانات ما بمناصب سياسية «لمجرد توقيعها على الإعلان... الكتل التي تعمل ضمن لجان الحرية والتغيير، سواء كانت نداء السودان أم الإجماع الوطني، تعمل قبل 30 عاماً ضد النظام، وليس من الممكن لكيانات وُلدت أمس أن تطالب بوضعها في القيادة».

الجزائر

الجيش يرفض الفكرة الانتقالية: لا لتقييد الرئيس قبل انتخابه

أصاب الخطاب الأخير للفريق أحمد قايد صالح الكثيرين بخيبة أمل، بعدما رفض تماماً تقييد الرئيس القادم بخريطة طريق معدّة مسبقاً، وهو جوهر ما تطرحه عدة مبادرات على الساحة السياسية. وتزداد الأزمة في الجزائر تعقيداً بعد فشل «هيئة الحوار والوساطة» في إعادة بناء التواصل بين الحراك الشعبي والسلطة

الجزائر ـ **محمد العيد**

في كلمته الأخيرة بعد فترة قصيرة من الغياب، حذر رئيس أركان الجيش الجزائري، الفريق أحمد قايد صالح، ممّن قال إنهم «يروّجون لفكرة التفاوض بدل الحوار، والتعيين بدل الانتخاب، ويبثون أفكاراً مسمومة ترهن الرئيس القادم وتفرض عليه تطبيق أجندات معدّة مسبقاً»، وهو إجراء غير مقبول من وجهة نظره؛ لكونه «يتناقض تماماً مع أحكام الدستور الواضحة في هذا المجال، ويحدّ من صلاحيات الرئيس المنتخب». وأشار قايد صالح إلى أن «الرئيس المقبل، بعد انتخابه، سيكون قد حاز شرعية الصندوق، وحظي بثقة الشعب الذي اختاره على أساس برنامج محدّد». ودعا في المقابل إلى «تنظيم انتخابات رئاسية شفافة في أقرب الآجال، تُجنّبنا كل المراحل الانتقالية الوخيمة العواقب التي تروج لها بعض الأطراف التي لا غاية لها سوى تحقيق مصالحها الضيقة ومصالح أسيادها». وأضاف إن «كل هذه الألاعيب تهدف إلى التشويش على مسار الحوار، وتوجيهه إلى ما يخدم المصالح الخاصة للعصابة (وصف يطلق على محيط الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة)».

وظهرت قراءتان لما قاله قايد صالح، بين من اعتبر كلامه مُوجّهاً لمنسّق «هيئة الحوار والوساطة» الحالي كريم يونس، وبين من قال إنه يقصد أحزاب «البديل الديموقراطي»، وهو تكتل من الأحزاب ذات التوجه العلماني واليساري. وكان كريم يونس قد طرح قبل مدة فكرة «العهدة الانتقالية»، وذلك باشتراط توقيع كل المرشحين للانتخابات الرئاسية على ميثاق أخلاقي يتعهدون فيه القيام بالإصلاحات اللازمة وعدم تكرار تجربة الحكم الفردي. أما أحزاب «البديل الديموقراطي» فتدعو من جهتها إلى مسار تأسيسي، يشترط القيام بتعديلات على الدستور الحالي قبل الذهاب إلى الانتخابات الرئاسية، حتى لا يجد الرئيس المقبل نفسه ممتلكاً الصلاحيات الواسعة التي يضمنها الدستور الحالي. وتتفق الفكرتان، على رغم اختلافهما، على فكرة تقييد الرئيس المنتخب، وإلزامه بتنفيذ الإصلاحات التي يطالب بها الحراك الشعبي، من أجل الوصول إلى سقف التغيير الجذري الذي يمنع عودة النظام القديم بأشكال أخرى.

وترك خطاب قايد صالح حيرة في أوساط الناشطين، كونه تحدث بلغة حادّة ضد فكرة يتقاسمها الكثيرون في الساحة، ومن بينهم مرشحون محتملون للرئاسيات مثل رئيس الحكومة السابق، علي بن فليس، الذي رأى قبل أسبوع أن «المسائل المتعلقة بتغيير النظام السياسي والانتقال الديموقراطي وإعداد دستور جديد للجمهورية، يمكن أن يتم التكفل بها في إطار عهدة انتقالية يمنحها الشعب لرئيس الجمهورية القادم». وهو نفس ما تبنّته «هيئة الحوار» خلال لقائها به. وفي هذا الإطار، ثمة من يعتقد أن قايد صالح يُريد إسقاط فكرة كريم يونس التي جاءت كمقترح فقط، لكنه لا يرفض عمل «هيئة الحوار» التي أشاد بها في خطابه وهاجم بشدة الرافضين للتعامل معها.

> **توسّعت موجة الرفض لـ«هيئة الحوار» لتشمل أحزاباً كبيرة في الساحة**

إسقاط فكرة الرئيس الانتقالي، وقبل ذلك رفض المرحلة الانتقالية قبل الانتخابات، أصبح يضع قائد الجيش، لدى البعض، في زاوية الذين يريدون الذهاب إلى انتخابات رئاسية من دون أي ضمانات لما سيحدث بعدها. وصار الهجوم متركزاً في الأسابيع الأخيرة على رأس المؤسسة العسكرية في المسيرات، حيث يتهمه المتظاهرون بمحاولة فرض رئيس على الجزائريين في انتخابات صُورية، ما يعني تجديد الواجهة المدنية للحكم فقط، مع احتفاظ الجيش بصناعة القرار الفعلي. وفي تظاهرة الطلبة الأخيرة أمس في العاصمة، سُمعت هتافات قوية ضد استراتيجية المؤسسة العسكرية، أبرزها «كريم يونس لا يمثلنا وقايد صالح لن يحكمنا»، وهو ما يعتبره بعض المحللين تصعيداً من جانب الحراك في مواجهة رفض السلطة لكل المبادرات الجادة، ما أدى إلى استمرار الأزمة نحو نصف عام من دون ظهور بوادر حلّ في الأفق.

(أ ف ب)

وعلى رغم أن رهان السلطة كان كبيراً على «هيئة الحوار والوساطة» التي تشكّلت منذ نحو شهر، إلا أن «أخطاء قاتلة» أدّت إلى إفقاد الهيئة الصدقية في الشارع. وفي الجمعة الأخيرة، ندّد المتظاهرون بشدة بها، واعتبروها مجرد مناورة من السلطة لصناعة «ديكور» من الحوار من أجل تبرير الذهاب إلى انتخابات بالشروط التي تفرضها. ويستدلّ الرافضون لـ«هيئة الحوار» الحالية بتنازلها عن شروط التهدئة التي وضعتها قبل بداية عملها، ثم رضوخها للأمر الواقع. ومن بين تلك الشروط، إطلاق سجناء الحراك الذين اعتُقلوا على خلفية رفعهم الراية الأمازيغية، وعدد من المدوّنين، بالإضافة إلى لخضر بورقعة القائد التاريخي ضد المستعمر الفرنسي والناشط في الفضاءات القومية العربية، والذي أودع السجن بسبب تصريحات له استهدفت المؤسسة العسكرية. وما زاد من إضعاف مساعي الحوار، التصعيد الأخير باعتقال بعض نشطاء الحراك ومنع جمعيات معتمدة من تنظيم نشاطاتها. وتوسّعت موجة الرفض لـ«هيئة الحوار» لتشمل أحزاباً كبيرة في الساحة، مثل «حركة مجتمع السلم» و«جبهة العدالة والتنمية» عن التيار الإسلامي، بالإضافة إلى حزب «جبهة القوى الاشتراكية» و«التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية» و«الحركة الديموقراطية الاجتماعية» من التيار الديموقراطي.

مصر

«حربٌ» على عمالقة الصيدلة: القانون سلاحاً للسيطرة على المهنة

عمالقة الصيادلة في مصر دخلوا المواجهة الأولى مع الدولة. أشهر ملّاك الصيدليات قرروا التصعيد ضد الحكومة على خلفية قرار يشطبهم من جدول الصيادلة العاملين. في وقت توجّه فيه أصابع الاتهام إلى جهات سيادية تريد إحكام السيطرة على هذا القطاع المهم

القاهرة ـ **الأخبار**

دخل عمالقة الصيدلة في مصر، حاتم رشدي وأحمد العزبي، في مواجهة مع الدولة، بعدما قررت وزارة الصحة شطبهما من سجلات القيد في «نقابة الصيادلة»، على خلفية مخالفتهما القواعد القانونية التي تنص على ألّا يمتلك الصيدلي أكثر من صيدليتين باسمه، علماً بأن رشدي والعزبي يمتلكان المئات من الفروع في أنحاء البلد، عبر اتفاقات يبرمانها مع أطباء صيدليتين آخرين كي تُستخدم أسماء هؤلاء في الأوراق الرسمية. إذن، المبرر المعلن هو مخالفة القانون، إضافة إلى حكم «المحكمة الدستورية» الذي أيّد القرار الحكومي «تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين الصيادلة»، مع أنه توجد عشرات الصيدليات التي تعمل بالطريقة نفسها، ومن بينها مجموعة تحمل اسم «19011»، انتشرت وتوغلت بصورة غير مسبوقة خلال أشهر قليلة في مختلف المدن.

المعروف عن تلك المجموعة أنها تتفاوض مع ملاك الصيدليات من أجل الحصول على الأخيرة مقابل أن تبقى باسماء أصحابها وتتحول إدارتها إلى «19011» التي قالت الحكومة إنها لا تعرف مُلّاكها، على رغم أنها تعتمد على تحالف بين مستثمرين إماراتيين ومسؤولين مصريين يريدون السيطرة على هذا القطاع. وفي الأشهر الماضية، قدمت المجموعة الجديدة إغراءات مالية كبيرة إلى الصيادلة في مختلف المحافظات، فاقت الأرباح التي تُحققها الصيدليات، إلى جانب تسهيلات كبيرة لإبداء التعاون، فضلاً عن أن «19011» تبيع مستحضرات تجميل وأدوات بتخفيضات كبيرة، بفضل التسهيلات الجمركية التي تحصل عليها.

حتى الآن، لا تبدو وزارة الصحة قادرة على تنفيذ القرار، فالعزبي ورشدي طالبا بالمساواة مع «19011» التي لا يعرفان مالكها/ مُلّاكها، وكذلك مع باقي الصيدليات التي تعمل تحت اسم واحد، وهو ما فاجأ الوزارة التي لم تستطع إغلاق أي منها حتى أمس، فيما تواصلت حركة البيع والشراء بصورة اعتيادية. هكذا، تُطبّق «الصحة» ظاهرياً القانون، لكنها فعلياً تعمل على تطبيقه مع جهات دون غيرها. مع ذلك، يرى مصدر في الوزارة أن مشكلة سلسلة الصيدليات الشهيرة جميعها مختلفة عن صيدليات «19011» التي ترفع رقماً كاسم لها وليس اسم شخص، ولذلك «وضعها القانوني مختلف». ويقول المصدر لـ«الأخبار» إن مُلّاك الصيدليات من حقهم الاتفاق على رقم موحد لتنسيق العمل في ما بينهم كمسألة تسهيلية، لكن في حال ثبوت ملكية الصيدليات لشخص واحد، مثل العزبي ورشدي، «يجب إخضاعها للقانون»، مشيراً إلى إنذارات وأحكام قضائية بحق الرجلين نتيجة نزاع استمر سنوات.

لا يحقق التسعير الجبري للأدوية سوى هامش ربح محدود للصيدليات (أ ف ب/ أ ي ف)

من جهة أخرى، لا يحقق التسعير الجبري للأدوية سوى هامش ربح محدود للصيدليات، لكن العائد الأكبر هو من مستحضرات التجميل والأجهزة الطبية وغيرها، فضلاً عن الاتفاقات الموقّعة مع الجهات الحكومية لتوريد الدواء، ومن بينها اتفاقات مع صيدليات رشدي والعزبي. كذلك، لا توجد إحصائية دقيقة عن هامش الربح للصيدليات المصرية، لكن الأكيد أن مستحضرات التجميل ومعدّات الحلاقة المستوردة تحقق أرباحاً طائلة، خاصة أن الفارق بين السعر في أوروبا (بلد المنشأ) ومصر (بلد البيع) يصل إلى نحو ثلاثة أضعاف، ارتباطاً بالضرائب والجمارك المفروضة، إلى جانب هوامش الربح المرتفعة.

تقرير

ترامب يظلّل بولسنارو: حرائق الأمازون «تحت السيطرة»!

في تعليقه الأول على الحرائق المتواصلة في غابات الأمازون، بادر الرئيس الأميركي إلى دعم حليفه البرازيلي، جايير بولسنارو، مثنياً على جهوده في إدارة هذه الكارثة. موقف دونالد ترامب المتوقّع، نظراً إلى أنه يشاطر نظيره البرازيلي آراءه في غير ملف، وخصوصاً حين يتعلّق الأمر بالبيئة، يجيء توازياً مع رفض البرازيل مساعدة «مجموعة السبع» لمكافحة الحرائق، ما لم يتراجع الرئيس الفرنسي عن «إهاناته» بحق بولسنارو.

وفي تغريدة عبر «تويتر»، كتب ترامب: «أعرف الرئيس بولسنارو جيداً، هو يعمل بجدّ لإخماد الحرائق في الأمازون، كما يقوم بعمل رائع للشعب البرازيلي في جميع النواحي. هذا ليس أمراً سهلاً»، مضيفاً إن الرئيس البرازيلي وبلاده «يتمتّعان بدعم كامل ومن دون تحفظ من الولايات المتحدة». وعبر إشادته هذه، يصطفّ ترامب على طرف نقيض لحلفائه الأوروبيين، وخصوصاً الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، الذي وجّه انتقادات شديدة لموقف الرئيس البرازيلي في هذا السياق.

وبعد يوم على إعلان دول «مجموعة السبع» تقديم مساعدة مالية بقيمة حوالى 20 مليون دولار لمكافحة الحرائق، ورفضها بشكل قاطع من قِبَل البرازيل، أعلن الرئيس البرازيلي، يوم أمس، استعداده لبحث هذه المساعدة، بشرط أن «يتراجع» الرئيس الفرنسي ويعتذر عن «إهاناته». وقال بولسنارو أمام الصحافيين إن «على السيد ماكرون أولاً أن يتراجع عن الإهانات التي وجّهها إليّ»، مضيفاً قبل لقائه الحكام التسعة لولايات الأمازون: «لقد وصفني أولاً بانني كاذب، ثم، بحسب معلوماتي، قال إن سيادتنا على الأمازون هي قضية مطروحة للنقاش». وأكد أنه «قبل البحث والقبول بأي شيء من فرنسا... على (ماكرون) أن يتراجع عما قاله، وانطلاقاً من ذلك يمكننا أن نتحدّث».

> **اشترط بولسنارو أن يتراجع ماكرون عن «إهاناته» لقبول مساعدة «السبع»**

ورفضت البرازيل رفضاً قاطعاً، ليل الاثنين ــ الثلاثاء، المساعدة الطارئة التي عرضتها دول «السبع» لإخماد الحرائق في غابات الأمازون، مؤكدة، على رغم اتساع نطاق النيران مطلع الأسبوع الجاري، أنها «تحت السيطرة». ورفض كبير موظفي إدارة الرئيس البرازيلي، أونيكس لورنزوني، الذي يمارس مهمات موازية لرئيس حكومة، مساعدة «السبع»، موضحاً لموقع «جي 1» الإخباري: «نقدّر (العرض)، لكن هذه الموارد قد تكون مفيدة أكثر لإعادة تشجير أوروبا». ورأى أن «ماكرون يعجز حتى عن تفادي حريق كان يمكن توقّعه في كنيسة مدرجة في التراث العالمي للبشرية، ويريد إعطاءنا أمثولات لبلادنا؟!»، في إشارة إلى الحريق الذي طاول كاتدرائية نوتردام في باريس في 15 نيسان/ أبريل. ودعا الرئيس الفرنسي إلى الاهتمام بـ«بلاده ومستعمراته».

اشاد ترامب بجهود نظيره البرازيلي في إخماد حرائق الأمازون (أ ف ب)

وكان بولسنارو أول من أعلن رفض المساعدة المعروضة، وكتب في تغريدة: «لا يمكن أن نقبل بأن يوجّه رئيس، كماكرون، هجمات مجانية وفي غير محلها للأمازون، ولا أن يخفي نياته خلف فكرة تحالف من دول مجموعة السبع من أجل إنقاذ الأمازون وكأنها مستعمرة». وتابع، بعد أيام من سجال عالي النبرة بين الرئيسين، إن «احترام سيادة أي بلد كان هو أقل ما يمكن انتظاره في عالم متحضّر».

(الأخبار، أ ف ب)

على الغلاف

إيران واجتماعات بياريتس هذا باب التفاوض... أين المفتاح؟

أعادت تصريحات الرئيس الإيراني، حسن روحاني، تصويب بوصلة «تفاؤل» جارف اجتاح المراقبين جراء مخرجات قمم «مجموعة السبع» في بياريتس. إذ قال أمس إن بلاده مستعدة دائماً لإجراء محادثات، «لكن ينبغي لواشنطن أولاً أن تتحرك برفع كل العقوبات غير المشروعة». وأشار إلى الحديث عن إمكانية لقاء الرئيس الأميركي بالقول: «إذا كان أحدهم يريد اللقاء لمجرد التقاط صورة فهذا غير مقبول». لا يمكن إغفال الخلافات الإيرانية الداخلية حول آليات التفاوض وحيثياته، وخصوصاً إذا ما تضمّنت سابقة «المصافحة». إلا أن العارفين بالأمور في طهران يؤكدون أن هذه النقاشات تبقى تحت سقف يمكن ضبطه والتفاهم عليه، وهو ما تؤكده تجربة النشاط الراهن لكل المؤسسات بتناغم كبير، والتي تتقاطع عند هدف مشترك: التحضير جيداً للمفاوضات على طريقة أن لا مفاوضات قد تأتي. مواقف روحاني، ومع أنها فرضت خريطة طريق لأي اتفاق مع الولايات المتحدة، إلا أنها تركت باب التفاوض مفتوحاً على رغم تلاوة الشروط، وهو ما يقود إلى أن طهران وإن اقتربت خطوة من استعدادها للتفاوض من موقع قوة بعدما أفرغت سياسة «المقاومة الفاعلة»، بنسبة لا بأس بها، حملة «الضغوط القصوى» الأميركية من مضمونها، فإنها لا تستعجل الحوار، وتريد للمزيد من أوراقها أن تتكدّس على الطاولة. يعني ذلك أن برنامج «الصمود» الإيراني بدأ يدخل مرحلة جديدة، انحسرت أمامه الشروط الأميركية الـ 12، وبات التركيز الإيراني على ملفين: تحييد البرنامج الصاروخي، وإيقاف ما تسمّيه طهران «الحرب التجارية» من خلال عودة تصدير النفط إلى سابق عهده. المصرّون على «التفاؤل» سينتظرون في المرحلة الجديدة أن يتقدّم الطرفان خطوات بطيئة، كأن تتساهل واشنطن في عقوباتها ولو بطريقة إعادة الإعفاءات والسماح بالآلية الأوروبية، وتحترم الاتفاق النووي ولو من دون عودة إليه. في المقابل: تهدئة إيرانية وتراجع عن الخطوات النووية المرتقبة للتخفف أكثر من التزامات الاتفاق. هذا المسار، إذا ما استمرّ، سيثبت أن تحولاً يجري في البيت الأبيض، يتجاوز النجاح الدبلوماسي للرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، مضمونه أن الرئيس دونالد ترامب خفّض من سقف توقّعاته ويستعجل اتفاقاً قبيل الانتخابات بأي ثمن، وهو ما يتوقّف إنجازه على تجاهل ملف البرنامج الصاروخي. تحوّل لن يسرّ بحال تل أبيب المصعِّدة أمنياً وعسكرياً، حتى وإن لم يصل الأمر إلى المفاوضات المباشرة ولقاء الرئيسين أو وزيري الخارجية، فهو ينقل الاهتمام من نقاط تراعي الأمن القومي الإسرائيلي إلى صفقة أخرى ستكون من جديد غير خاسرة في الحسابات الإيرانية. لكن مقابل السيناريو «المتفائل»، يشدد البعض على صعوبة تجاوز ترامب ملف الصواريخ، الأهم بالنسبة الى حملته ضد طهران، على اعتبار عدم إمكانية الفصل بين الإدارة الحالية والمصالح الإسرائيلية. في الخلاصة، يمكن القول إن اجتماعات بياريتس صنعت «باباً» للمفاوضات، لكن هذا الباب لا يزال مقفلاً، وفتحه «في ملعب ترامب» كما قال روحاني أمس.

(الأخبار)

لماذا لا تتعجّل إيران لقاء روحاني ـ ترامب؟

عماد أبشناس

ربّما مثّل إعلان الرئيس الإيراني، حسن روحاني، استعداده للقاء أي شخص إذا ما صبّ هذا اللقاء في مصلحة البلاد، القنبلة التي كان وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، قد ضرب على صاعقها خلال زيارته المفاجئة لمدينة بياريتس الفرنسية، حيث انعقدت قمة «مجموعة السبع». تأكيد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، كان على علم بسفر ظريف، وأن ثمة تنسيقاً مسبقاً معه في هذا المجال، يؤكد أن ظريف أجّل سفره إلى بكين، وزار مكان اجتماعات «السبع» ليسمع مباشرة من الرئيس الفرنسي ما هو العرض الأميركي لإيران.

وعلى الرغم من أنه، لحدّ الآن، لم تتضح ماهية هذه العروض، لكن يمكن القول إنها كانت مقنعة إلى درجة جعلت روحاني يخرج بهكذا تصريح خلال أقل من 24 ساعة من لقاء وزير خارجيته مع الرئيس الفرنسي ووزير الخارجية الفرنسي. كانت إيران قد أكدت مراراً أن رفع العقوبات كاملاً هو مفتاح أي مفاوضات مستقبلية بينها وبين الولايات المتحدة. وبالطبع، هذا ما جاء على لسان روحاني مباشرة بعد يوم من كلمته السابقة. ومع أن الإيرانيين برزخون تحت عقوبات لم يكن لها مثيل في التاريخ، بحسب قول ترامب، لكنهم يعرفون جيداً أن الأخير يحتاج إلى هذه المفاوضات أكثر مما يحتاج إليها الإيرانيون، بسبب الظروف الداخلية الأميركية، وتأثير هذا الخيار على وضع ترامب الانتخابي. يعلم الإيرانيون جيداً أنهم يستطيعون الحصول على ما لا يمكن تصوّره إذا ما أقدموا على هذه الخطوة في ظروف يكون الرئيس الأميركي محتاجاً فيها إلى المفاوضة، وحتى لو لم يحصلوا على الامتيازات المطلوبة خلال الفترة الحالية قبل الانتخابات الأميركية المقبلة وتم انتخاب ترامب مجدداً، فإنهم لن يواجهوا ترامب نفسه الذي يواجهونه حالياً. لكن، بالطبع، إذا ما تم انتخاب رئيس أميركي آخر، فما من ضمانات بأنه سيوقّف خطوات ترامب، حتى لو كان «ديموقراطياً».

في ظلّ هذه الظروف، استطاع الإيرانيون، وبحنكة كبيرة، جعل الأميركيين والأوروبيين يخسرون جميع أوراقهم خلال عام مضى (بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي)، إذ إن الأميركيين قاموا بتنفيذ جميع تهديداتهم السياسية والاقتصادية والإعلامية، وحتى العسكرية، واستطاع الإيرانيون التصدّي لها جميعها. أما بالنسبة إلى الأوروبيين الذين حاولوا القيام بدور الشرطي الجيد، فإنهم قاموا بمجاراة الولايات المتحدة في سياساتها وعقوباتها على إيران، وهم خسروا أيضاً ورقة الضغط الوحيدة التي كانوا يستطيعون تهديد إيران بها، ألا وهي مشاركة الولايات المتحدة في عقوباتها. وكان الأميركيون والأوروبيون يراهنون على تحريك الشارع الداخلي الإيراني من خلال الضغوط الاقتصادية، لكن ما حصل هو العكس، إذ إن الشارع أظهر تماسكاً كبيراً على رغم العقوبات الاقتصادية التي واجهتها البلاد. وبعدما اطمأنت طهران إلى أن الجانب المقابل خسر جميع أوراقه، بدأت هي لعبها وجمع أوراقها منذ بضعة أشهر. لم يأخذ الأمر وقتاً طويلاً كي يستوعب الأميركيون والأوروبيون اللعبة التي لعبها الإيرانيون، لكنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم باستيعابها، وهم يحاولون الآن الحيلولة دون أن تستطيع إيران جمع أوراق أكثر. وبالطبع، أحد أهم الأهداف من جمع الأوراق هذا يكون التحضير للمفاوضات. لكن هذه المرة إيران غير مستعدة لأن تدخل المفاوضات وتقبض الثمن بشكل مؤخر، بل هي تريد أن تحصل على دفوعات مقدمة للمفاوضات. وأقل ما يمكن أن تطلبه إيران هو أن يقوم الجانب المقابل برفع العقوبات وعودة بيع إيران لنفطها وحصولها على أمواله عبر فتح القنوات المصرفية. يحاول الأوروبيون من خلال مشروع «انستكس» أن يحدّوا من تلك القنوات والامتيازات قبل المفاوضات، في حين أن الإيرانيين يسعون إلى توسيعها.

> إذا كانت هناك مفاوضات مرتقبة فيمكن أن تحصل بين وزيري خارجية البلدين

ولا تزال هناك أوراق كثيرة يجب على إيران أن تجمعها قبل بدء أي مفاوضات، أهمها عودة البرنامج النووي إلى ما كان عليه سابقاً، وتثبيت قدرة إيران في المنطقة، والوصول إلى مستويات عسكرية عالية وخاصة في المجال الصاروخي. فإذا ما رجعنا إلى السابق، نرى أن إيران وقعت اتفاقية عام 2005 (معروفة باتفاقية سعد آباد) حين كان لديها حوالى 190 جهاز طرد مركزي، وكانت بالكاد تخصّب حوالى 3,67% من اليورانيوم. وعلى الرغم من أن الطلب الإيراني الوحيد حينها كان إعطاء إيران حقّها في تخصيب اليورانيوم بحسب الموازين الدولية، فإن الأوروبيين أصرّوا على إقفال جميع المنشآت النووية لكي تُظهر إيران حسن نياتها. وبالفعل، أقفلت إيران جميع منشآتها النووية، لكن الأميركيين عرقلوا اتفاقية «سعد آباد» وطلبوا أكثر، ليجلسوا لاحقاً على طاولة مفاوضات مع إيران وهي تمتلك حوالى 20 ألف جهاز طرد مركزي، وتخصّب اليورانيوم بأكثر من 20%، وتنتج البلوتونيوم والماء الثقيل، ولديها تكنولوجيا الدورة النووية بشكل كامل. حينها، اضطر الأميركيون الى أن يرضخوا لإيران النووية، ويقبلوا أن تشغّل 5 آلاف جهاز طرد مركزي، وتخصّب اليورانيوم بنسبة ما دون 5%. إضافة إلى ذلك، فإن إيران دخلت مفاوضات سعد آباد في ظلّ ظروف حصار أميركي من شتى الاتجاهات، فالأميركيون كانوا حينها قد احتلّوا أفغانستان والعراق، وانتشرت جيوشهم في كل المنطقة، في حين أن البرنامج الدفاعي الإيراني، وخصوصاً الصاروخي، كان في بداياته.

وهذه التجربة تؤكد أن الإيرانيين لن يدخلوا أي مفاوضات مستقبلية قبل أن يصلوا إلى مراحل أعلى بكثير مما كان برنامجهم النووي عليه سابقاً، إضافة إلى وضعهم الإقليمي وقدرتهم العسكرية. اليوم، إيران لديها برنامج دفاعي، ولا سيما صاروخي، هو الأكثر تطوراً بين خمس دول كبرى في هذا المجال في العالم، إضافة إلى أن لديها قدرات تكنولوجية في شتى المجالات العلمية تستطيع جمعها مع بعضها البعض، وما تحتاج إليه هو وقت قصير كي تجمع كل هذه الأوراق لكي تكون جاهزة لأي مفاوضات مستقبلية.

يجب أن ننتظر ونرى ما كانت وعود ماكرون التي جعلت روحاني يخرج بهذه الكلمات، وهل هي ستكون في مستوى جعل الإيرانيين يتراجعون عن خطوتهم التالية المزمع تنفيذها في السادس أو السابع من أيلول المقبل أم لا؟ لكن بالكاد يمكن التصور أن الأوروبيين يستطيعون تنفيذ ما تطلبه إيران من رفع العقوبات وفتح القنوات المصرفية كي توقف خطوتها الجديدة المتمثلة بتعليق بعض تعهداتها في الاتفاق النووي. من جهة أخرى، مصلحة إيران تقتضي أن تقوم بتنفيذ هذه الخطوة قبل أي مفاوضات مستقبلية. لهذا، يمكن القول إننا لا يجب أن نرتقب أي مفاوضات قريبة بين الرئيسين الأميركي والإيراني، وإذا ما كانت هناك مفاوضات مرتقبة يمكن أن تحصل بين وزيري خارجية البلدين، وفي إطار اجتماعات مجموعة الـ(4 + 1) الموقعين على الاتفاق النووي («5 + 1» بلا الولايات المتحدة)، بحضور وزير الخارجية الأميركي كضيف. وبالطبع، فإن إيران لن تقبل حتى بهكذا مفاوضات قبل أن تحصل على امتيازات، أقلّها رفع العقوبات أو بعضها، أو بدء تنفيذ مشروع «انستكس» وفق ما يريده الإيرانيون وليس وفق ما هو مطروح حالياً. وموضوع لقاء ترامب وروحاني سوف يبقى معلّقاً حتى تحصل إيران على كل الامتيازات التي تطالب بها؛ وهي رفع جميع العقوبات وتنفيذ الولايات المتحدة جميع تعهداتها في الاتفاق النووي من دون الحاجة إلى عودتها إلى هذا الاتفاق.

هذه المرة إيران غير مستعدة لأن تدخل المفاوضات وتقبض الثمن بشكله مؤخر (أ ف ب)

الوساطة الفرنسية والتصعيد الإسرائيلي

وليد شرارة

الأجواء «البنّاءة» التي سادت خلال اجتماعات قمّة «مجموعة الدول السبع» الأخيرة في بياريتس، والتوافقات التي توصّلت إليها هذه الأخيرة، كان لها أثر إيجابي على صورة إيمانويل ماكرون. الرئيس الفرنسي الذي واجه تدنّياً حادّاً في معدلات شعبيته بسبب نهجه في التعاطي مع التحديات الاجتماعية والسياسية الداخلية، وفي مقدّمها ظاهرة «السترات الصفر»، نجح في توظيف القضايا التي تحظى باهتمام الرأي العام الفرنسي والتي وضعها على جدول أعمال القمّة، كالأزمة البيئية وحرية التبادل وتعاظم الفوارق الاجتماعية، لتحسين موقعه على المسرح السياسي في بلاده.

صحيفة «لو موند» عكست هذا الواقع في العنوان الذي اختارته لافتتاحيتها: «ماكرون في قمة الدول السبع: الجرأة كرافعة دبلوماسية». تأمين شروط إعادة الانتخاب هي بين أبرز الحسابات التي تحكم غالباً حركة النخب السياسية ومواقفها ومبادراتها في الديموقراطيات العريقة، وماكرون لا يشذّ عن هذه القاعدة. لكن الاعتبارات الأمنية والاستراتيجية كثيراً ما تفرض نفسها على هؤلاء، واحتمال انفجار مواجهة أميركية ـ إيرانية في الخليج أحدها، وتضطرهم الى اعتماد الخيارات التي يرونها الأقل سوءاً. الرئيس الفرنسي يعتقد أن تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران وعدم رغبتهما في الحرب في الآن نفسه، تطوران يفتحان نافذة فرص أمام إمكانية التوسط لإيجاد مخرج سلمي للأزمة الحالية. غير أن حقيقة الدوافع الأميركية للتأزيم مع إيران، وهي دوافع إسرائيلية مرتبطة أساساً ببرنامجها الصاروخي وبدعمها لقوى المقاومة، وليس ببرنامجها النووي، ستجعل من التوصل إلى اتفاق جديد بين واشنطن وطهران مهمة بالغة الصعوبة. إلا إذا قام أحد الطرفين بتقديم تنازلات فعلية يتراجع فيها عن موقفه المعلن من موضوع الصواريخ.

عند حديثه عن الشروط التي تضعها الولايات المتحدة للتفاهم مع إيران، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، خلال مؤتمره الصحافي المشترك مع نظيره الفرنسي، إن «ما نسعى إليه هو: لا أسلحة نووية، لا صواريخ بالبستية، ومدة زمنية أطول (إطالة أمد الرقابة على المنشآت النووية إلى ما بعد 2025)». أوساط كثيرة، إسرائيلية أو مؤيدة لإسرائيل (كالي لايك، المعلق في موقع «بلومبيرغ» حول قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية، مثلاً) رأت في تصريح ترامب تخلّياً عن 9 شروط من أصل 12 كان وزير الخارجية، مايك بومبيو، قد حدّدها لمعاودة التفاوض مع إيران. باراك رافيد، المراسل المتخصص بالشؤون الدبلوماسية في «القناة الـ13» الإسرائيلية، أشار من جهته إلى أن الحكومة الإسرائيلية متخوفة من إمكانية حصول محادثات أميركية ـ إيرانية جديدة حول الملف النووي بحسب ما أبلغه 3 وزراء ومسؤولان رئيسيان معنيّان بالملف الإيراني. ويضيف رافيد إن أحد المسؤولين أسرّ له بأنه «ليس لإسرائيل مصلحة في محادثات بين الولايات المتحدة وإيران، وقدرتها على التأثير على ترامب أو مواجهته حول هذا الموضوع محدودة للغاية».

المعلومات عن احتمالات تفاوض جديد أميركي ـ إيراني سابقة لقمة بياريتس. غير أن هذه الأخيرة، وما تخلّلها من إعلان عن استعداد مبدئي للرئيسين الأميركي والإيراني للقاء، عزّزا التفاؤل بقرب البدء بهذا التفاوض. يعتقد البعض حتى أن تصعيد إسرائيل لاعتداءاتها في الأسابيع والأيام الأخيرة، وتوسيع دائرتها لتشمل العراق بعد سوريا، وعودتها لاستهداف مواقع في لبنان، في محاولة لتغيير قواعد اللعبة السائدة منذ عام 2006، ناجم عن قلقها من فرضية التفاوض الأميركي ـ الإيراني وما قد يفضي إليه من تفاهمات أو حتى اتفاق جديد لا يناسب مصالحها. لكن النظر إلى ما قاله الرئيس الأميركي، وإلى الشروط التي ذكرها كقاعدة للعودة إلى عقد محادثات مع إيران، يظهران أن هذه المخاوف، إن كانت قائمة فعلاً، لا أساس لها حتى الآن. فموقف الإدارة الأميركية الراهنة الهستيري في عدائه لإيران لا علاقة له بتاتاً بالملف النووي. لا أحد في العالم، بما فيها الأجهزة الاستخبارية الأميركية، وباستثناء نتنياهو وحكومته وترامب وإدارته، يتهم طهران اليوم بالعمل على صناعة قنبلة نووية أو بعدم الالتزام بالاتفاق النووي قبل انسحاب الإدارة الأميركية منه، بل من الممكن الإضافة بالقول إن إدارة ترامب لو كانت مهجوسة حصراً باحتمال أن تقوم إيران بعد سنة 2025 بالسعي إلى إنتاج أسلحة نووية، لاقترحت أن يتم تمديد فترة الرقابة على المنشآت النووية الإيرانية بعد التاريخ المشار إليه فقط لا غير.

لكن إصرار الإدارة على ربط أي اتفاق جديد حول الملف النووي بملف الصواريخ البالستية الإيرانية هو الذي يكشف نياتها، ويسمح بفهم مختلف لطبيعة المواجهة الدائرة في الإقليم. هذه المواجهة تتمحور حول الصواريخ البالستية التي تنتجها وتطورها إيران وتُتهم بنقلها إلى حلفائها في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق واليمن ومساعدتهم على إنتاجها محلياً. التغيير التدريجي، ولكن المستمر، في موازين القوى بين إسرائيل ومحور المقاومة، الناتج من مراكمة وتطوير هذه القدرات الصاروخية، وما ستؤول إليه هذه الموازين في حال ديمومة هذا المسار، هو السبب الرئيس للتصعيد الأميركي والإسرائيلي ضد إيران. الولايات المتحدة لم تغير ولن تغير، في ظلّ إدارة كإدارة ترامب، من ثوابت استراتيجيتها في المنطقة، وبين أبرزها التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي على دولها، المهدَّد راهناً من مسار مراكمة القدرات المذكور.

لا يتنافى الحديث عن إمكانية العودة إلى التفاوض مع تكثيف للضغوط بأشكالها المختلفة، بما فيها تلك العسكرية التي تستهدف مواقع وقواعد مزعومة للصواريخ أو للطائرات المسيرة. هذا هو معنى الغارات الإسرائيلية المتتالية التي تنوي إسرائيل عبرها التأكيد على مركزية هذا الملف بالنسبة إليها. هذه المعطيات لا تمنع البعض من الرهان على شخصية الرئيس الأميركي وفرضية أنه قد يذهب، أمام الفرص التجارية والاقتصادية الكبرى التي سيوفرها تفاهم مع إيران وتطبيع للعلاقات معها بعد تنازلات تقدمها في الملف النووي لا البالستي، إلى الموافقة على اتفاق جديد يحمل اسمه، يكون أفضل من ذلك الذي وقّعه أوباما، لكنه لا يضع مصلحة إسرائيل في المقدمة. أصحاب هذا التحليل يتجاهلون حقيقة أن انتخاب ترامب تم من خلال التحالف مع ائتلاف من القوى يشكل التيار المسيحي الصهيوني أحد أهم مكوناته وزناً، وكذلك فئة أصحاب المليارات من اليهود أمثال شلدون أدلسون وبول سينغر، الذين كانوا من أبرز داعميه. من الصعب أن يتجاهل الرئيس الأميركي موقف هذه القوى وأطراف اللوبي الإسرائيلي عندما يتخذ قرارات تتعلق بالمنطقة وبإسرائيل، وخاصة أن أولوية الأولويات بالنسبة إليه هي إعادة انتخابه عام 2020.

على الغلاف

تل أبيب إزاء احتمالات الاتفاق: ماذا نفعل وحدنا؟

علي حيدر

لا تقتصر مشكلة إسرائيل الأمنية والاستراتيجية على مسار واحد للتطورات في الملف الإيراني. فكل سيناريو، ما عدا خضوع إيران أو ضربها من قِبَل الولايات المتحدة، ينطوي على مخاطر فورية واستراتيجية على الأمن القومي الإسرائيلي. في ذروة الترويج لإمكانية عقد لقاء بين الرئيسين

> **ليس سرّاً أن الخيار العسكري الإسرائيلي أمام إيران محدود**

الأميركي والإيراني، ارتفع منسوب الحديث عن مخاطر مثل هذا اللقاء إن لم يُلبّ المطالب الإسرائيلية في المجالات الإقليمية والصاروخية والنووية. وفي هذا الإطار، تندرج دعوة المعلق العسكري في «القناة 13» في التلفزيون الإسرائيلي، ألون بن ديفيد، إسرائيل، إلى ضرورة التجهّز لإمكانية تراجع الرئيس الأميركي أمام إيران عن المبادئ التي تم التوافق عليها مع تل أبيب. وعبّر بن ديفيد عن مخاوفه من احتمال قبول دونالد ترامب باتفاق «رخو» أكثر، يقوم بعدها بالتسويق له على أنه «نجاح كبير». الأهم أن هذه التقديرات ليست حالة فردية في الكيان الإسرائيلي، بل سبق أن تناولها أيضاً العديد من الخبراء المقربين من دوائر القرار السياسي والأمني في تل أبيب، وهو ما يعكس وجود المخاوف نفسها لدى الجهات المختصة.

لم تستمرّ طويلاً الانطباعات التي راودت الكثيرين في تل أبيب، في ذروة المساعي الفرنسية لعقد لقاء قمة بين ترامب ونظيره الإيراني حسن روحاني. فقد بدّدها المسؤولون الإيرانيون عندما ربطوا أي لقاء بتراجع الولايات المتحدة عن العقوبات، وعودتها إلى الاتفاق النووي. في أعقاب ذلك، من الطبيعي أن تنكبّ الجهات المختصة في إسرائيل على دراسة أبعاد هذا الموقف الحاسم ورسائله، وما ينطوي عليه من مخاطر وإيجابيات مفترضة. لكن خصوصية الموقف الرسمي الإيراني، الذي أظهر مرة جديدة تماسكه وثباته، أنه يؤشر مجدداً إلى صمود إيران الاقتصادي والسياسي، وتفوقها الردعي حتى الآن. أول ما سيحضر في تل أبيب من بعد الموقف الإيراني الأخير أن العقوبات الأميركية لم تحقق الأهداف المؤمّلة منها، وأن الطرفين الأميركي والإسرائيلي أخطآ تقييم الأوضاع في الجمهورية الإسلامية عندما خلطا بين النتائج القاسية التي تسبّبت بها العقوبات، وبين مفاعيلها على صانع القرار، وعلى موقف الشعب الإيراني من النظام الإسلامي في بلاده.

لوهلة، قد يتشكل انطباع بأن فشل لقاء أو عدم انعقاده هو، بحدّ ذاته، موضع ترحيب في تل أبيب. لكن الواقع أن الموقف الإسرائيلي من أي صيغة لا ينطلق من قيمة ذاتية لها، بقدر ما تكون مدخلاً لتلبية مطالب الكيان. بعد فشل الرهان على عقد لقاء قمة بين الرئيسين الأميركي والإيراني، يمكن التقدير بأن مروحة من السيناريوات حضرت وسوف تحضر في إسرائيل، لكن أشدّها خطورة على أمنها القومي تلك التي يستمرّ فيها صمود إيران السياسي والاقتصادي، ويتواصل معها التقدّم في برنامجها النووي. والذروة في هذا المسار الخطر هي أن يستمرّ الانكفاء الأميركي عن المبادرة العملانية التي تأملها تل أبيب وتدفع باتجاهها. ولعلّ أهمية هذا التقدير تكمن في حضوره بقوة في أدبيات المعلّقين والخبراء، ومن ضمنهم ألون بن ديفيد، الذي رأى أنه «في حال بدأت إيران بتخصيب اليورانيوم بمستوى أعلى بكثير، مع أجهزة طرد مركزي متطورة أكثر، وحركت من جديد نشاطاتها في مفاعل أراك النووي، ستجد إسرائيل نفسها وحيدة أمامها». تنطلق هذه المخاوف من تقدير يحتلّ مساحة واسعة في إسرائيل، ومفاده أن «من المعروف أن ترامب يرتدع عن استخدام القوة العسكرية. ربما سيغرقنا بالسلاح والعتاد، إلا أنه لا يمكن التعويل عليه بأن يكون شريكاً في عملية عسكرية لردع الإيرانيين».

لكن ماذا عن الخيار العسكري الإسرائيلي؟ يؤكد بن ديفيد أنه «ليس سراً أن الخيار العسكري الإسرائيلي أمام إيران محدود. سلاح الجو يعرف كيفية القضاء على المفاعيل النووية الإيرانية، لكنه لا يملك القدرة على أخذ المعرفة التي طوّرها (الإيرانيون) أو (منع) الدافعية للحصول على قنبلة نووية... وحتى ثمن تحقيق الخيار العسكري سيكون كبيراً: بغض النظر عن حزب الله، الذي هو وحده تهديد عسكري جدي، تملك إيران اليوم ترسانة صواريخ متطورة، منتشرة في العراق وفي سوريا»، تعكس الصورة التي قدمها أحد أهم المعلقين العسكريين في الكيان الإسرائيلي حجم التحدي الذي تواجهه إسرائيل، وتُقدّم تصوراً واضحاً عن محدودية خياراتها وحجم الإرباك الذي يسيطر على مؤسسة القرار السياسي والأمني فيها. خلاصة المشهد أنه عندما تضيق الخيارات وترتفع المخاطر، تزيد معها احتمالات الوقوع في التقديرات الخاطئة. لكن يبدو أن حجم المخاطر التي تحضر على طاولة صناع القرار يدفع الآخيرين حتى الآن إلى أن لا تكون أخطاؤهم دراماتيكية، على أمل يسود في تل أبيب بألا تتكبّد مقابلها أثماناً باهظة.

اول ما سيحضر في تل ابيب من بعد الموقف الايراني الاخير ان العقوبات الاميركية لم تحقق الاهداف الموقلة منها (أ ف ب)

تقرير

واشنطن و«طالبان» تنقّحان اتفاقهما: الإعلانات وشيكًا

يتّجه مفاوضو واشنطن و«طالبان» إلى الإعلان عن توصلهما إلى اتفاق، يشكّل انسحاب القوات الأميركية من أفغانستان ركيزته الأساسية، على أن يتضمّن وقفاً لإطلاق النار وضمانات بـ«مكافحة الإرهاب». إلى جانب حوار أفغاني ـ أفغاني يضغط الأميركيون لإنجازه، كونه سيحدّد ملامح المرحلة المقبلة

يبدو أن الجولة التاسعة من المفاوضات المُنعقدة في الدوحة بين الأميركيين وحركة «طالبان» ستكون الأخيرة بين الطرفين. مفاوضات يُتوقّع أن ينتج منها، خلال الأسبوع الجاري، توقيع اتفاق يسمح ببدء سحب القوات الأميركية من أفغانستان، وفق جدول زمنيّ محدّد. وبعد حوالى عامٍ على بدء المحادثات التي ترعاها قطر، يشي الإعلان عن وضع «اللمسات الأخيرة» على الاتفاق بأنه بات منجزاً، وهو ما سعى الناطق باسم المكتب السياسي لـ«طالبان»، سهيل شاهين، إلى توضيحه حين وصف جولة الحوار هذه بـ«المثمرة». وقال: «أحرزنا تقدماً في هذه الجولة، ونقوم بوضع اللمسات الأخيرة على النقاط المتبقية» لسحب القوات الأميركية، متوقّعاً التوصل إلى اتفاق «عند الانتهاء من (هذه) النقاط». وكان شاهين قد أكد، في حديث إلى «الأناضول»، أن الحركة «على وشك التوصل إلى اتفاق نهائي في الدوحة مع الولايات المتحدة»، وأن «واشنطن وافقت على سحب قواتها من أفغانستان وحل القضية الأفغانية سلمياً»، وهو الشرط الرئيس الذي تضعه «طالبان» من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الحكومة الأفغانية. ويتضمّن الاتفاق الذي سيجري التوقيع عليه سحب أكثر من 14 ألف جندي أميركي من أفغانستان بجدول زمني واضح، على أن تلتزم الحركة، في المقابل، عدم استخدام المقاتلين الأجانب أراضي أفغانستان، كما يتضمن وقفاً لإطلاق النار بين الجانبين. وتشترط «طالبان» أيضاً، عرض الاتفاق على وسائل الإعلام وعلى ممثلين لدول الجوار الأفغاني، إضافة إلى الصين وروسيا والأمم المتحدة، من أجل توفير ضمانات دولية لتطبيقه.

وتوقّع مصدران دبلوماسيان على اطلاع على الجولة التاسعة من المحادثات، تحدّثت إليهما «رويترز»، إنجاز الاتفاق هذا الأسبوع، وسحب حوالى 50% من القوات الأميركية، لكنهما أضافا إنه سيتعيّن التفاوض بشكل منفصل على إنهاء القتال

> **تشترط «طالبان» عرض الاتفاق على دول الجوار الأفغاني والصين وروسيا والامم المتحدة**

بين «طالبان» والحكومة الأفغانية. وبحسب دبلوماسي يتابع المفاوضات في قطر، فإن «وقف إطلاق النار بين القوات الأفغانية وطالبان يتطلب اتفاقاً منفصلاً، والمداولات لم تبدأ بعد»، مضيفاً إن «الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان سيوقف الضربات الجوية الأميركية على الحركة، كما ستوقف الأخيرة الهجمات الداخلية على الجنود الأميركيين وغيرهم من الأجانب»، وهو ما أكده أيضاً قيادي «طالباني». ويضغط المفاوضون الأميركيون على الحركة الأفغانية من أجل الموافقة على الدخول في محادثات مع الحكومة ووقف إطلاق النار، غير أن قيادياً في «طالبان» قال لـ«رويترز» إن هذا لن يحدث، مؤكداً «(أننا) سنواصل القتال ضد الحكومة الأفغانية وسننتزع السلطة بالقوة». وذكر «القياديان» أن الاتفاق يقضي أيضاً بأن توقف الولايات المتحدة دعم الحكومة الأفغانية. التعليق الأخير استدعى رداً من المبعوث الأميركي الخاص إلى أفغانستان، زلماي خليل زاد، الذي أكد في تغريدة أن بلاده «ستدافع عن القوات الأفغانية الآن وبعد أي اتفاق مع طالبان». وبحسب خليل زاد، فإن الطرفين متفقان على أن «مستقبل أفغانستان تحدده مفاوضات أفغانية داخلية»، وهو ما أكده أيضاً شاهين الذي قال إن «كل القضايا الداخلية سيتم بحثها عبر مفاوضات أفغانية عند الانتهاء من هذا الاتفاق وعرضه على وسائل الإعلام».

ومع انتهاء الجولة التاسعة، من المقرر أن يتوجه خليل زاد إلى العاصمة الأفغانية، بهدف «تشجيع» الاستعدادات للمفاوضات الأفغانية ـ الأفغانية، وفقاً لوزارة الخارجية الأميركية، في حين لا يزال يتعيّن حلّ بعض القضايا الشائكة، مثل تقاسم السلطة مع «طالبان»، ومستقبل الإدارة الحالية، وأدوار القوى الإقليمية مثل الهند أو باكستان.

(الأخبار)

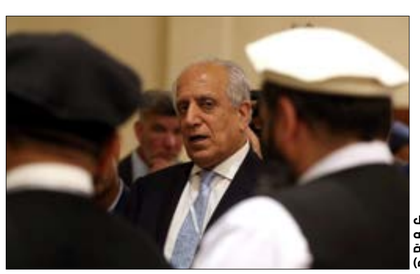

خليل زاد: مستقبل افغانستان تحدده مفاوضات افغانية داخلية (أ ف ب)

◄ إعلانات رسمية ►

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات

هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلان

من امانة السجل العقاري في الشوف طلب مخايل يوسف رزق احد ورثة يوسف عساف رزق سند ملكية بدل ضائع لمورثه في العقار 3393 الدبية.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
امين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان

من امانة السجل العقاري في الشوف طلب اياد محمود بردان بوكالته عن حلمي سليم عبد الكريم الحاج شحاده احد ورثة سليم محمد عبد الكريم الحاج شحاده سند ملكية بدل ضائع للعقار 3894 شحيم .
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربية

إعلان بيع بالمزاد العلني

صادر عن دائرة تنفيذ بعبدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2010/1061
المنفذ: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
وكيله المحامي جورج بو زامل الذي حلّ بالتنفيذ محل شركة راك للورق والكرتون ش.م.ل. التي حلت بالتنفيذ محل المنفذ حسن محمد سرحان.
المنفذ عليه: بلال علي عليق - الليلكي - مشروع البركات - طابق ثاني بلوك A.
السند التنفيذي:
1 - سندات دين لصالح شركة راك للورق والكرتون ش.م.ل. بقيمة /9673/ دولار اميركي عدا الفوائد واللواحق.
2 - سندات دين لصالح بنك بيبلوس ش.م.ل. بقيمة /9,933,702/ ليرة لبنانية عدا الفوائد واللواحق.
3 - سندي تعهد وامانة لصالح حسن محمد سرحان بقيمة /17,400/ دولار أميركي عدا الفوائد واللواحق.
4 - سندات دين لصالح محمد باقر الأمين بقيمة /20,000/ دولار أميركي عدا الفوائد واللواحق.
5 - تأمين درجة اولى لصالح بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. بقيمة /54,000,000/ ليرة لبنانية عدا الفوائد واللواحق.
تاريخ قرار الحجز: 2010/7/27
تاريخ تسجيله: 2010/7/29
العقار المطروح للبيع: كامل القسم رقم 10 بلوك A من العقار رقم 2459 برج البراجنة. طابق ثاني يتألف من مدخل وصالون وطعام وغرفتين ومطبخ وشرفات وحمامين ولدى الكشف تبين ان ما ذكر اعلاه ينطبق على الواقع بالاضافة الى وجود ممر للغرف وعدد الشرفات اثنان واحدة مقفلة بالزجاج وله موقف سيارة وان البناء حيث توجد الشقة قديم العهد ومجهز بمصعد كهربائي والشقة للسكن وان ارض المدخل والصالون والسفرة والفرندا والممر وغرفتي النوم من البلاط والموزاييك والجدران مرشوشة بطرش عادي لون باج وان ارض الحمامين من البلاط السيراميك والجدران بلاط بورسلان والادوات الصحية فيها من النوع الليسيكو الوطني وارض المطبخ والفرندا وجدرانه من بلاط السيراميك مع وجود مجلى من الرخام ويوجد فيه خزائن من الالمنيوم والمنجور الداخلي من الخشب السويدي المعاكس والنوافذ وابواب الفرندتين من الالمنيوم الفضي ويوجد تمديدات كهربائية عادية جداً - حق مختلف خاضع لنظام ملكية الطوابق والخرائط والعقد يشترك بملكية القسمين 1 و3 A وكل ما ورد عليهما - تأمين ممتاز مع شهادة قيد تأمين مع حق التحويل تاريخ الاستحقاق حسب شروط العقد - يمتنع المدين عن اجراء اية عقود او ترتيب اي حق عيني على هذا القسم طيلة مدة القرض - الدائن: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. - المؤسسة العامة للاسكان - المدين: بلال علي عليق 2400 سهم قيمة التأمين اربعة وخمسون مليون ليرة لبنانية. مساحته 92 م.م.
قيمة التخمين: /105800/ دولار أميركي
قيمة الطرح بعد التخفيض: /57291/ دولار اميركي
موعد المزايدة: تجري امام رئيس دائرة تنفيذ بعبدا في قصر عدل بعبدا نهار الجمعة الواقع فيه 2019/10/18 الساعة العاشرة صباحاً.
شروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة في المزايدة ايداع قيمة الطرح او تقديم كفالة مصرفية معادلة تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وبخلال الثلاثة ايام التي تلي الاحالة عليه دفع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر فإذا لم يتقدم أحد بزيادة العشر تعاد المزايدة على عهدة المشتري الناكل الذي يضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة كما عليه خلال العشرين يوماً التي تلي صدور قرار الاحالة دفع رسم الدلالة خمسة بالمائة والتسجيل.
مأمور التنفيذ
عباس حمادي

إعلان

من أمانه السجل العقاري في بيروت
طلب سامي ميشال الديب لموكله عبد الكريم حكمت الرستم سند تمليك بدل عن ضائع للقسم رقم 5 من العقار 4841 منطقة الاشرفية.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
امين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان

من امانة السجل العقاري في النبطية
طلب كامل حسين بيضون شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1690 دير الزهراني.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من امانة السجل العقاري في النبطية
طلبت بتول سلمان عليان شهادة قيد بدل ضائع للعقار 327 برج قلاويه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
امين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من امانة السجل العقاري في النبطية
طلب قاسم عباس حمود سند تمليك بدل ضائع بحصة مورث موكلته «ابراهيم قاسم حمود» في العقار 5189 مشغرة.
للاعتراض خلال مهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري في البقاع الغربي
ربى حسن الدغيدي

إعلان

من امانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب حسن عباس هاشم سند تمليك بدل ضائع بحصة موكله «حسن محمد ابراهيم» في العقار 4414 مشغرة.
للاعتراض خلال المراجعة خلال مهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان مزايدة

صادر عن دائرة تنفيذ زحلة - الرئيسة سينتيا قصارجي
المنفذ: احمد علي المعلم - بوكالة الاستاذ زهمول الميس
المنفذ عليها: اليفة حسن مراد
بالمعاملة التنفيذية رقم 2015/880 ينفذ طالب التنفيذ الحكم الصادر عن الغرفة الابتدائية الاولى في البقاع اساس 2015/456 قرار 2015/146 تاريخ 2015/6/30 المتضمن اعتبار العقار رقم /557/ قب الياس غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم وفقاً للثمن المحدد من قبل الخبير والبالغ /580300/ د.أ. خمسماية وثمانون الفاً وثلاثماية دولار اميركي على ان يعتمد هذا المبلغ اساساً للطرح في المزايدة الاولى ويوزع الثمن على الشريكين كل بنسبة حصته في الملكية.
المطروح للبيع: كامل العقار رقم /557/ قب الياس.
مساحته: /3690/م2 يقع على يمين طريق مكسه - قب الياس - هذا العقار منحدر وهو كناية عن قطعة ارض فيها الكثير من الاعشاب والتلال ويحتوي على بناء مؤلف من ثلاثة طوابق مهترئ وغير منجز والسقف قد سقط عنه الاسمنت.
حدوده: يحده غرباً العقار /662/ وشرقاً العقار /554/ وشمالاً العقارين /554/ و/662/ وجنوباً العقارات /662/ و/660/ و/559/.
حقوق عينية: تصديق التصميم التوجيهي العام المرسوم رقم /1201/ تاريخ 1971/5/29 بملف 1 مكسه تعهد مقدم من احمد المعلم باعفاء الادارة من اية مسؤولية متعلقة بمرور الزمن على عقد البيع يومي 1200 و2012/1201 بملفه ودعوى ازالة شيوع صادرة عن الغرفة الابتدائية الاولى في البقاع عدد 2015/456 بملفه تاريخ 2015/3/10 بين المدعي احمد علي المعلم والمدعى عليها اليفة حسن مراد وطلب تنفيذ مقدم من احمد علي المعلم ضد اليفة حسن مراد صادر عن دائرة تنفيذ زحلة رقم 2015/880 محضر وصف العقار رقم 2015/8880 تاريخ 2015/10/22 صادر عن دائرة تنفيذ زحلة بين الحاجز احمد علي المعلم والمحجوز عليه اليفة حسن مراد.
قيمة التخمين وبدل الطرح: /580300/ د.أ. خمسماية وثمانون الفاً وثلاثماية دولار أميركي.
موعد المزايدة ومكانها: يوم الخميس الواقع في 2019/9/19 الساعة الثانية عشرة ظهراً امام رئيس دائرة تنفيذ زحلة في قاعة المحكمة.
شروط المزايدة: على الراغب بالشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ان يودع باسم رئيس دائرة تنفيذ زحلة قيمة الطرح في صندوق الخزينة او مصرف مقبول او تقديم كفالة معادلة وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق دائرة تنفيذ زحلة اذا لم يكن مقام فيه، وعليه خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة ايداع الثمن تحت طائلة اعتباره ناكلاً واعادة المزايدة على عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة عليه في خلال ثلاثة ايام من صدور قرار الاحالة دفع رسم الدلالة.
مأمور التنفيذ
وليد طراف

إعلان مناقصة

تعلن مستشفى تبنين الحكومي عن إجراء مناقصة عمومية على تحديث شبكة المعلوماتية إلى Fiber Optic آخر مهلة لتقديم العروض الساعة الثانية عشر من تاريخ 2019/09/16 على أن تفض العروض بتاريخ 2019/09/17 الساعة الثانية عشر في مبنى المستشفى.
رئيس مجلس الإدارة
د. محمد علي حمادي

◄ خرج ولم يعد ►

هرب العمال البنغلادشيون الواردة اسمائهم من شركة ايتر نتي ش.م.ل
HAQUE MIA
JAHANGIR MIAH
MOHAMMAD RAMJAN MIAH
MOHAMMUD MAMUN MIA
BADAL
الرجاء ممن يعرف عنهم شيئاً الاتصال على الرقم 03/422180

◄ للايجار ►

صالة للايجار بسعر مغري
قريطم - راس بيروت - بناية السحاب
3360 متر مربع -
هيربوخليل سابقاً -
تليفون 03648573

نبض المدينة

تصوير مروان طحطح

نعمّر سوريا أم نعمّر ما دمّرته الحرب في حواضرها؟ [3]

الذاكرة والتاريخ والتراث في حلب

رهيف فيّاض *

1 – حلب في التاريخ
قليلٌ من التاريخ، موجز لتتابع الحقبات

يُجمعُ الباحثون في تاريخ المدن، أن حلب هي من أقدم مدن التاريخ. وهي مدينة عامرة منذ 5000 سنة. حكمها السلوقيون لمدة تُقارب ثلاثة قرون. ثم انتصرت روما وحكمتها، لمدة تعدّت الثلاثة قرون أيضاً. سقطت روما بعدها وقامت بيزنطية، المشرقية. سقطت بيزنطية بدورها، أمام الفتح العربي الإسلامي، وأصبحت حلبُ، مدينةً عربيةً إسلاميةً. عظّم دورَها في عهد الخلافة الأموية. وعرفت بعدها كلَّ تحولاتِ الحقبة الإسلامية، من العباسيين والفاطميين، إلى الأتابك الزنكيين، إلى الأيوبيين، إلى المماليك، إلى السلاجقة، إلى أن فتحها السلطان سليم الأول عام 1516 م. وبقيت عثمانية حتى سقوط الدولة العثمانية. فوُضِعتْ حلب مع كامل الأراضي السورية، تحت الانتداب الفرنسي.

استقلت سوريا في عام 1946، وأصبحت حلب، قطباً كبيراً في الدولة السورية المستقلة. وكان لها دورٌ اقتصاديٌّ محوريٌّ استراتيجيٌّ، منذ تجارة القوافل الأولى، حتى القرون الوسطى وما بعدها. فهي تقعُ على تقاطع تجاري هام وتسيّر القوافلَ إلى الهند، ودبار بكر، وأرمينيا...، أي أنها كانت عقدة تواصل على طريق الحرير. وكان لحلب دورٌ رئيس منذ الفتح العربي، وطوال الخلافة الأموية، أكبّر، وبرزت كمدينةٍ عربيةٍ إسلامية، ذات أهمية معمارية وعلمية. فيها الجامع الأموي الكبير، أحد معالمها الرئيسة. وحافظت حلب على أهميتها، رُغم انتقال مركز الخلافة، من دمشق إلى بغداد.

2– المكان الطبيعي لمدينة حلب، وإملاءاته.

2– 1 – المكان الطبيعي لمدينة حلب.

تُظهر الدراسات الجغرافية والطوبوغرافية، أن القلعة التي نوّهت التلة التاريخية، تتوسط مدينة حلب. وهي قلبُ المدينة ومركزها. أرضُ حلب التي تحوط القلعةَ من كلّ جوانبها، هي منبسطة، على منسوبٍ يُقارب الـ 400 متر. إنّ هذه المميّزات الطوبوغرافية، هي المحدّد الأوّل لمكان المدينة التاريخية، الذي تراكمت فيه عمارة كلّ الحقبات. إنها الميزة الأولى. والميزة الثانية، التي تحدّد مكان المدينة، هي وجود نهر القويق، مصدراً للمياه، للاستعمال وللريّ.

والميزة الثالثة، هي أن هذا المنبسط، بحدوده، القلعة شرقاً والنهرُ غرباً، يحدّد مكان المدينة الطبيعي. فالدراسات الطوبوغرافية ذاتها، تشير إلى تضاريس ترتفعُ في الجنوب الشرقي، وفي الشمال الشرقي أيضاً، ويزداد ارتفاعها لتصل إلى أقصى المناسيب ارتفاعاً 525 متراً. إلا أن المدينة امتدّت في كلّ الاتجاهات، ومكان المدينة التاريخي، هو في الامتداد الأفقي من القلعة شرقاً، إلى النهر غرباً.

2– 2 – إملاءات المكان الطبيعي لمدينة حلب

تختصرُ الفقرة السابقة، كلّ إملاءات المكان الطبيعي للمدينة. والإملاءة الأولى تؤكد ما حَمَلَتْه الحقبات التاريخية، من تراكم البنيان المدينيّ في المكان نفسه. والإملاءة الثانية، هي في التشديد على عدم تمدد المدينة في الاتجاه الجنوبي الشرقي، حيث تكثر التضاريس، وتختلف الارتفاعات. والإملاءة الثالثة، هي أن المُعطى الطوبوغرافي، يحدّد مكان التمدّد الرئيس. في الغرب، أو في الشمال الغربي.

3- الإنشاءات الأولى مع السلوقيّين، والمخطط الشطرنجي والتحولات العمرانية الرئيسة حتى الانتداب الفرنسي

عمل السلوقيون بإملاءات المكان الطبيعي للمدينة، في اختيارهم المنطقة المنبسطة غرب القلعة، لبناء منشآتهم المعمارية الأولى: الأسواق، والمعبد والأغورا... وبعضُ السكن. ابتدأ بنيانهم من مرتفعات تل العقبة شمالاً، أي من موقع المدينة الأولى، إلى حدود التلة السوداء جنوباً. وتوسّط النسيج المبنيّ طريق مستقيم، ابتدأ من القلعة باتجاه الغرب مروراً بالأغورا. وسُمّي هذا الطريق، شارع الأعمدة. ثم تمدّد نسيجهم المبني باتجاه النهر. قام بنيانهم كما في أماكن أخرى، (دمشق وبيروت مثلاً)، على مخطّط متعامد تتجه الطرق فيه من الشمال إلى الجنوب. وسمّي هذا المخطّط في سوريا مخطّطاً شطرنجياً. و«الأغورا» هي مجال واسع في قلب النسيج، للاحتفالات الكبرى. والأسواق على جانبي الطرق، والمعبد في الطرف الغربي. تتابع في مكان المدينة الطبيعي، الرومان، والبيزنطيون، إلى أن انتصر الإسلام. لم تُغيّر الحقبةُ الرومانية في المخطّط الشطرنجي، ولم تُدخِل الحقبةُ البيزنطيةُ الكثير من التعديلات. وبقيت المدينة داخل أسوارها، حتى القرن السادس م. التغيير الحقيقيُّ في الوظائف، حصل مع انتشار الإسلام، وبناء الأسواق التقليدية وكل ملحقاتها، من خانات، وحمّامات، ومساجد. أهمُّها الجامع الأموي الكبير الذي بُني مكان «الأغورا»، والمدرسة الدينية التي بنيت مكان المعبد. والتغيير الأهم، هو تحويل «شارع الأعمدة» إلى امتداد رئيس للأسواق. وربما تخطّى طول الأسواق بمجموعها 36 كلم، منها 16 كلم مسقوفة.

لم يغير العثمانيون في تخطيط المدينة التاريخية. إلا أن المدينة، في بداية القرن السادس عشر، كانت قد خرجت من أسوارها، وتمدّدت في كل الاتجاهات، بحيث أصبحت القلعة مركزها الوحيد. وتبلغ مساحة المدينة التاريخية المسجلة في لائحة التراث المبني العالمي، 450 هكتاراً. وهي تحوط القلعة من كلّ الجهات.

> تدمير المدينة ليس مجرد عملٍ حربيٍّ عادي. إنّه محاولة اغتيال واضحةٍ لتماسك الجماعة، ولتزوير هُوية الامكنة

4- الانتداب الفرنسي، والتنظيم المديني الحديث، وما سُمّي العمارة الحديثة.

ابتدأ التنظيم المديني الحديث، أكرر، مع إيدالفونسو سردا في برشلونة، أول مثال من وحي التنظيم المديني وفق رؤية سردا بالإضافة إلى برشلونة، كان أعمال هوسمن في باريس. (نكرر للضرورة، ما ذكرناه حول التنظيم المديني في دمشق). وباريس اليوم، هي من إنتاج هوسمن.

5- التنظيم المديني الحديث، يدمّر اجزاء من المعالم التاريخية، ومن التراث في حلب، والشوارع العريضة المستقيمة، على جانبيها المباني المرتفعة طبقات، تسلب جزءا من روحها.

وضع شارل شارتييه، مخطّطين لمدينة حلب في عام 1894. وفي الحقبة ذاتها وضع لها مخطّطاً جديداً وفق ما عُرف بالتنظيم المديني الحديث، حدّد فيه تمدُّد المدينة باتجاه الغرب، واعتمد الشوارع العريضة، والمباني المتعددة الطوابق المطلة على هذه الشوارع. وكما في بيروت أتى الأخوان دانجه في منتصف الثلاثينات، وأكملا عمل شارتييه في تدمير النسيج التقليدي. وكما في بيروت أيضاً، أتى إيكوشار، ليكمل الهدم. وبعد الاستقلال، كما في لبنان أيضاً، استمرت سيحة المخطّطات الغربيّة. وكان مخطّط غوتون ليحدّد نمو المدينة بين عامي 1954 – 1975. كلهم فرنسيون إذاً، باستثناء الياباني باشويا. وانتهت سيحة المخطّطين مع المخطّط التنظيمي العام لمدينة حلب (2000– 2015) الذي وضعه المعمار الأستاذ، د. ياسر ضاشوالي.

وقد أضافت «الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية» إلى المخطط، 20000 هكتار (200 كلم2) لتغطية حاجات التوسّع. والملاقت في هذه الزيادة، تخصيص 4000 هكتار (40 كلم2) للمدينة الصناعية «شيخ نجار». إذ بدت لنا هذه المساحة كبيرة جداً عند زيارتنا الميدانية لها. كما بدت مؤسساتها الصناعية مبعثرة. ملاحظتان تبدوان ضروريتان:

الأولى: تقليص مساحة المدينة الصناعية، وتوزيع المساحة المقتطعة، على المناطق الخضراء وعلى مناطق الحماية.

الثانية: إعادة النظر في البنية الإنتاجية للصناعة في حلب، في ضوء المستجدات التكنولوجية في العالم، لجهة الاقتصاد الإلكتروني والتقنيات الرقمية. وتخصيص جزء هامٍّ من بنية الصناعة فيها لاستيعاب هذه التطورات والاستفادة منها. وربما يتم ذلك بشراكة مع الصين.

6- الحصار والدمار: حلب (2012- 2016). الحصار، والحرب، والدمار الجزئي.

في خلاصة مكثّفة، وكمدخل للمكوّن الرئيس في هذا النص، أقول: حلب مدينة عريقة موغلة في التاريخ. موقعها استراتيجي، استقرت فيها كل الحضارات القديمة الكبرى، وتركت فيها آثارها، ومعالمها، ومعرفتها. وهي راهناً، عربية إسلامية منذ فجر الإسلام، مروراً بكل الحقبات الإسلامية المعروفة، في الخلافة وبعدها. فيها الجامع الأموي الكبير، وفيها معْلَمُها الأول قلعتها، حاملة الجزء الرئيس من الذاكرة الجماعية لناسها، أي من هوية المكان وهُوية ناسه. وفيها أسواقها التقليدية، حاملة الجزء الثاني الأهم من الذاكرة الجماعية والهوية. حلب مدينة اشتهرت باقتصادها، وهي اليوم العاصمة الثانية لسوريا، وقلبها الاقتصادي، ورئتها الصناعية المتجدّدة. في حلب إذاً، كل عناصر الجذب للتغريبيين الإلغائيين، الساعين إلى تدمير أماكن الذاكرة الجماعية، وعاء الانتماء والهوية. الساعين إذاً، إلى تدمير أصالة الناس، وتفتيت المجتمع، ومحو الشخصية الوطنية والهوية الأصيلة، ليكتبوا لهم إثر ذلك تاريخاً آخر مزيّفاً، ويلبسونهم هوية أخرى مفتعلة مفتّتة. حاصر التكفيريون الإلغائيون لمدة سنتين كاملتين، مدينة حلب. فاختنق أهلها ومرضوا، وجاعوا. وبعد الحصار، نشبت حرب عنيفة، كان من نتائجها أن تحرّرت المدينة (2014 – 2016). حرب طويلة قاسية، دُمّر فيها قلب المدينة التاريخي، وانتشر الدمار ليطال معظم أحيائها. وحصيلة الحرب مدينياً، دمار شديد في 20% تقريباً من النسيج المبني، في حين نجا الخمس الثاني من التدمير. أما الباقي أي 58% تقريباً، فهو صالح للترميم، بدرجات متفاوتة. وفق الاحتسابات الميدانية، للشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية.

7- إعادة الإعمار في حلب

الذاكرة، التاريخ، التراث، والهوية.نعمّر حلب؟ أم نعمّر ما دمرته الحرب فيها؟

الإعمار، الذاكرة، التاريخ، التراث والهوية.

قلب حلب اليوم مدّمر. النواة الصلبة في نسيج المدينة، حيث تركت كلّ الحقبات بصماتها مرئية. إن هذا القلب هو مدمّر الآن. معظم الأسقف التصقت بالأرض. معظم الجدران أصبحت حجارةً. جُمعت أمام الأبواب المحطّمة. تدخل من باب انطاكيا، في سوق سيوصلك بعد مسار قصير إلى الركام. تحاول أن تتسلّل من باب جانبيّ فيردعُك الركام. أما الأسواق التي تخوط الجامع الأموي الكبير، أو النسيج شرق القلعة وشمالها، فكلّها مدمّرة الآن.

عرفتُ هذه الأمكنة، ولا أستطيعُ أن أتصوّر حلب بدونها. إنها روحُ المدينة، بالنسيج الاجتماعي الذي يتذكّرُ تواصُلَ التاريخ فيها. وتدميرها، ليس مجرد عمل حربيّ عادي. إنّه محاولة اغتيال واضحةٍ لتماسك الجماعة، ولتزوير هُوية الأمكنة، ولانتزاع عنيفٍ لهوية ناس هذه الامكنة. الهدف المختبئ يتعدّى البعد العسكري، إلى بُعد قتل روح الصمود عند الناس، وتفكيك المجتمع وجعلة جاهزاً للاستسلام وللخضوع. الحرب في هذه الأمكنة، هدمت كل شيء. وإعادة الإعمار كلّية. نعيد إعمار قلب المدينة لنحتضنَ روحها وهُويتها، ولنحضُنَ الذاكرة الجماعية لدى أهلها. المخطّطات متوفّرة، والتوثيق كامل. واقتراح «الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية»، بإعادة قلب المدينة إلى ما كان عليه، هو اقتراحٌ صائبٌ.

نتساءل، بحرص شديد، كيف سيتم ذلك؟

هناك إجابات جزئية الآن. مؤسسة الآغا خان ترمّم بعض الأجزاء، وآخرون يرمّمون أجزاء أخرى من الأسواق غير المسقوفة، وترميم الجامع الأموي بتقدم بسرعة مقبولة، وبإشرافٍ ميدانيٍّ لمختصين مجرّبين، ذوي ثقافة معمارية عالية.

ولكن،

ولكن، هناك على سبيل المثال 36 كلم من الأسواق، نصفُها على الأقل مسقوف. والأسقف بارتفاعات شاهقة، وتعود كلّها إلى الحقبات الإسلامية المتعاقبة، الفاطمية، والزنكية، والأيوبية، والمملوكية، ... والعثمانية. الأسقف هذه، هي عقودٌ سريرية تتتابع غالباً، وتتقاطع أحياناً، راسمة حلقات دائرية تحمل قبباً. في هذا المثال إشكالية واضحة. إذ أنّ المسألة هي في كيفية إعادة الإعمار هذه.

باستعمال مهارة الحرفيين؟ وصفُ الاحجار؟ ونزع القوالب عند اكتمال العقود؟!... أم أن مرونةً ما، ستسمحُ باستعمال مواد أخرى، كالخرسانة المسلحة مثلاً، تعيد بناء المجالات التاريخية، تكسوها ورقة إسمنتية بقماشة خاصة، يتم طلاؤها بملمس ولون ملائمين، بما يُنتجُ روحَ المكان؟ هل تفكّر الهيئات المعنية؟ بالاستعانة بهذه المرونة؟ كما يقول فيوليه لودوك، مبتعدين عن نظريات راسكن وموريس. وللأمانة المهنية والتاريخية، أقول إنّ كل ما احترق بالأمس في كاتدرائية «السيدة» في باريس، هو من إنتاج فكر فيوليه لودوك، ومن إنجازاته.

8- الدمار الموضعي منتشر في سائر ارجاء المدينة. نعمّر حلب؟ ام نعمّر ما دمّرته الحرب فيها؟

نكرّر ما تقوله «الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية»، إن المدمّر كلياً هو بحدود العشرين في المئة. وربما قلنا بعد زياراتنا الميدانية، إن تصنيف الدمار درجات، عليه أن يؤدّي إلى تحجيم رقعة الهدم. الدمارُ، هو رغم انتشاره، موضعيٌّ. وغالباً ما يكون مختبئاً في تجاويف الأحياء. التدميرُ موضعيٌّ. والمعالجةُ عليها أن تكون موضعية. وعلى المعنيين، أن يعُدّوا مخططاً جديداً للمدينة، يحدّد تطوّرها في العشرين سنة المقبلة 2020 – 2040 من مكوناته: عدم توسيع رقعة الدمار، ترميم كل ما يمكن ترميمه، وإعادة بناء كل ما تهدم كلياً. لنعود إلى طرحنا الرئيس، لا نعمّر حلب، بل نعمّر ما دمّرته الحرب فيها.

إنه تنظيم مديني موضعي، أعمال إعادة الإعمار فيه، هي مثل الخياطة، مثل سد ثقب في ثوب، أو أحسن من ذلك، مثل الرتي. ورَتْيُ الثقب في الثوب، يتم بخيوط مأخوذةٍ من الثوبِ ذاته.

إنه إعمار موضعيٌّ، يُعيد بناء المهدّم المختبئ في الأحياء، أو الظاهر في واجهاتها. لن تُبنى كما كانت، بل بما ينسجم مع النسيج القائم، ولا يشكّل جسماً غريباً، مغلّفاً بقناع الجديد الراهن، والمنتشر في عالم اليوم المعولم (Globalisé). مجموعة المعالجات هذه، تُعيد جسم المدينة إلى حالته السابقة، كما يعالجُ الطبيبُ إصاباتِ الشظايا، في أماكن متعددة من الجسد. يدلُّ اللجوءُ إلى تدخّل موضعيٍّ، على أن الجهد الرئيس في إعادة إعمار ما دمرته الحرب في المدن، يجب أن يبدأ بعدم توسيع رقعة الهدم فيها. أكرر ذلك مراراً، لأن في مقولة عدم توسيع رقعة الهدم، التوجّهَ الوحيدَ الصحّي، في إعادة إعمار أجزاء مهدّمة من المدن التاريخية. أي بالسعي لجعل ما قدّرته الشركة بـ 58% ترميماً، 63% أو أكثر، إذا استطعنا، عبر الحدّ من أعمال الهدم، لأن اللجوء إلى الترميم

> الحربُ ليست فرصة لتحديث الامكنة، ولا فرصة لزرع جسم مبنى غريب وسط نسيج، هو جزء من الذاكرة الجماعية للناس

هو القاعدة، والمعيارُ الرئيسُ في ذلك هو تأمين السلامة العامة.

9- مسألة المخالفات المسماة «المباني العشوائية»

لا وجود في حلب لـ «عشوائيات» بالمعنى الصحيح للكلمة، أي مدن الصفيح التي نعرفها في معظم مدننا، كالقاهرة، وبيروت... مثلاً. العشوائيات في حلب، هي ما تسميه «الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية» البنيان غير المنظّم، أي البنيان في أراضي الغير، أو في الأملاك العامة، (الدولة، البلديات)، أو البناء بدون رخصة. التدمير في جبل بدرو مثالاً، لا يتعدى 13%، أي أنّ الـ 87% المتبقية، هي غير مهدّمة. وتقول «الشركة» بوضوح، إنه يوجد التدمير، وبوجود فراغات غير مبنية من جهة أخرى، كل ذلك يسمح بإعادة الإعمار الكلّي. وقد أعدت لذلك دراسة كاملة، تبني مجمّعاً مدينياً جديداً، يقوم على هدم كل ما هو موجود (87%)، واستبداله وفق مخطّط تنظيمي كامل، بمبانٍ جديدة، وبلغة معمارية جديدة. نعود في هذا المثال، إلى مبدأ عدم توسيع رقعة الهدم. الحربُ ليست فرصة لتحديث الأمكنة، وليست فرصة لتأديب المخالفين، أو فرصة لإشباع نهم المضاربين الجشعين. وهي خاصة، ليست فرصة لزرع جسم مبنى غريب وسط نسيج، هو جزء من الذاكرة الجماعية للناس. التوجه خاطئ مهنياً، واجتماعياً، واقتصادياً. علينا أن نعيد بناء ما تهدّم في الحي، بروح ما هو موجود، ولا أقول بعمارة مشابهة. مع إيجاد سبل للتسوية مع المخالفين، وهم غالباً ما يكونون من إفرازات السياسات العامة للدولة.

الحيدرية، في مثال آخر عن المخالفات. التجمّع السكاني هناك، يقوم على الأملاك العامة، والموقف المعلن هو هدمه، وإعادة إسكان ناسه في عمارات برجية عامودية، لاسترجاع الأرض. ينشهد «دوحة، أخرى» عند الأطراف الشمالية الشرقية لحلب. وربما في أطراف أخرى أيضاً!

بئس الحل... ولكن! يقول بعضهم، إن إقامة تنظيم مديني مؤلف من مجموعة متناسقة من الأبراج، بمعزل عن الوظائف التي تشغلها، إن إقامة مثل هذا التأليف، عند الأطراف البعيدة في المدينة، قد يرمز إلى حدودها. وما الاختلاف في شكل النسيج المديني، سوى الدلالة الرمزية على الحدود. إنه قول مقبول.

ولنا في مجمع «الديفانس» في باريس بأبراجه، وعماراته، وزجاجه، وهياكله الإنشائية، التأليف النموذجي، للدلالة على حدود مدينة باريس، بجانب القوس الكبير، هناك.

10- خسنوا! يقول الحلبيّون.

يقول كاتبٌ بريطانيٌ، إذا أردت أن تُلغي شعباً ما... تبدأ أولاً بشلّ ذاكرته، ثم تُلغي ثقافته وتاريخه وكتُبَهُ، ثم يكتبُ له طرفٌ آخرُ كتُباً وثقافة أخرى، ويخترعُ له تاريخاً آخر.

عندئذ ينسى هذا الشعب من كان... وماذا كان... وينساه العالم بعد ذلك...

خسئوا...

خسئ المراهنون على إلغاء الذاكرة الجماعية للمجتمع الحلبي...

خسئ العاملون على تدمير هُوية المدينة، وعلى تدمير أمكنة الذاكرة الجماعية فيها. وعلى تفتيت تماسك ناسها. حلب اليوم، تضجُّ بالحياة، وهي لم تعالج بعدُ، الدمار فيها.

خسئوا! بعد هذا التأكيد، أن التاريخ في حلب لن يلغي، وثقافة الناس هناك باقية، وذاكرتهم الجماعية باقية أيضاً، وكل ما يصنع شخصيتهم وهويتهم باق باق...

بعد هذا التأكيد، وهو حصيلة زيارة ميدانية، وأحاديث مع مسؤولين ومع الناس، سننتقل إلى دمشق، وفيها الآن أمثلة على نماذج مدينية غريبة مغرّبة، تقوم في أماكن خاطئة، لا بل مسيئة إلى البعد التاريخي للمكان حيث تقوم.

* معمار لبناني

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 28 آب 2019 العدد 3842

صورة وخبر

أوّل من أمس الاثنين، أقيم احتفال توزيع جوائز MTV الموسيقية للمرّة الأولى في نيوجيرسي، بحضور عدد من النجوم العالميين. أبرز الفائزين في الحدث كانت الأميركية تايلور سويفت (1989) التي حصدت مجموعة كبيرة من الجوائز، من بينها جائزة فيديو كليب العام عن النسخة المصوّرة من أغنيتها You Need to Calm Down، التي حصدت أيضاً جائزة Video for Good وأغنية العام. كما فازت سويفت بجائزة أفضل مؤثرات بصرية عن كليب ME. (أنجيلا وايس ــ أ ف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

مومياءُ الخير...

لأنها تُبغِضُ اللّيلَ (جارتُنا في اللّيل) وتخافُ مِن النومِ وحيدةً تحتَ اللّيل،
اشترتْ لنَفسِها، لتُؤنِسَ وحشتَها في اللّيل،
مومياءَ صغيرةً، أليفةً بَلهاءَ وطَيّبةَ المعشر.
جعلت لها قفصاً أنيقاً إلى جانب السرير
ودَرَّبَتها، حتى وهما في قلبِ اللّيل،
على التَنَهُّد, ورسمِ الابتسامات، وتَصفيرِ الأغاني الحنونة,
و...: «صباحُ الخيرِ يا حبّي!».
ولِدَواعي رفعِ الكِلْفَةِ بين الأحباب، جعلتْ لها اسماً ـ اسماً لطيفاً ـ فصارت تناديها: زهرة.
فإذن : «صباحُ الخيرِ يا حبي!» تقولُ إحداهما للأخرى.
«صباحُ الخيرِ!» طيلةَ اللّيل.
«صباحُ الخير»... حتى يَصير الصباحُ على النافذةْ.
حتى إذا صار الصباحُ على النافذة، ووَقَعَتْ شظاياهُ الحنونةُ على الأرضِ، والكرسيّ، وكومودينةِ الماءِ والأدويةْ،
وسالت سيلانَ الرحمةِ على الشرشفِ، وطرفِ الوسادةِ الأيسر, وخدّ النائمةِ السعيدةِ, و...
(وبطبيعةِ الحال، على الـ «زهرةِ» الحنونةِ التي في قفصِ المومياءِ الحارسةْ...)
حينئذٍ، حينئذٍ فقط، تنهضُ النائمةُ السعيدةُ مِن سريرِ صباحِها السعيد
وتقولُ لنفسها ولموميائِها الوفيّةِ الطيّبة:
صباحُ الخير يا زهرتي!
صباحُ الخيرِ يا أنا!
صباحُ الخيرِ أيتها السعادة!
صباحُ الخيرِ يا... بَشَر!

2018/1/9

«الزيبق» ينتظركم ... في «دوّار الشمس»

غداً الخميس، يحتضن مسرح «دوّار الشمس» عرضاً لمسرحية الدمى «كلّه من الزيبق» (تأليف: فائق حميصي، إخراج: كريم دكروب، موسيقى: أحمد قعبور، سينوغرافيا ودمى: وليد دكروب ـ 50 د). العمل الذي يعدّ من أحدث إنتاجات «مسرح الدمى اللبناني»، يتمحور حول «الزيبق»، إنّه ولد شقي، لا تتسع له الأمكنة، ولا تتوافر له ظروف اللعب المناسبة، بينما يشتكي من شقاوته الجميع. بفضل قدراتها، تتحوّل هذه الشخصية الأسطورية إلى منقذ للجميع من «أمّ عيون» التي تمحو ذاكرة كلّ من يعترضها. لكن، هل يكفي ذلك لمحو الوصمة التي أُلصِقت به؟ أُنتِج العمل للمرّة الأولى للمسرح التمثيلي في 1994 (إخراج فائق حميصي)، قبل أن تنتج لمسرح الدمى في 2003 (إخراج كريم دكروب) في صيغة مختلفة كلياً عن سابقتها.

«كلّه من الزيبق»: غداً الخميس ـ 18:00 ـ مسرح دوّار الشمس (الطيونة ـ بيروت).
للاستعلام: 01/381290

«المعارف الحكمية»: أصول فلسفة السبزواري

يدعو «معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية»، بعد ظهر اليوم الأربعاء، لحضور مناقشة كتاب «أصول فلسفة السبزواري» (ترجمة وتأليف بلال لزيق ـ الصورة) في مقرّه في السانت تيريز. يتخلل الندوة كلمة للمؤلّف، بالإضافة إلى أخرى لمناقِش الإصدار الشيخ أحمد جابر. الكتاب صادر هذه السنة عن «مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي»، وهو خلاصة رسالة ماجستير في الفلسفة (الجامعة اللبنانية)، وينقسم إلى أربعة أقسام، تتناول الفيلسوف الإيراني ملا هادي السبزواري (1797 ـ 1873/ الصورة) من زوايا مختلفة، منها نظرية الوجود عنده بين «الواقعية والتأمل» ورؤية المستشرق الياباني توشيهكيو ايزوتسو لها.

مناقشة «أصول فلسفة السبزواري»: اليوم الأربعاء ـ 17:00 ـ مقرّ «معهد المعارف الحكمية» (سنتر يحفوفي ـ السانت تيريز ـ بلوك C ـ الطبقة الثالثة/ بيروت). للاستعلام: 05/462191 أو 76/549219